نحو أبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ في ضوء كتابه المفقود التذكرة القصرية " جمعاً وتوثيقاً ودراسة "

محمود شعبان عبد الناصر علي
قسم اللغويات ، كلية اللغة العربية بأسيوط ، جامعة الأزهر ، أسيوط ، مصر
البريد الإلكتروني : mahmodaly47@ azhar.edu.eg

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى حصر أقوال أبي علي الفارسي من كتب النحويين ، وتوثيق هذه الأقوال من كتب النحويين واللغويين والمفسرين للوقوف على أهم الكتب التي تأثرت بآراء أبي علي الفارسي في كتابه (التذكرة القصرية) ودراسة هذه الأقوال ومقارنتها بغيرها في كتب الفارسي المطبوعة ، وقد اقتضت طبيعته هذا البحث أن يأتي في مقدمة ، وفصلين ، ثم خاتمة ، وثبت للمصادر، أما المقدمة فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ، وهيكل البحث ، وأما الفصل الأول فجاء بعنوان : أبو علي الفارسي وكتابه (التذكرة القصرية) وفيه مبحثان ...، وأما الفصل الثاني : ما تبقى من نصوص التذكرة القصرية وفيه سبعة مباحث ... ثم جاءت الخاتمة ، وقد ضمنتها أهم النتائج التي توصل إليها البحث

الكلمات المفتاحية : الفارسي ، النحو ، المفقود ، التذكرة القصرية

The missing Grammar Of Abu Ali Al-Farsi, 377 AH in The Light Of His Lost Book Al –Tazkera Al - Kasria Book in Addition to Documentation, Study

Mahmoud Shaaban Abdel Nasser Ali
Department of Linguistics , Faculty of Arabic Language , Al-Azhar University , Assiut , Egypt
Email: mahmodaly47@ azhar.edu.eg

Abstract :
This research has restricting the sayings of Abu Ali Al-Farsi to the grammar books and Documenting these sayings from grammatical, linguistic, and interpretative books to find the most important books that were influenced by the views of Abi Ali Al-Farisi in his book (Al –Tazkera Al – Kasria) and studying these sayings and comparing them to others in the Persian books.The nature of this research required that it come in the introduction, two chapters, then a conclusion, and prove to the sources . As for the introduction: I mentioned in it the importance of the topic, the reasons for choosing it, previous studies, and the structure of the research . As for the first chapter, it came under the title : Abu Ali Al-Farsi and his book (Al –Tazkera Al - Kasria), and it contains two articles ...As for the second chapter : The remainder of the texts of (Al –Tazkera Al – Kasria) , which includes seven topics Conclusion : It was included in the most important results of the research. And may God bless our master Muhammad (Peace be upon him) upon his family and companions.

Keywords : Al-Farsi , The grammar , The Lost , Al –Tazkera Al – Kasria

الحمد لله رب العالمين أحمده حمد الشاكرين ، وأستعينه ، وأستهديه وأشكره على جزيل فضله ، وسابغ نعمائه ، وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله ، خاتم النبيين ، وسيد المرسلين ، وقائد الغر المحجلين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلي يوم الدين.

وبعد ....

فإنَّ النحو من بين علوم العربية قد احتل مكانًا واسعًا في أوساط المتعلمين على مر العصور والأزمان ، وقد تبارى النحويون في استخدام هذه الصنعة لتحقيق الهدف الأسمى من دراسة النحو ، وهو الحفاظ على اللغة العربية لغة القرآن ؛ لأن الإعراب سبيل الفهم ، ومِفتاح المعنى ، وعلوم العربية كلها في حاجة إليه إذ به يتوصل إلى معرفة وفهم كتاب الله تعالى .

ومن أولئك العلماء الذين مَحَّضُوا النصح للعربية ، وشغلوا أعمارهم بالاشتغال بها : أبو علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) ، فهذه مؤلفاته الكثيرة شاهدة بإكبابه على العربية ، إضافة إلى شهادة تلامذته على ذلك ، وقد كتب الله ﷻ لهذه المؤلفات القبول بين طلاب العلم قديمًا وحديثًا ، فتحلق الباحثون حولها ، وتسابقوا إلى تحقيقها ودراستها ، والاستفادة من معينها الذي لا ينضب .

وقد استرعى انتباهي وأنا أرجع إلى بعض الكتب النحوية بعض النصوص المنقولة من كتاب (التذكرة القصرية) أو (المسائل القصرية) أو (القصريات) المنسوب للفارسي ، وهو من مؤلفاته المفقودة ، والاهتمام بتراث الأمة من الأعمال الجليلة النافعة ، وقد نقل عن هذا الكتاب جهابذة النحاة واللغويين ، فعزمت على جمع هذه النصوص من مصادرها اللغوية ، والآراء المنقولة عن هذا الكتاب ، وتوثيقها من مصادرها الأصيلة التي وردت فيها، والمقارنة بين هذه النصوص ،

ونصوص الفارسي في مؤلفاته الأخرى ـ إن أمكن ـ ودراستها لمعرفة موقف الفارسي ممن تقدمه من النحويين ، وأثرها فيمن جاء بعده من النحويين ، فجاء البحث بعنوان : (نحو أبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ في ضوء كتابه المفقود التذكرة القصرية جمعًا وتوثيقًا ودراسةً) .

أسباب اختيار الموضوع :

دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أمور منها :

(١) مكانة الفارسي ومنزلته في علوم العربية ، والتفاف العلماء حول كل ما كتبه ترجيحًا، واختيارًا ونقدًا ، ومعارضةً كان مادة لغوية ثرية دفعتني إلى البحث .

(٢) كتاب التذكرة القصرية للفارسي من الكتب المهمة المعتمدة لدى كثير من النحويين في تأليف كتبهم : كابن جني ، وابن هشام ، وناظر الجيش ، والدماميني والبغدادي وغيرهم .

(٣) الكشف عن تأثر الفارسي في هذا الكتاب بمن سبقه من النحويين في ضوء النقول الواردة عنه في المصادر اللغوية المختلفة ، وأثره فيمن جاء بعده من النحويين .

الدراسات السابقة :

أبو علي الفارسي إمام من أئمة العربية ، وعلم شامخ من أعلامها البارزين فكانت كتبه قبلةً لطلاب العلم والدارسين ، وقد تحلق العلماء حول كتبه تحقيقًا ، ودراسةً ، وجمعًا ، وتوثيقًا ، ومن هذه الدراسات التي وقفت عليها ، وتناولت **كتب المسائل للفارسي بالدراسة** :

(١) الخلاف النحوي وموقف الفارسي منه في كتبة الموسومة بالمسائل جمعًا ودراسةً وتأصيلًا ، إعداد الباحث : عمر عبد الكريم علي محمد ، رسالة (ماجيستير) في كلية اللغة العربية بأسيوط ، جامعة الأزهر.

(٢) الخلاف الصرفي في كتب (المسائل) لأبي علي الفارسي جمعًا ودراسة، إعداد الباحث : مصطفى سيف النصر عبد الحميد سيف ، رسالة (دكتوراه) في كلية اللغة العربية بأسيوط ، جامعة الأزهر، وقد اقتصرت الدراسة في البحثين على كتب الفارسي المطبوعة، ولم يتعرضا لكتب الفارسي المفقودة .

هيكل البحث :

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة ، وفصلين ، ثم خاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع ، وفهرس للموضوعات .

أما المقدمة : فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة السير فيه .

وأما الفصل الأول فجاء بعنوان : أبو علي الفارسي وكتابه (التذكرة القصرية) وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أبو علي الفارسي حياته وآثاره .

المبحث الثاني : كتابه التذكرة القصرية .

الفصل الثاني : النحو في التذكرة القصرية ، وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : مسائل في باب النكرة والمعرفة .

المبحث الثاني : مسائل في بَابِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ وَنَوَاسِخِهِمَا .

المبحث الثالث : مسائل في باب الاشتغال وما يُحمل على المفاعيل .

المبحث الرابع : مسائل فِي بَابِ التَّوَابِعِ .

المبحث الخامس: مسائل فِي بِابَي حُرُوْف الْجَرِّ وَالْإِضَافَةِ.

المبحث السادس: مسائل في باب الممنوع من الصرف .

المبحث السابع : مسائل فِي بَاب إِعْرَابِ الْفِعْلِ ، و ما يَعْمَلُ عَمَلَه .

الخاتمة : وقد ضمنتها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وأما الفهارس : فقد جعلت ثبتًا للمصادر والمراجع ، وفهرسًا للموضوعات .

والله ـ سبحانه ـ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يرشدنا إلى القول المبين ، والعمل بسنة النبي الكريم ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفصل الأول

أبو علي الفارسي وكتابه (التذكرة القصرية)

وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول :** أبو علي الفارسي حياته وآثاره .
- **المبحث الثاني :** كتابه التذكرة القصرية .

المبحث الأول

أبو علي الفارسي حياته وآثاره .

اسمه وكنيته ولقبه :

هو الإمام أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار بن سليمان الفارسي الفسوي، النَّحْوي[١] .

مولـده ونشأته :

ولد الفارسي ببلدة (فسا)[٢] ، ونشأ فيها ، وكان ميلاده فيها عام (٢٨٨هـ) في أواخر أيَّام المعتضد ، لأبٍ فارسيٍّ ، وأمٍّ عربيّة سدوسية ، من سدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس [٣] .

وقد عاش الإمام حياةً حافلة بالتَّحصيل والانتقال ، والدَّرس والتصنيف ، يقول الذهبي: "قدِم بغداد شابًّا ، وتخرَّج بالزجَّاج ، وبمبرمان ، وأبي بكر السَّراج وسكن طرابلس مدَّة ، ثم حلب ، واتَّصل بسَيْف الدولة... وكان الملك عضد الدولة يقول : أنا غلامُ أبي علي في النحو، وغلام الرازي في النجوم " [٤]

---

(١) ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢١٧/٨، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٨١١/٢ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٣٠٨/١ وما بعدها ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ص ١٠٨ وما بعدها ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٣٧٩/١٦ ، ٣٨٠ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٩٦/١ وما بعدها ، والأعلام للزركلي ١٧٩/٢، ١٨٠، وأبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية ، وآثاره في القراءات والنحو د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ص ٥١ وما بعدها .

(٢) مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل ، بينها وبين شيراز ستون ميلًا . ينظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي ٤٠٨/١ ، ومعجم البلدان ٢٦١/٤.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٨١١/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٧٩/١٦، ٣٨٠.

ولم يتزوَّج أبو علي الفارسي ولم يُنجبْ ، وظهر ذلك في وصْف تلميذه ابن جِنِّي له : " وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحة علله [١] ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه [٢] ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر " [٣] .

يقول الزِّركلي :" وُلِد في (فسا) من أعمال فارس (ودخل بغداد سنة (٣٠٧ هـ) ، وتجوَّل في كثيرٍ من البلدان ، وقدم حلب سنة (٣٤١ هـ) ، فأقام مدةً عندَ سيف الدولة ، وعاد إلى فارس ، فصحب عضد الدولة ابن بويه ، وتقدَّم عنده ، فعلَّمه النحو، وصنَّف له كتاب " الإيضاح في قواعد العربية " ... ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن تُوفِّي بها " [٤] .

شيوخه :

أخذ الفارسي بنصيبٍ كبيرٍ من الثقافة والمعرفة ، أتاحت له تلك المعارف جملة من علماء عصره ومشايخه ، وقف الفارسي ببابهم ، ونَهَلَ من معارفهم ، من أبرز هؤلاء الشيوخ :

الزجَّاج : هو الإمام إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجَّاج ، عالِم بالنحو واللغة ، وُلِد ومات في بغداد، كان من أهل العِلم والأدب والدِّين المتين،

(١) في مقاييس اللغة لابن فارس ٣٩/٣ : "(زَ يَ حَ) الزَّاءُ وَالْيَاءُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ زَوَالُ الشَّيْءِ وَتَنَحِّيهِ. يُقَالُ زَاحَ الشَّيْءُ يَزِيحُ، إِذَا ذَهَبَ ؛ وَقَدْ أَزَحْتُ عِلَّتَهُ فَزَاحَتْ ، وَهِيَ تَزِيحُ ".

(٢) في الصحاح للجوهري ١٨٣/١٢ (س د م) : " السَّدَمُ ، بِالتَّحْرِيكِ: النَّدَمُ والحُزْنُ ، والسَّدَمُ: الهَمُّ ، وَقِيلَ : هَمٌّ مَعَ نَدَمٍ ، وَقِيلَ: غَيْظٌ مَعَ حُزْنٍ ".

(٣) الخصائص ٢٧٨/١.

(٤) الأعلام ١٧٩/٢، ١٨٠.

صنَّف كثيرًا من الكتب منها : معاني القرآن وإعرابه ، وما ينصرف وما لا ينصرف وغيرها توفي سنة (٣١١ هـ) [١] .

ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل ، أحد أئمة الأدب والعربية ، صنَّف شرحًا على كتاب سيبويه ، وله كتاب الأصول في النحو وغيرها ، توفي سنة (٣١٦ هـ) [٢] .

ابن الخياط : هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور، نحوي أصله من سمرقند ، أقام في بغداد ، وتوفي بالبصرة ، من كتبه : معاني القرآن ، و الموجز ، والمقنع ، توفي سنة (٣٢٠هـ) [٣] .

ابن مجاهد : هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد شيخ القرَّاء ، أول من سبَّع القراءات في كتابه (السبعة) ، وقد روي عنه الفارسي القراءات ، توفي سنة (٣٢٤ هـ) [٤] .

مبرمان : هو أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري ، من كِبار علماء العربية في بغداد ، أخذ عن المبرِّد ، والزجَّاج ، وأخذ عنه الفاسي ، والسيرافي، وكان ضنينًا بالأخْذ عنه ، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار ، صنَّف شرحًا على كتاب سيبويه ، وشرحًا لشواهده ، توفي سنة (٣٤٥ هـ) [٥] .

---

(١) ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٤٩ وما بعدها ، وبغية الوعاة ٤١١/١وما بعدها .

(٢) ينظر في ترجمته : نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري ١٨٦/١، ١٨٧، ومعجم الأدباء ٢٥٣٤/٦ .

(٣) ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ١٨٥/١ وما بعدها ، ومعجم الأدباء ٢٣٠٩/٥ وما بعدها

(٤) ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٣٥٣/٦ وما بعدها ، ومعجم الأدباء ٥٢٠/٢ وما بعدها .

(٥) ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٢ وما بعدها ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادى ٢٧٦/١ وما بعدها .

تلامـــذته :

جلس إلى أبي علي الفارسي كثير من محبي العلم ، وحضروا حلقات دروسه ، وحرصوا على الإفادة من مكنون فكره ، وزاد علمه ، فأصبحوا بعد ذلك أئمة في اللغة ، وعلوم الدين من هؤلاء :

ابـن جنـي : هو أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ ، إِمَامُ العَرَبِيَّة ، أنجب تلامذة الفارسي وكان يلازمه حِلاً وترحالًا ، صنَّف كتاب الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وغيرها ، توفي سنة (٣٩٢هـ) [١] .

الجوهري :هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، كان أديبًا فاضلًا ، وخطهُ يضرب به المثل ، أخذ عن أبي علي الفارسي ، وعن خاله الفارابي صاحب ديوان الأدب ، صنَّف كتاب : الصحاح ، توفي سنة (٣٩٣ هـ) [٢] .

أبو طالب العبدي : هو أحمد بن بكر العبدي ، فإنه كان من أفاضل أهل العربية أخذ عن السيرافي وعن الرماني ، وعن أبي علي الفارسي ، وشرح كتاب الإيضاح لأبي علي شرحًا شافيًا توفي سنة (٤٠٦هـ) [٣] .

الربعي : هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي النحوي ، البغدادي المنزل الشيرازي الأصل ؛ كان إمامًا في النحو متقنًا له ، له شرح لإيضاح

(١) ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٢٤٦/٣ وما بعدها ، والوافي بالوفيات ٣١١/١٩ وما بعدها .

(٢) ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ٢٥٢/١. ٢٥٤.

(٣) ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ٢٤٦/١، ٢٤٧.

الفارسي أجاد فيه ؛ اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج إلى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ، ثم رجع إلى بغداد ، توفي سنة (٤٢٠هـ) [١] .

القصرى : هو محمد بن طوسي القصري النحوي ، صَحِبَ أبا على وأخذ عنه وأكثر ، وسأله المسائل المعروفة بالقصرية فأجابه أبو علي عنها ، وكتبها في كراريس وسميت باسمه ، ومات شابًا (رحمه الله) [٢] .

مكانته وثناء العلماء عليه :

تبوأ أبو عليٍّ الفارسي مكانةً عاليةً ، ومنزلة رفيعة ، ونال شُهرةً واسعةً في علم العربية ، وقد تكاثرتْ عبارات الأئمَّة في بيان منزلته ، والثناء عليه ، يقول ابن خلكان : " وكان إمامَ وقته في عِلم النحو... وجرَتْ بينه وبين أبي الطيب المتنبي مجالس ، ثم انتقل إلى بلاد فارس ، وصحِبَ عضدَ الدولة ابن بويه وتقدَّم عنده ، وعلتْ منزلته ، حتى قال عضد الدولة : أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو..." [٣] .

وقال محمد بن يعقوب الفيروز أبادي " : الإمام العلاَّمة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج.... وبَرَع في النحو ، وانتهتْ إليه رئاستُه ، وصَحِب عضدَ الدولة فعظَّمه ، وأحسن إليه " [٤] .

---

(١) ينظر في ترجمته : نزهة الألباء ٢٤٩/١ وما بعده ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢٩٧/٢.

(٢) ينظر في ترجمته : إنباه الرواة ١٥٤/٣، وبغية الوعاة ١٢٢/١.

(٣) وفيات الأعيان ٨٠/٢ .

(٤) البلغة ١٠٨/١.

وقال عنه السيوطي :" واحد زمانه في عِلم العربية ... وقال كثير من تلامذته: إنَّه أعلمُ من المبرِّد " [١] .

مؤلفــاته :

ترك أبو علي الفارسي مؤلفات كثيرة في التفسير ، والقراءات ، وإعراب القرآن ، والنحو ، واللغة ، والمسائل ، وكلها تدل على رسوخ قدمهِ ، وتبحره في العربية وعلومها ، من هذه المؤلفات ما يأتي :

(١) الإغفــال (وهــو المســائل المصــلحة مــن كتــاب معــاني القــرآن وإعرابــه للزجاج)[٢] .

(٢) الإيضاح العضدي [٣] .

(٣) التذكرة في علوم العربية ، عشرون مجلدًا [٤] .

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه [٥] .

(٥) التكملة [٦] .

---

(١) بغية الوعاة ١/٤٩٦.

(٢) حققه وعلَّق عليه : عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، الناشر : المجمع الثقافي ـ دبي ـ مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

(٣) حققه د / حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ /١٩٦٩ م .

(٤) ينظر: الأعلام ٢/١٨٠.

(٥) طبع في ستة أجزاء ، بتحقيق : د/ عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

(٦) حققه : حسن شاذلي فرهود سنة ١٩٨١م ، وحققه : كاظم بحر المرجان ، وطبع في عالم الكتب ١٩٩٩م .

(٦) الحجة للقراء السبعة [١]

(٧) كتب المسائل وهي عبارة عن أجوبة لمسائل سُئِلَ عنها في بلاد مختلفة ، فأجاب عنها ودُوِّنَت في كتب مستقلة ، وهي أشبه ما يكون بكتب الأمالي ، ومنها: المسائل العسكريات [٢] ، والمسائل البصريات [٣] ، والمسائل الحلبيات ، والمسائل الشيرازية ، والمسائل القصرية [٤]، والمسائل البغداديات ، المسائل المنثورة ، وكتب وكتب المسائل هذه كانت تشتهر باسم البلد التي أملاها الفارسي فيها ، إلا المسائل المنثورة فإنَّ الفارسي أملاها لنفسه من مواضع عدة من كتاب سيبويه .

وفـــاته :

بعد رحلة طويلة قضاها الفارسي بين العلم ، والكتابة ، والتدريس ، والتحقيق للمسائل النحوية واللُّغوية ، لقي ربه ببغداد ، في ربيع الأول سَنَة سبعٍ وسبعين وثلاث مائة (٣٧٧هـ) ، رحمه الله رحمةً واسعة ، وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء [٥] .

---

(١) حققه : د/ بدر الدين قهوجي ، د/ بشير جويجاتي ، وطبع في دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، وطُبع في دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م بعنوان : الحجة في علل القراءات بتحقيق : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوض ، والدكتور / أحمد عيسى المعصراوي .

(٢) نسبة إلى بلدة عسكر مكرم . الأعلام ١٨٠/٢.

(٣) وهي أمالٍ ألْقاها في جامع البصرة . الأعلام ١٨٠/٢.

(٤) قيل : نسبة إلى أحد تلامذته وهو محمد بن طوسي القصري النحوي ، وهو المشهور في كتب التراجم والنحو . ينظر: إنباه الرواة ١٥٤/٣ ، وقيل : نسبة إلى (قصر ابن هبيرة) بنواحي الكوفة ، ينظر: المدارس النحوية د شوقي ضيف ص ٢٥٦ .

(٥) ينظر: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، ووفيات الأعيان ٨٢/٢ .

المبحث الثاني

كتابه (التذكرة القصرية) .

أولًا : التعريف بالكتاب ، ومراد الفارسي منه :

لكل مُؤَلِّفٍ غاية يريدها من وراء مؤلَّفَهِ ، وهدف يرمي إليه ، وأبو علي الفارسي كغيره من النحويين ألَّف كتابه (التذكرة القصرية) كغيره من كتب المسائل ليرد به على أسئلة السائلين ، وفي كتابه هنا يردُّ على أسئلة أحد تلامذته وهو أبو الطيب القصري .

قال ياقوت الحموي في ترجمة القصري : " مُحَمَّد بن طوس القصري ، يُكَنّى أَبَا الطّيب صَاحب المسائل القصريات أملاها أَبُو عَليّ عَلَيْهِ [١] ".

ويقول عبد القادر البغدادي : " وَفِي التَّذْكِرَة القصرية وَهِي أسئلة من أبي الطّيب مُحَمَّد بن طوسي الْمَعْرُوف بالقصري وأجوبة من شَيْخه أبي عَليّ الْفَارِسِي [٢] ".

ثانياً: إثبات نسبة الكتاب إلى الفارسي :

نَسَبَ هذا الكتاب لأبي علي الفارسي كثير من النحويين واللغويين والمترجمين الذين ترجموا لأبي علي الفارسي ، يقول ياقوت الحموي : " ولأبي علي من التصانيف : كتاب الحجة ، كتاب التذكرة ... كتاب أبيات الإعراب ، كتاب الإيضاح الشعري ، كتاب الإيضاح النحوي ، كتاب مختصر عوامل الإعراب ، كتاب المسائل الحلبية ، كتاب المسائل البغدادية ، كتاب المسائل الشيرازية ، كتاب المسائل القصرية [٣] ".

---

(١) الوافي بالوفيات ١٤٦/٣.

(٢) خزانة الأدب ٥٠٧/٨.

(٣) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٨١٤/٢.

ويقول الصفدي : "وَمن تصانيفه كتاب الحجَّة ، كتاب التَّذْكِرَة ، الْإِيضَاح الشعري ، الْإِيضَاح النَّحْوِيّ ، أَبْيَات الْإِعْرَاب ، مُخْتَصر عوامل الْإِعْرَاب الْمسَائِل الحلبية ، الْمسَائِل البغدادية ، الْمسَائِل الشيرازية ، الْمسَائِل القصريّة [١] " .

ويقول السيوطي : "وَمن تصانيفه : الْحجَّة ، التَّذْكِرَة ، أَبْيَات الْإِعْرَاب ، تعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ ، المسَائِل الحلبية ، البغدادية ، القصرية ، البصرية ، الشيرازية ، العسكرية ، الكرمانية وَقد وَقعت على غَالب هَذِه الْمسَائِل ... [٢] " .

ثالثاً : الاختلاف في اسم الكتاب :

من الكتب المفقودة لأبي علي الفارسي كتاب (التذكرة القصرية) وقد لُقب هذا الكتاب بالمسائل القصرية ، والتذكرة القصرية ، والقصريات .

أما كونه ملقبًا بالمسائل القصرية ، فلأنَّ المادة العلمية لهذا الكتاب تتفق وكتب المسائل الأخرى لأبي علي ، وهي أشبه ما يكون بكتب الأمالي ، وأما القصريات : فهو اختصار لاسم الكتاب كما في الحلبيات ، والبغداديات وغيرها من مؤلفات الفارسي [٣] .

وأما كونه معروفًا بالتذكرة القصرية [٤] فإنَّ هذا الكتاب يحتمل أنه مختصر

---

(١) الوافي بالوفيات للصفدي ٢٩١/١١، ٢٩٢.

(٢) بغية الوعاة ٤٩٧/١.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ٣٢. ٣٤ ، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٤٠٥، الخزانة ٣٤٩/٩.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ١١٣/٢، ٣١٥ ، ٢٠٦/٣، ٢١١، ٤٤٣، ٤٥/٤، ١٥٢، ٣٦١، ٣٨٨، ٤٠٥، ١٣٦/٥، ٤٦٤، ٢٨٦/٦، ٤٣٠، ٥١/٧، ١٧٨، ٢١٦، ٢٣٧، ٦٤/٨، ٤٥٣، ٤٩٨، ٥٠٧، ٦٧/٩، ١١٣، ١٧٦/١٠، ٢٧٦، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦/١١ وذكر البغدادي الكتاب بـ (المسائل القصرية) في الخزانة في كثير من المواضع كما سيأتي .

من كتاب (التذكرة) الكبير للفارسي ، أو أنَّ هذا الكتاب فيه بعض مسائل التذكرة لكنهما ليسا كتابًا واحدًا ، يدل على ذلك :

(١) ما نصَّ عليه كثير من النحويين الذين نقلوا عن التذكرة القصرية الكتابين معًا (التذكرة) والتذكرة القصرية مما يدل على أنهما مختلفان ولو كانا كتابًا واحدًا لم يُقَيَّد الثاني منهما بالقصرية .

قال البغدادي : "وَجوزهُ أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية قَالَ: وَيجوز أَن تكون اللَّام فِي لهنك اللَّام فِي لَأَفْعَلَنَّ الَّتِي لَا تدخل إِلَّا على الْفِعْل .. [١] " ، وقال : "قَالَ أَبُو عليّ فِي التَّذْكِرَة قَالَ أَبُو عُثْمَان: لم يَجِيء فِي بَاب النَّفْي مثل لَا أَبَاك مُضَافا بِغَيْر لَام إِلاّ هَذَا وَحده .. [٢] ".

(٢) كتب التراجم التي ترجمت للفارسي ذكرت أيضًا أنَّ له كتابين (التذكرة) والتذكرة القصرية ، كما أنَّ من ترجم لأبي الطيب القصري ذكروا أنه تلميذ الفارسي الذي نقل عنه كتاب التذكرة القصرية [٣] .

(٣) ما نقله ابن جني في مختار التذكرة من قول الفارسي في مسألة (**زيادة الباء في اسم ليت**) قال :" وَجه زِيَادَة الْبَاء فِي اسْم (لَيْت) شبه (لَيْت) لنصبها ورفعها بِالْفِعْلِ ، وَالْفِعْل يصل تَارَة بِنَفسِهِ وَأُخْرَى بِالْبَاء قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾[٤] ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾[٥] ومثله فِي أَنه لما أشبه الْفِعْل عديّ تعديته

(١) خزانة الأدب ٣٣٦/١٠.

(٢) السابق ١٠٠/٤.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ١٤٦/٣ ، وبغية الوعاة ١٢٢/١.

(٤) سورة القلم آية ١٤.

(٥) من الآية ٢٥ سورة النور .

تَارَة بِنَفسِهِ ، وَأُخْرَى بِحرف الْجَرّ يَا زيدُ ، ويالزيدُ ... [١] " وهو نفس النص الذي ذكره البغدادي في الخزانة نقلًا عن التذكرة القصرية ، ليس دليلًا على كونهما كتابًا واحدًا ، فنصوص العلماء في المسألة الواحدة تتشابه ، وهي عند العالم الواحد في أكثر من مؤلفٍ أشد ، يدل على ذلك قول الفارسي في مسألة: (**مجيء أو بمعنى الواو**) في البصريات : " إنما جاز بـ(أوْ) اتساعًا ، وذلك أنهم لما رأوا (أوْ) يجمعُ بها ما بعدها وما قبلها كما جمع ذلك بالواو وإن كان المعنى مختلفًا شبهوها بها، فعطفوا بها في هذا الموضع كما يعطف بالواو، وأكدَ ذلك العلمُ بأن الموضع يقتضي اثنين فصاعدًا ، ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين [٢] " وما قاله الفارسي في البصريات هو نفس النص الذي ذكره البغدادي نقلًا عن التذكرة القصرية [٣] ".

فالنحويون يستخدمون الاسمين معًا ، ويختصرونه كما فعل ناظر الجيش ، والبغدادي وغيرهم ، وإن كان الشائع عند النحويين ، تسميته بالتذكرة القصرية ، وهو الذي أخذنا به في التسمية .

رابعاً : **رواية الكتاب** :

أجمعت المصادر العربية [٤] التي نسبت الكتاب لأبي علي الفارسي أنَّ راوي الكتاب هو أحدُ تلامذته وهو : محمد بن طوسي القصري النحوي ، وهي أكثر مسائل أبي علي الفارسي .

قال البغدادي :" وَفِي التَّذْكِرَة القصرية وَهِي أسئلة من أبي الطّيب مُحَمَّد بن طوسي الْمَعْرُوف بالقصري وأجوبة من شَيْخه أبي عَليّ الْفَارِسِي [١] ".

---

(١) مختار تذكرة أبي علي للفارسي ص ١٥٧.

(٢) المسائل البصريات ٧٢٦/١.

(٣) ينظر: الخزانة ١٣٦/٥.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ١٤٦/٣ ، وبغية الوعاة ١٢٢/١.

خامساً : زمن تأليف الكتاب :

لم تذكر لنا المصادر التاريخية التي ترجمت لأبي علي الفارسي التاريخ الذي ألفت فيه كتبه، وقد ذكر القفطي أنَّ القصري بدأ في كتابة هذه المسائل في سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

يقول القفطي : " كان الشيخ أبو على سمّى هذا الكتاب (روزنامه) [٢] بالفارسىّ ، وقال : كان محمد بن طوسىّ المعروف بالقصرىّ نسخ إلى آخر الكراسة السابعة من هذه الكراريس فنسخت وشاعت تسميته ، وجعل كل عشر كراريس من هذا الكتاب جزءًا منه ، وبلغ الكل إلى آخر سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ، مائة وخمسًا وعشرين كراسة ، وابتدأ فى السادسة فى سنة ست وسبعين ، وهذه الأجزاء التى سماها القصريات هذا الجزء أوّلها والسابع آخرها ، وقد كان القصرىّ قرأها على الشيخ أبى على واستفسر فيها مواضع ، وترك مواضع ، فهى على خلاف هذا الترتيب فى أيدى الناس [٣] ".

وقد ذكر عبد القادر البغدادي بعض النصوص التي تدل على أنَّ الفارسي قد ألف كتابه (التذكرة القصرية) قبل كتابيه (الإغفال) وكتاب (نقض الهاذور) الذي أَلَّفَهُ ليرد به على ابن خالويه في كتابه (الهاذور) .

---

(١) ينظر: الخزانة ٥٠٧/٨.

(٢) هي كلمة فارسية تعني المذكرة أو الدفتر الذي تُثبت فيه الأمور والوقائع اليومية ، وتشرحها لتستعين بها على التذكر . ينظر: فهرنك فارس امروز ، علا محسن صدري أبشار ، ونسرين حكمي ونسرّن حكمي ص ٦١٠.

(٣) إنباه الرواة على انباه النحاة ١٥٤/٣.

يقول البغدادي : " وَقد رَجَعَ أَبُو عَليّ عَن هَذَا التَّحْقِيق وزيفه فِي كِتَابه نقض الهاذور وَهُوَ كتاب نقض مَا طعن بِهِ ابْن خالويه على كتاب الأغفال لأبي عَليّ الَّذِي صنفه إصلاحاً لمسائل الزّجاج [١] ".

وقال في شرح أبيات المغني : " وقد اختار أبوعلي في كتاب نقض الهاذور مذهب الكسائي ، ونسبه إلى أبي زيد ، وأيده بدلائل ، ونقض ما حققه في التذكرة القصرية ، وأفرغ جهده في تزييفه ، وتزييف سائر الأقوال [٢] ".

وكتاب التذكرة القصرية مؤلَّفٌ قبل كتاب (الحجة) أيضًا يدل على ذلك ما نقله البغدادي أيضًا عن ابن جني في مسألة : (لهنك) فقد أيَّد الفارسي مذهب الفراء في كتاب الحجة [٣] ، وردَّ مذهب سيبويه الذي أجازه في التعليقة [٤] ، والتذكرة القصرية [٥] ، قال : " وَأما من قَالَ: إِن لهنك أَصله لله إِنَّك فقد ذكرنَا مَا عَلَيْهِ فِيهِ فِي مَوضِع آخر ، على أَن أَبَا عَليّ قد كَانَ قواه بِأخرَة وَفِيه تعسف [٦] ".

سادساً : ردوده على النحويين :

ردَّ الفارسي على بعض العلماء الذين لم تتفق آراؤهم معه ، وما تبقى من نصوص هذا الكتاب يدل على ذلك ، ومن أشهر هؤلاء العلماء :-

أولًا : المبرد : وقد ردَّ عليه الفارسي رواية كسر همزة (إنَّ) في قول الفرزدق : " أَتَغْضَبُ إِن أُذْنَا .. " [٧] .

---

(١) الخزانة ٣٣٦/١٠، ٣٣٩.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٤٩/٤.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٨١/٤، ٣٨٢.

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٣/٢.

(٥) الخزانة ٣٣٧/١٠، ٣٣٨.

(٦) السابق ٣٤٣/١٠.

(٧) السابق ٧٨/٩، ٨٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١٧/١، ١١٨.

وردَّ الفارسي عليه أيضًا في مسألة : المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله في قول النابغة الجعدي :" أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي "، وإن لم يصرح به المبرد ، وأعرب (أحَقًا) مصدر لحق محذوفًا وَ(أَن) وصلتها فَاعل [١] .

ثانياً : ثعلب،وقد ردَّ عليه الفارسي في مسألة:(علة منع إبليس من الصرف). [٢] .

ثالثًا : ابن عمرون ، وقد ردَّ عليه الفارسي في مسألة (الحروف لا تعمل في الأحوال) [٣] .

سابعاً : **تأثره بمن سبقه من النحويين** :

تأثر الفارسي بآراء من سبقه من النحويين ، فأخذ منهم ، وتأثر بآرائهم ، ومن أشهر هؤلاء :

أولًا : سيبويه ، وقد تأثر به الفارسي في كثير من الآراء في هذا الكتاب منها مسألة :" وُقُوع الْجُمْلَة الشّرطِيَّة بعد (ولَكِن) " ومسألة :" الفصل بين المتضايفين باسم معطوف على المضاف " ومسألة :" بناء لَهْيَ أَبُوكَ " ومسألة:" وقوع (أي) المضافة نعتًا لنكرة .. ".

ثانياً : الزجاج : وقد وافقه الفارسي في مسألة واحدة وهي :" نوع اللامين في قول الشاعر: لَهِنَّا لمَقْضِيٌّ .." .

ثالثًا : ابن السراج : وقد وافقه الفارسي في عدة مسائل منها : " إضافة أفعل التفضيل ووافقة أنَّ نوع الإضافة فيه لفظية لاتفيد تعريفًا " ومسألة : " استعمال (كَذَبَ عليك) في الإغراء " .

---

(١) الخزانة ٢٧٦/١٠.

(٢) تمهيد القواعد ٨/ ٤٠٠٤.

(٣) السابق ٢٢٩٩/٥.

ثامنًا : أثرهُ فيمن جاء بعده من النحويين :

تأثر بكتاب (التذكرة القصرية) للفارسي كثيرٌ من النحويين منهم :

أولًا : ابن جني : في مسألة : "مجيء (أو) بمعنى الواومع سيان " قال البغدادي بعد أن ذكر كلام ابن جني في تدريج اللغة : " وَقد أَخذ هَذَا من كَلَام أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية : إِنَّمَا جَاز (أَو) مَعَ سيان اتساعًا ؛ وَذَلِكَ أَنهم لما رَأَوْا أَن (أَو) يجمع بهَا مَا قبلهَا ، وَمَا بعْدهَا كَمَا جمع بِالْوَاو ، وَإِن كَانَ الْمَعْنى مُخْتَلفًا شبهوه بهَا ، فَعَطَفُوا بهَا فِي هَذَا الْموضع كَمَا يُعْطف بِالْوَاو، وَكَذَلِكَ الْعلم بِأَن هَذَا الْموضع يَقْتَضِي اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وَلَا يقْتَصر فِيهِ على أحد الاسمين [١] ".

ثانيا : ابن خلف [٢] الذي نقل عنه في مسألة :" صرف سبحانًا " قال : سبحانًا فِيهِ وَجْهَان: يجوز أَن يكون نكرَة فَصَرفهُ وَيجوز أَن يكون صرفه للضَّرُورَة .. وَهَذَا من كَلَام أبي عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية [٣] ".

ثالثًا : ابن هشام : قال البغدادي :" وَقَالَ ابْن هِشَام فِي شرح الشواهد [٤] تبعًا للفارسي فِي التَّذْكِرَة القصرية : وَالْأَصْل : أتحنن عَلَيْك تحننًا ، ثمَّ حذف الْفِعْل وزائد الْمصدر فَصَارَ حنانًا [٥] ".

---

(١) الخزانة ١٣٦/٥.

(٢) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي ، فاضلٌ من أهل بغداد ، مولدًا ووفاة ، لازم ابن الجوزي مدة ، وقرأ عليه كثيرًا من تصانيفه ، وسمع من غيره في بغداد والموصل ودمشق وغيرها ، له كتاب في " تاريخ البغداديين " توفي سنة ٦٣٤هـ . ينظر في ترجمته : الوافي بالوفيات ٢، ٩٢، والأعلام ٣٢١/٥ .

(٣) السابق ٢٣٧/٧.

(٤) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٠٥.

(٥) الخزانة ١١٣/٢.

رابعًا: البغدادي [١] في كتابيه (الخزانة ، وشرح أبيات مغني اللبيب) فقد أكثر البغدادي من النقل عنه فقد نقل عنه في الخزانة أكثر من ثلاثين نقلًا ، وفي أبيات مغني اللبيب ستة عشر نقلًا مما يدل على تأثره بهذا الكتاب .

(١) السابق ٧٨/٩، ٧٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٩/٤.

الفصل الثاني
النحو في التذكرة القصرية

وفيه سبعة مباحث :

- **المبحث الأول :** مسائل في باب المعرب والمبني والنكرة والمعرفة .
- **المبحث الثاني :** مسائل في بَابِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ وَنَوَاسِخِهِمَا .
- **المبحث الثالث :** مسائل في باب الاشتغال وما يُحمل على المفاعيل .
- **المبحث الرابع :** مسائل فِي بَابِ التَّوَابِعِ .
- **المبحث الخامس:** مسائل فِي بِابَي حُرُوْف الْجَرِّ وَالْإِضَافَةِ.
- **المبحث السادس :** مسائل في باب الممنوع من الصرف .
- **المبحث السابع :** مسائل فِي بَاب إِعْرَابِ الْفِعْلِ ، و ما يَعْمَلُ عَمَلَه .

المبحث الأول

مسائل في بابي المعرب والمبني و النكرة والمعرفة .

(١) لَهْيَ أَبُوكَ بين البناء والإعراب :

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي نقلًا عن أبي علي في التَّذْكِرَة القصرية : " لهي أَبوك مقلوب من (لاهٍ) على القَوْل الَّذِي لاه فِيهِ (فَعَل) أَي: بِفتْحَتَيْنِ لَا على القَوْل الَّذِي لاه فِيهِ عَال محذوفة الْفَاء وَهِي همزَة إلاه [(١)] .

وَمن إِشْكَال هَذِه الْمَسْأَلَة مُخَالفَة وَزنهَا لوزن مَا قلبت مِنْهُ ؛ لِأَن الأَصْل فعل أَي: بِفتْحَتَيْنِ ولهي فلع أَي: بِسُكُون اللَّام.

وَمن إشكالها أَيْضا أَن المقلوب مِنْهُ مُعرب وَهُوَ (لاه) والمقلوب مَبْنِيّ على الْفَتْح وَهِي لهي ، وَإِنَّمَا جعلنَا (لَهْيَ) هُوَ المقلوب ؛ لِأَنَّهُ أقل تمَكنًا وَأكْثر تغييرًا بِدَلِيل أَن اسْم الله تَعَالَى مُعرب متصرف فِي الْخَبَر والنداء أَي : لَيْسَ هُوَ مَبْنِيًا وَدخُول جَمِيع العوامل عَلَيْهِ و(لَهْيَ أَبوك) مَبْنِيّ لَا يَزُول عَن هَذَا الْموضع فَهُوَ بِهَذَا أَكثر تغييرًا وَأَقل تمَكنًا ، وَلَا يخرج (لاه) فِي كَلَامهم مَعَ مَا ذكرنَا من الدَّلِيل على أَنه الأَصْل أَنه لَيْسَ أصل اشتق مِنْهُ إِذْ كَانَ فِي كَلَامهم مَا الْعين فِيهِ يَاء كثيرٌ ، فَأَما مُخَالفَة وزن (لَهْيَ) الأَصْل الَّذِي قلبت مِنْهُ فقد جَاءَ مثله قَالُوا : (فُوَقٌ) فعين الْفِعْل مِنْهُ سَاكِنة وَقَالَ

(١) هو مذهب المبرد وقد ناقش أبو عليّ هذا الرأى وردّه ، لكنه لم يصرح بنسبته إلى المبرد . ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٦١.

الْفِعْل مِنْهُ سَاكِنة وَقَالَ امْرُؤ الْقَيْس [١] :

وَنَبْلِي وَفُقَاهَا ∴ كَعَرَاقِيْبِ ....

فَقلب الْعين إِلَى مَوضِع اللَّام ، وحرك اللَّام كَمَا سكن اللَّام فِي (لهي) وَذَلِكَ لِأَن ؛ المقلوب بِنَاء مُسْتَأْنف فَجَائِز أَن يَأْتِي مُخَالفًا لما قُلِبَ مِنْهُ ، يدلك على أَنه بِنَاء مُسْتَأْنف قَوْلهم: قسي هُوَ مقلوب من قووس وهم لَا يَتَكَلَّمُونَ بقووس أَلْبَتَّةَ فتركهم الْكَلَام بِالْأَصْلِ يدلك على أَن المقلوب مَبْنِيّ بِنَاء مستأنفًا ؛ لِأَنَّهُ لَو لم يكن مستأنفاً وَكَانَ هُوَ المقلوب مِنْهُ لَكَانَ المقلوب مِنْهُ متكلمًا بِهِ ، وَإِذا ثَبت أَنه بِنَاء مُسْتَأْنف لم يُنكر أَن يَأْتِي على غير وزن المقلوب مِنْهُ كَمَا أَنه لما أَن كَانَت أبنيته مستأنفة لم يُنكر أَن تَجِيء على وزن الْوَاحِد، وَأما وَجه بنائِهِ فَهُوَ أَنه تضمن معنى حرف التَّعْرِيف كَمَا تضمن أمس ذَلِك، أَلا ترى أَنه فِي معنى: لله أَبوك وَلَيْسَ فِيهِ حرف التَّعْرِيف ، وحرك بِالْفَتْح كَرَاهَة للكسر مَعَ الْيَاء ، وَلَا يحكم بِأَن (لاه) مَبْنِيّ وَأَنت تَجِد سَبِيلًا إِلَى الحكم لَهُ بالإعراب ، أَلا ترى أَنه اسْم مُتَمَكن منصرف فَلَا يحكم لَهُ بِالْبِنَاءِ إِلَّا بِدَلِيل ، كَمَا لم يحكم للهي إِلَّا بِدَلِيل وَهُوَ الْفَتْح." [٢]

---

(١) البيت من الهزج نُسِب للفند الزماني في : لسان العرب ٥٩٤/١ (ع ر ق ب) ، ولامرىء القيس في الخزانة ١٧٨/٧، والبيت بتمامه :

ونَبْلي وفُقاها ∴ كعَراقِيبِ قَطاً طُحْلِ

اللغة : الفوق : موضع السهم حيث يقع الوتر ، والقطا : طائر معروف ، وعراقيب قطا : أي : سيقانُها ، وطحل جمع طحلاء ، وهي لونٌ بين الغبرة والبياض بسواد قليل كلون الرماد . ينظر: الصحاح ١٨٠/١ (ع ر ق ب) ، وتاج العروس ٣٦٣/٢٩(ط ح ل) .

الشاهد فيه : قوله : (وَفُقًا) جمع (الْفُوقِ) على القلب موضع اللَّام إِلَى الْعين وَمَوْضِع الْعين إِلَى اللَّام .

(٢) الخزانة ١٧٨/٧.

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، ومذهبه في ذلك أنَّ أصل (لَهْيَ أَبُوك) مقلوب من (لاهٍ) [١] على وزن (فَلَعَ) أَي: بِفتْحَتَيْنِ ، وليس أصلها (إلاه) محذوفة الْفَاء وهي الهمزة ، وهي مبنية لتضمنها معنى حرف الجر اللام والأصل : (لله أبوك) .

قال في البصريات :" فإن قيل : فما وجه بناء الكلمة ؟ فإنها بنيت عندي ؛ لأنها تضمنت معنى الحرف المعرف ، ألا ترى أن المعنى "لله أبوك" فلما تضمن معنى اللام كما تضمنته (أمس) بنى كما بنى إلا أنه فتح وإن كسر (أمس) ؛ لأن الفتحة في الياء أسهل من الكسرة، وحسن ذلك أيضاً أن الهاء أصلها الحركة وإذا كان أصلها الحركة ضعف تحريك الياء بالكسر كما أنه إذ تحرك ما قبلها ضعف ذلك فيها [٢] ".

وما ذهب إليه الفارسي هو مذهب سيبويه [٣]، وجمهور

---

(١) وهذا الاسم تام وأصله (لَيَه) فعل ، مثل (جبل) صارت ياؤه ألفًا ، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها . ينظر: أمالي ابن الشجري ١٩٧/٢.

(٢) المسائل البصريات ٩١٠/٢.

(٣) نقل عنه ابن الشجري الوجيهن في المسألة . ينظر: أمالي ابن الشجري ١٩٦/٢ ، و ما ورد في الكتاب ٤٩٨/٣ ما أثبتناه له ، قال سيبويه : " حذفوا اللامين، من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون" .
إلا أنَّ سيبويه نقل المذهب الثاني عن غيره فقال : " وقال بعضهم : لهى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أين مفتوحا. وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكثرته في كلامهم فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه ". الكتاب ٤٩٨/٣.

البصريين [١] : أن أصل (لَهْيَ أبوك) (لاهٍ أَبوك) يُرِيدُونَ : لله أَبوك ، حُذف لَام الْجَرّ ، وأل وَهُوَ شَاذ لَا يُقَاس عَلَيْهِ ، ثمَّ قَالُوا : (لَهْيَ أَبوك) قلبوا وأبدلوا من الْألف يَاء وَهُوَ مَبْنِيّ لتَضَمّنه معنى لَام الْجَرّ المحذوفة كَمَا بني (أمس) على الفتح لتَضَمّنه معنى لَام التَّعْرِيف لخفته على الْيَاء [٢] ، وتبعه على ذلك : الزجاجي والسيرافي ، وابن جني ، وابن الشجري [٣] .

و ردَّ الفارسي على إشكالات النحاة حول المسألة وهي تتمثل في إشكالين :

الإشكال الأول : مُخَالفَة وَزنهَا لوزن مَا قلبت مِنْهُ .

الإشكال الثاني: أَن المقلوب مِنْهُ مُعرب وَهُوَ (لاهٍ) والمقلوب مَبْنِيّ على الْفَتْح وَهِي (لَهْيَ) .

وردَّ على هذين الإشكالين مستدلًا لهما بالأدلة النقلية والعقلية التي تؤيد مذهبه .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوفة لَام التَّعْرِيف ، وَلَام الأَصْل ، والباقية لَام الْجَرّ؛ لِأَن حرف الْجَرّ لمعني وَعلة وحذفه وإبقاء عمله شَاذ ، فَالْحكم بِحَذْف غَيره أولى ، أما لَام التَّعْرِيف فَوَاضِح إِذْ لَا معنى لَهَا هُنَا لصيرورة الْكَلِمَة علمًا فَلم يفْتَقر إِلَيْهَا ، وَأما لَام الأَصْل فقد عهد حذف بعض الْأُصُول تَخْفِيفًا كـ (يَد) و(دم) وأما لام التعريف فلا معنى تحرزه ؛ لأن الكلمة قد صارت علمًا، فلا تفتقر إليه [٤] .

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ص ١٠١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٩٨/٣، و الهمع ٤٧٢/٢.

(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٢٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٩/٤، والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص١٤٩، وأمالي ابن الشجري ١٩٥/٢

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٣٩/٤، وارتشاف الضرب ١٧٦١/٤، وهمع الهوامع ٢٣٣/٢.

وأيَّد الفارسي المبرد في هذا الرأي في التعليقة فقال : " يحتمل أن تكون اللّامان المحذوفتان هي التي للتعريف والتي هي فاء الفعل، في قول من قال : لَهْيَ أبوكَ ويُقَوِّي هذا المذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها، والتكرير والاستقبال بهما وقع ، ويقوي هذا المذهب أيضًا أن لام الجرِّ حرف معنى، واللامان الأخريان أحدهما : من نَفْسِ الحرف ، والآخرُ: بمنزلة ما هو مِنْ نفس الحرف أولى لِدلالة ما يبقى منه على المحذوف ، وتبقيه حرف المعنى أولى، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيءٌ يدُلُّ عليه ... [١] ".

ورُد على المبرد بأنَّ : (لَهْيَ أَبُوكَ) كان ينبغي أن ترجع اللام لأصلها من الكسر، وقد نص سيبويه على أن هذه اللام الباقية هي الأصلية ، وأن المحذوف لام الجر ولام التعريف ، وقد استدل لسيبويه ببناء لهي ، ولا وجه لبنائه إلا تضمنه معنى حرف الجر المحذوف ، كما بنوا أمس لتضمنه معنى لام التعريف [٢] .

وأجاب أبو حيان عن المبرد قائلًا : "ولأبي العباس أن يقول: بني لكثرة ما تصرف فيه من الإخراج عن وضعه ، وإذا كانوا يبنون (أيهم) لخروجه عن نظائره فأحرى هذا، وكان بناؤه على الفتح تخفيفًا ؛ إذ كان آخره ياء [٣] ".

وقال الثمانيني : "والمذهب الجيّد: أن يكونوا قد حذفوا لام الجرّ تخفيفًا، وبقيت اللام الأصليّة ، وهي وإن حذفت مقدّرة من طريق المعنى ، لتعلّق الاسم بمعنى الفعل [٤] ".

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢٨٦/١.

(٢) التذييل والتكميل ٣٢٤/١١، ٣٢٥.

(٣) السابق الجزء والصفحة .

(٤) شرح التصريف للثمانيني ص ٣٩٨.

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو مذهب الفارسي الذي وافق فيه سيبويه وهو أنَّ أصل (لهي أبوك) مقلوب من (لاهٍ) على وزن (فَلَع) أَي : بِفتْحَتَيْنِ لمجيئها بالأصل في الشواذ [١] في قوله تعالى : (**وَهُو الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَاه**) [٢] وهي مبنية لتضمنها معنى حرف الجر اللام والأصل : (لله أبوك) ، وذلك لقوة أدلتهم فإنَّ حذف حرف الجر قد جاء عن العرب فقد حكى سيبويه : (اللهِ لأفْعَلَنَّ) (ولهي أبوك) [٣] كما أنه قد جاء في الشعر كثيرًا [٤] ، ومنه قول قول ذي الأصبع العدواني [٥] :

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ ∴ عَنِّي وَلا أَنتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

(٢) **نوع (ما) في (ككما) في قول خطام المجاشعي** [٦] :

وصالياتٍ كَكَما يؤثفَيْنْ

---

(١) لم أجد القراءة في مظانها من كتب القراءات وهي في : الاقتراح ص ٦٨، وروح المعاني للآلوسي ٩٥/١ .

(٢) من الآية ٨٤ سورة الزخرف .

(٣) ينظر: الكتاب ٤٩٨/٣.

(٤) ينظر: التمام في تفيسر أشعار هذيل ص ١٤٩، والخزانة ١٧٣/٧.

(٥) البيت من البسيط ، لذي الأصبع العدواني في : مغني اللبيب ص ١٩٦، والتصريح ٦٥٣/١. الشاهد فيه : قوله : (لاه ابن عمك) أصله : لله ، حذفت اللامان الجارة و (أل) شذوذًا .

(٦) عجز بيت من بحر السريع ، وصدره : وَغَيْرُ وُدِّ جَازِلِ أَوْدَيْنِ

وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣/٢ ، والنكت في القرآن ١٠٢/١ ، وبلا نسبة في : المقتضب ١٤٠/٤ ، والأصول ٤٣٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١.

اللغة : الصاليات : الآثار التي توضع عليها القدور. ويؤثفين أي : يجعلن أثافي القدور، والأثفية هي أحد أحجار ثلاثة يوضع عليها القدر، والمعنى : يقول : لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر ، وغير حجارة القدر .

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي نقلًا عن الفارسي : " يجوز أَن تكون مَصْدَرِيَّة كَأَنَّهُ قَالَ: مثل الإثفاء ، وَيجوز أَن تكون مَوْصُولَة بِمَنْزِلَة (الَّذِي) كَقَوْلِه [١] : فَإِنَّ الَّذِي حانت بفلج دِمَاؤُهُمْ [٢] ".

الدراسة

نقل البغدادي عن أبي علي الفارسي أنه يُجَوِّزُ في قول خطام السابق أن تكون (ما) مصدرية أو تكون موصولة ، واقتصر على الوجه الأول ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب[٣]، والعيني في المقاصد النحوية [٤] ، ورجح أبو حيان أن أن تكون (ما) هنا موصولة لخلوه من التقدير والحذف ، قال : " فالكاف الثانية زائدة لتأكيد التشبيه ، وذهب بعض شيوخنا إلى أن الزائدة للتأكيد هي الأولى، والثانية هي اسم بمعنى مثل، وزعم أن (ما) موصولة ، قال : وذلك أنه يريد أن يشبه أثافي قد قدمت بأثافي مستعملة ، فيكون التقدير: وصاليات مثل اللائي يؤثفين الآن، أي: ينصبن، فيوقد عليهن ؛ لأن هذه قد انتقل أهلها عنها، وبقيت

---

(١) صدر بيت من الطويل للأشهب بن رميلة ، وعجزه :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وهو من شواهد الكتاب ١٧٨/١ منسوبًا له ، واللسان ٣٤٩/٢ (فلج)، ونتائج الفكر للسهيلي ١٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٦١/١، وتوضيح المقاصد ٤٢٥/١.

اللغة : الفلج : وادي بين البصرة وحمى . ينظر: معجم البلدان ٢٧٢/٤ ، وحانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص.

المعنى : إن الذين ذهبت دماؤهم هدرًا في فلج ليسوا قلة ، بل هم القوم جميعًا.

(٢) الخزانة ٣١٥/٢ .

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣٣٥/٣، ٣٣٦.

(٤) ينظر: المقاصد النحوية ٢١٣٠/٤.

لا يوقد عليها، إلا أنها مسودات، ومعها رمادها لم يتغير، فصارت بذلك مشبهة لما يوقد عليه منها، والضمير في (يؤثفين) راجع إلى (ما) على المعنى ، قال: وهذا أحسن من أن تجعل (ما) مصدرية ، فيكون التقدير: كإثفائهن ، وفيه تشبيه العين بالمعنى، فيحتاج إلى تأويل في اللفظ وحذف مضاف ، وعلى جعل (ما) موصولة اسمية لا تقدير فيه ولا حذف [١] ".

والتقدير على كون (ما) مصدرية : كإثفائها ، قال ابن يسعون: هذا التقدير عند من جعل الهمزة زائدة ؛ يعني في: يؤثفين، وأما من جعل الهمزة أصلية فالتقدير: كإثفائها ؛ لأنها كالسلقاة في مصدر سلقيت ؛ لأنه كالدحرجة ، ومن قال: دحراجًا قال: إثفاء ، فوزنه الآن فِعْلَال ، وفي الوجه الأول : إفعال كالإحرام [٢] .

قَالَ ابْن السَّيِّد فِي شرح أدب الْكَاتِب: أجْرى الْكَاف الجارة مجْرى مثل فَأَدْخل عَلَيْهَا كافاً ثَانِيَة فَكَأَنَّهُ قَالَ: كَمثل مَا يؤثفين ، وَمَا مَعَ الْفِعْل بِتَقْدِير الْمصدر كَأَنَّهُ قَالَ: كَمثل إثفائها أَي: إِنَّهَا على حَالهَا حِين أثفيت .. [٣] ".

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو جواز الوجهين لـ (ما) في بيت خطام المجاشعي ، لاحتمال الإعراب لهما ، وإن كنت أميل إلى كون (ما) في البيت موصولة لخلو هذا الرأي من التقدير والحذف لو جعلت (ما) مصدرية ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

(١) التذييل ٢٦١/١١.

(٢) ينظر: المقاصد النحوية ٢١٣٠/٤.

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣٣٥/٣، ٣٣٦ ، والخزانة ٣١٥/٢.

(٣) وقوع (أي) المضافة نعتًا للنكرة في نحو : مررتُ بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ :

نص التذكرة القصرية :

قال الدماميني :" قال الفارسي في القصريات: إذا قلت : مررتُ بِرَجُلٍ أيِّ رجلٍ ، فرجل الأول غير الثاني ؛ لأن الأول واحد والثاني جنس ؛ لأن أيًا بعض ما تضاف إليه [١] ".

الدراسة

ذكر الدماميني نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية وهو جواز وقوع أيّ نعتًا لما للنكرة في نحو : (مررتُ برجُلٍ أيِّ رجلٍ) فأي هاهنا نعتًا لنكرة وهي تدُل على الكمال ، أي: رجل كامل في الرجولية ، ولا تكون إلا صفة لنكرة ؛ لأنَّ أيًّا تكون بعضًا مما تُضاف إليه ، وذلك لا يتصور في المعرفة .

قال أبو حيان : " فإذا قلت : مررت برجل أيِّ رجل، فقد أثنيت على الرجل ثناءً عامًا في كل ما يُمْدَح به الرجل ، وإنما كانت صفةً للنكرة ، ولم تُوصف بها المعرفة ؛ لأنها لو أُضيفت إلى معرفة كانت بعضًا مما تُضاف إليهن وذلك لا يُتصور في الصفة ؛ إذ الصفة أبدًا إنما هي الموصوف لا بعضه [٢] ".

وقال ابن عقيل : "وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حالًا من معرفة ، ولا تضاف إلا إلى نكرة نحو : مررت برجل أيِّ رجل ، ومررت بزيد أيِّ فتى[٣] ".

---

(١) تعليق الفرائد للدماميني ٢/٢٦١، ٢٦٢.

(٢) التذييل والتكميل ٣/١٤٠، ١٤١.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٦٥.

ووافقه ذلك كثيرٌ من النحويين منهم : تلميذه ابن جني ، والسهيلي ، وأبو حيان ، والدماميني [١] .

قال السهيلي :" وأما وقوع " أي " نعتًا لما قبلها، كقولك: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، فإنما تدرجت إلى الصلة من الاستفهام ، كأن الأصل: أي رجل ؟ على الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه ، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل، لذلك قال الله سبحانه : ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾[٢] و﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[٣] أي : إنها لا يحاط بوصفها، فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من النعت ، والوصف، حتى أدخلوه في باب النعت، وأجروه في الإعراب ما قبله ، ونظائر هذا فيِ كلامهم كثيرة [٤] " .

وما ذهب إليه الفارسي ومن تبعه من النحويين هو مذهب سيبويه ، وابن السراج [٥] .

---

(١) ينظر: الخصائص ١٨١/٢، ٢٧٢/٣ ، ونتائج الفكر للسهيلي ص ١٥٧ ، والتذييل ١٤٠/٣، ١٤١، وتعليق الفرائد ٢٦٣/٢.

(٢) سورة القارعة آيتا ١، ٢ .

(٣) سورة الحاقة آيتا ١، ٢.

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٥٧.

(٥) ينظر : الكتاب ١٨٠/٢ ، والأصول ٢٨/٢، ٢٩ .

(٤) جملة صلة الموصول في قول الفرزدق [١] :

وإنّي لراجٍ نظرةً قبل الَّتِي ∴ لعلّي وَإِن شطّت نَوَاهَا أَزُورُهَا

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي بعد أن ذكر بيت الفرزدق :" على أَن جملَة (لعَلي) الخ صلَة (الَّتِي) بِتَقْدِير القَوْل أَي : الَّتِي أَقُول لعَلي أزورها ، وَإِنَّمَا قدر(أَقُول) ؛ لِأَنَّهَا إنشائية [٢] لَا يَصح وُقُوعهَا صلَة فَقدر القَوْل لتَكون خبرية ... وَهَذَا تَخْرِيج أبي عَليّ الْفَارِسِي فِي التَّذْكِرَة القصرية قَالَ فِيهَا : " قَول الفرزدق : (وإنّي لراجٍ نظرةً قبل الَّتِي) هُوَ على غير الظَّاهِر، وتأويله الْحِكَايَة كَأَنَّهُ قَالَ: الَّتِي أَقُول فِيهَا هَذَا القَوْل ، وإضمار القَوْل شَائِع كثير والحكاية مستعملة إِذا كَانَ عَلَيْهَا دَلِيل ، وَالدّلَالَة هُنَا قَائِمَة وَهِي : أَن الصِّلَة إِيضَاح وَمَا عدا الْخَبَر لَا يُوضح [٣] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، ومذهبه في المسألة : أنَّ جملة الصلة لا تكون إلا خبرية لفظًا ومعنى ، فلا يجوز: (جاء الذي أضربه) أو (ليته قائم) وهو مذهب جمهور البصريين [٤] ، وإنما منع البصريون أن تكون

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٤٥٢، واللباب للعكبري ١١٧/٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٥٠١، ورواية الديوان :

وإنِّي لرامٍ رميةً قَبْل التي ∴ لعلَّ وَإِنْ شَقَّت عليَّ أَنالُها

(٢) يعني جملة : (لعلّي وَإِن شطّت نَوَاهَا أَزُورُهَا) .

(٣) الخزانة ٤٦٤/٥.

(٤) ينظر مذهبهم في : التذييل ٩/٣ .

الصلة إنشائية ؛ لأنها معرفة للموصول ، فلا بُدّ من تقدمها عليه [١] وأن تكون معهودة مما يستلزم خبريتها ، وما خالف ذلك . كما في بيت الفرزدق . ينبغي تأويله [٢] على وجهين :

الوجه الأول : أن الصلة محذوفة على إضمار القول ، أَي: الَّتِي أَقُول لعَلي أزورها وهو تأويل أبي علي الفارسي ، وتبعه على ذلك : ابن الخباز ، والشاطبي [٣] .

الوجه الثاني : أن الصلة هي جملة (أزورها) في آخر البيت وخبر (لعل) محذوف تقديره : لعلي أفعل ذلك ، وهو تأويل ابن هشام [٤] ، وذكر الوجهين من غير ترجيح : ناظر الجيش ، والدماميني ، والسيوطي[٥] .

وذهب الكسائي [٦] إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة طلبية ، واستدل على ذلك بالسماع ، فمن ذلك قول الفرزدق السابق ، وجملة (لعلي أزورها) صلة (التي) .

وردَّ عليه العكبري قائلًا :" فجعلَ الصِّلةَ (لعلّ) قيل : هُوَ شاذٌ وتأويلُه أنَّه حذف القَوْل وَتَقْدِيره : الَّتِي أَقُول لعلّي وَمَا جَاءَ من ذَلِك فَهَذَا سَبيله [٧] ".

---

(١) يقول الصبان : " وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها ".
حاشية الصبان ٢٣٧/١.

(٢) الخزانة ٤٦٤/٥.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ٥٠١/١، والمقاصد الشافية ٦٣٧/٤،

(٤) ينظر : مغني اللبيب ص ٥٠٧، ٥١١، ٧٦١.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٦٤٥/٢، تعليق الفرائد ١٧٨/٢، وهمع الهوامع ٣٣٤/١ .

(٦) ينظر مذهبه في : شرح ابن عقيل ١٥٥/١، وهمع الهوامع ٣٣٤/١.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١١٨/٢.

وذهب هشام [١] إلى أنه يجوز في (ليت ، ولعل ، وعسى) أن يقعن صلة للموصول ، فتقول : الذي ليته منطلق زيدٌ ، والذي لعله منطلق زيدٌ ، والذي عسى أن يخرج عمروٌ .

واستدل على ذلك بأدلة منها بيت الفرزدق السابق ، وجملة (لعلي أزورها) جملة الصلة ، وَجوزهُ الْمَازِنِي[٢] بجملة الدُّعَاء إِذا كَانَت بِلَفْظ الْخَبَر نَحْو: (الَّذِي يرحمه الله زيد) .

والذي أميل إليه هو أنَّ جملة الصلة لا تكون إلا خبرية لفظًا ومعنى ، ولا تكون إنشائية ؛ لأنها معرفة للموصول ، كما أنَّ جملة الصلة ينبغي أن يكون مضمونها معلوم للمخاطب قبل الخطاب وليست الجمل الإنشائية كذلك .

كما أنّ إضمار القول شائع كثيرٌ في كلام العرب ، قال الأنباري : " وحَسَّنَ ذلك ما ذكرناه من إضمار القول [٣] " وقال ابن هشام : " إِضْمَار القَوْل مستسهسل عِنْدهم [٤] ".

(١) ينظر مذهبه في : التذييل والتكميل ٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٥٥/١، وهمع الهوامع ٣٣٤/١.

(٢) ينظر مذهبه في : همع الهوامع ٣٣٤/١

(٣) الإنصاف ٩٦/١.

(٤) مغني اللبيب ص ١٢٦.

المبحث الثاني

مسائل في بَابِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ وَنَوَاسِخِهِمَا .

(٥) وجوب حذف المبتدأ إذا أُخبر عنه بمصدر مُبْدلٍ من اللفظ بفعله :

قال منذر بن درهم الكلبي[١] :

فَقَالَتْ: حنانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ∴ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" وَقَالَ ابْن هِشَام فِي شرح الشواهد [٢] تبعًا للفارسي فِي التَّذْكِرَة القصرية : وَالْأَصْل : أتحنن عَلَيْك تحننًا ، ثمَّ حذف الْفِعْل وزائد الْمصدر فَصَارَ حنانًا [٣] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ التذكرة القصرية ، وذكر أنَّ ابن هشام تأثَّر به ، يقول ابن هشام في تخليص الشواهد :" إذا أُخبر بمصدر مُبْدلٍ من اللفظ بفعله وجب حذف المبتدأ كقوله .. : فقالت حنانٌ ... أي: أمري حنانٌ عليك ، أي رحمة لك والأصل : أتحننُ عليك تحننًا ، وقد نطق الحطيئة بهذا الفعل فقال يخاطب عمر ﷺ [٤] :

---

(١) البيت من الطويل لمنذر بن درهم الكلبي في : الكتاب ٣٢٠/١، والمقتضب ٢٢٥/٣، والخزانة ١١٣/٢ .

(٢) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٠٥.

(٣) الخزانة ١١٣/٢.

(٤) البيت من المتقارب ، للحطيئة في ديوانه ص ١٠٩، والكتاب ٣٢٠/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٤/١٣.

الشاهد فيه : قوله : تَحَنَّنْ ، حيث جاء بفعل المصدر مذكورًا .

تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَدَاكَ الْمَلِيكُ ∴ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا

ثم حُذف الفعل وزوائد المصدر ، فصار حنانًا ، كما قال الله تعالى : ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ (١) ، وأنيب المصدر عن الفعل ، ثم رفع ، ليفيدَ الكلامُ ثبوتَ التحنُّن، وإنما رَحِمَتْهُ خشية عليه من قومها (٢) ".

وتابع الفارسي أيضًا ابن سيده ، وابن يعيش (٣) .

قال البغدادي معقبًا على رأي الفارسي ، وابن هشام : " وَهَذَا تكلّف مَعَ وجود حَنَّ يحن (٤) ".

وأنشد سِيبَوَيْه بيت المنذر على أَن (حنانًا) خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف أَي : شأني حنان ، وَالْأَصْل : أحن حنانًا فَحذف الْفِعْل ، وَرفع الْمصدر على الخبرية لتفيد الجُمْلَة الاسمية الدَّوَام ، والأصل في هذا النوع النصب ؛ لأنه مصدر جيء به بدلًا من اللفظ بفعله ، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع ، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع الذي هو المبتدأ (٥) .

ووافق سيبويه على ذلك كثيرٌ من النحويين منهم : السيرافي ، وابن مالك وأبو حيان ، والشاطبي ، والشيخ خالد الأزهري (٦) .

---

(١) من الآية ١٣ سورة مريم .

(٢) ينظر: تخليص الشواهد ص ٢٠٦.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥٣٦/٢(ح ن ن) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩١/١، تخليص الشواهد ص ٢٠٥.

(٤) الخزانة ١١٣/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/١، ٢٨٨، والتصريح ٢٢٢/١، والخزانة ١١٣/٢.

(٦) ينظر: شرح الكتاب ٢١٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/١، ٢٨٨، والتذييل ٣١٤/٣، ٣١٤/٣، والمقاصد الشافية ١٠١/٢، والتصريح ٢٢٢/١.

قال سيبويه : " لم تُرِدْ حِنَّ ، ولكنها قالت : أمرنُا حَنانٌ ، أو ما يصيبنا حنانٌ ، وفى هذا المعنى كلّه معنى النصب ، ومثلُه فى أنَّه على الابتداء وليس علِى فعلٍ [١] ".

والذي أميل إليه أن يكون تقدير الفعل : أحن حنانًا ، وهو أولى من تقدير: (أتحنن عليك تحننًا) لكثرة ما حذف منه ، فقد حذف فيه الفعل ، وزائد المصدر ؛ كما أنَّ (حَنَّ يَحِنُ) قد رواها الثقات عن العرب .

قال الجوهري : " حَنَّ إليه يَحِنُّ حَنيناً فهو حانٌّ ، والحَنانُ : الرحمةُ ، يقال منه : حَنَّ عليه يَحِنُّ حَنانًا [٢] ".

وقال ابن منظور: " والحَنانُ ، بِالتَّخْفِيفِ : الرَّحْمَةُ تَقُولُ : حَنَّ عَلَيْهِ يَحِنُّ حَنانًا [٣] ".

(٦) نوع اللامين قول الشاعر (لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ) [٤] :

أَبائِنةٌ سُعْدَى، نَعَمْ وتُماضِرُ ∴ لَهِنَّا لمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَّهاجُرُ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" قال أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية : وَيجوز أَن تكون اللَّام فِي (لهنك) اللَّام فِي (لَأَفْعَلَنَّ) الَّتِي لَا تدخل إِلَّا على الْفِعْل ، وَيدل على ذَلِك لُزُوم لهنك للْيَمِين وَأَنَّهَا لَا تقال إِلَّا فِي الْيَمين، فَإِن قلت : لَام لَأَفْعَلَنَّ لَا تقع إِلَّا على الْفِعْل ، قلت: إِنَّمَا جَازَ (لهنك) وَإِن لم يكن فعلًا ؛ لِأَن الْجُمْلَة الاسمية وَقعت

---

(١) الكتاب ٣٢٠/١.

(٢) الصحاح ٢١٠٤/٥ (ح ن ن) .

(٣) لسان العرب ١٢٩/١٣ (ح ن ن) .

(٤) البيت من الطويل مجهول القائل ، وهو في: التذييل ١٢٣/٥ وروايته : (أَبائنةٌ حُبَّي) ، وتمهيد القواعد ١٣٥٨/٣، والخزانة ٣٣٥/١٠، ٣٤٠ .

موقع الْجُمْلَة الفعلية ... لهنك لرجل صدق بِمَنْزِلَة مَا جَاءَ على أَصله من العينات المعتلة أوقعت اللَّام الَّتِي كَانَت فِي الْخَبَر إِنَّك لرجل صدق قبل (إِنَّ) ليدل ذَلِك على أَن حَقّهَا أَن تقع قبل (إِنَّ) فَأتوا بِهَذَا على أَصله وأبدلوا الْهمزَة هَاء فِرَارًا من إِيقَاع اللَّام قبل (إِنَّ) فَغير اللَّفْظ على ذَلِك ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُو امتناعهم من إِيقَاع اللَّام قبل (إِنَّ) من أَن يكون ذَلِك من جِهَة الْمَعْنى أَو من جِهَة اللَّفْظ ، فَلَا يجوز أَن يكون من جِهَة الْمَعْنى بِدلَالَة قَوْلهم: (إِن فِي الدَّار لزيدًا) فَاللَّام قد وليت (إِنَّ) من جِهَة الْمَعْنى، فَثَبت أَن الْمَكْرُوه لَفْظهمَا [1] فإبدال الْهمزَة هَاء بِمَنْزِلَة الْفَصْل بَين إِن وَاللَّام بالظرف فَجَاز لهنك .

ويؤكد أَن اللَّام فِي (لهنك) لَام الِابْتِدَاء بإبدال الْهَاء من الْهمزَة. وإبدال الْهَاء من الْهمزَة يُؤَكد أَن اللَّام غير زَائِدَة وَاللَّام الَّتِي فِي لرجل زَائِدَة لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يَكُونَا جَمِيعًا غير زائدتين ؛ لِأَنَّك إِن فعلت ذَلِك لزمك أَن تدخل اللَّام فِي (لرجل) على اللَّام الَّتِي فِي (لهنك) فَإِن قلت: أجعَل لَام لهنك زَائِدَة قلت: ذَلِك غير جَائِز ؛ لِأَن لَام (لهنك) قد وَقعت موقعها فَلَا يَسْتَقِيم أَن تقدرها أَنَّهَا لَيست وَاقعَة فِي غير هَذَا الْموضع وَهَذَا يجوز فِي لَام (لرجل) ؛ لِأَنَّهَا لم تقع موقعها الَّذِي هُوَ قبل (إِنَّ) وَمثل امْتنَاع تَقْدِير لَام لهنك زَائِدَة ؛ لِأَنَّهَا قد وَقعت موقعها فَلَا يَسْتَقِيم أَن يقدر بهَا غير ذَلِك قَوْلك : (ضرب زيدًا غُلَامُه) لَا يجوز فِيهِ أَن تَقول : (ضرب غُلَامه زيدًا) ؛ لِأَن الْغُلَام قد وَقع موقعه فَلَا يَسْتَقِيم أَن يقدر بِهِ غير ذَلِك [2] ".

(١) أي : اجتماع الهمزة واللام .

(٢) الخزانة ١٠/٣٣٧، ٣٣٨.

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، وذكر أن اللامين في قول الشاعر: (لَهِنَّا لمَقْضِيٌّ) اللَّام الأولى هِيَ لَام الابتداء لما أبدلت همزة (إنَّ) هاء فتغير لفظها ، جاز الجمع بين حرفي توكيد ، وَاللَّام الثَّانِيَة زَائِدَة ، واستدل على ذلك بأدلة تؤيد مذهبه ، وهو موافق لمذهب الزجاج [١] في المسألة ، وأيده وأوضحه، وَتَبعهُ تِلْمِيذه أَبُو الْفَتْح ابن جني ، واختاره ابن مالك [٢] .

قال ابن جني :" ويدل على أن موضع اللام في خبر (إنَّ) أول الجملة قبل (إنَّ) أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قبلوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنَّ) فيزول أيضًا ما كان مستكرهًا من ذلك فقالوا (لهِنّك قائم) أي : لئنك قائم .. وما هاتان اللامان ؟ قيل: أما الأولى فلام الابتداء، على ما تقدم ، وأما الثانية .. فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير[٣]: { إلاَّ **أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ** }[٤] ".

وما نقله البغدادي عن الفارسي في التذكرة القصرية نصَّ عليه الفارسي في العسكريات [٥] .

---

(١) ينظر : الخزانة ٣٣٧/١٠ ، ولم أجده في مؤلفاته الطبوعة .

(٢) ينظر : الخصائص ٣١٥/١، ٣١٦، والتسهيل ص ٦٤ .

(٣) من الآية ٢٠ سورة الفرقان ، وينظر القراءة في : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١٩٧/٢، والمغني في القراءات للنوزَاوازِي ١٣٥٥/٣ ، واللام الواقعة في خبر أنَّ المفتوحة في (ليَأْكُلُونُ) زائدة .

(٤) الخصائص ٣١٥/١، ٣١٦.

(٥) ينظر: المسائل العسكريات ص ١٢٢، ١٢٣.

وذهب سيبويه ، وابن السراج [١]، والفارسي في التعليقة [٢]، أنَّ هذه اللام هي التي تدخل في جواب القسم لا لام (إنَّ) .

قال سيبويه : "وهذه كلمةٌ تَكَلَّم بها العرب في حال اليمين ، وليس كلُّ العرب تتكلم بها، تقول: لهنَّك لرجل صدق، فهي (إنَّ) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله : هرقت، ولحقت هذه اللام إنَّ كما لحقت ما حين قلت: إن زيدًا لما لينطلقنَّ ، فلحقت إنَّ اللام في اليمين كما لحقت ما فاللام الأولى في (لهنك) لام اليمين ، والثانية لام (إنَّ) [٣] ".

وأيَّد الفارسي في التعليقة قول سيبويه بقوله : " تقدير القسم في (لَهِنَّكَ) أنْ يقع قبل اللامِ، كأنّه قال: والله لإنّك رَجُلُ صِدْقٍ، فلذلك صارت اللامُ الأولى للقَسَمِ والثانية لـ(أنَّ) ، وتقديرُ القَسَم في إنَّ زيدًا لما لَيَنْطَلِقَنَّ : أنْ يكونَ قبلَ اللاّمِ التي في (ليَنْطَلِقَنَّ) ، كأنّه قال: إنَّ زيدًا لما والله لَيَنْطَلِقَنَّ هي التي تلقّت القَسَم [٤] ، وإنّما دَخَلَت النّونُ عليها لأنّها للاستقبال [٥] ".

وجوَّزه في التذكرة القصرية أيضًا بقوله : " وَيجوز أَن تكون اللَّام فِي (لهنك) اللَّام فِي (لَأَفْعَلَنَّ) الَّتِي لَا تدخل إِلَّا على الْفِعْل ، وَيدل على ذَلِك لُزُوم (لهنك) للْيَمِين وَأَنَّهَا لَا تقال إِلَّا فِي الْيَمين [٦] ".

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٠/٣، والأصول ٢٥٩/١.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٣/٢.

(٣) الكتاب ١٥٠/٣.

(٤) يعني اللام في (لينطلقن) قال السيوطي في الارتشاف ١٢٧٠/٣ : "وتقول إنَّ زيدًا لقائم، وإنَّ زيدًا لينطلقن، فهذه لام قسم فكأنه قال: والله لقام ، والله لينطلقن ، وليست لام ابتداء ".

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٥٩/٢.

(٦) الخزانة ٣٣٧/١٠.

واحتج سيبويه بأن هذه اللام للقسم ؛ أنه شبه دخول اللام على (إنَّ) لليمين ـ وإن كان بعدها (إنَّ) وهي للتوكيد ـ بدخول لام اليمين في خبرها، كما في قولهم: إنَّ زيدًا لما ليَنْطَلِقَنَّ ، وقبلها إنَّ وهي للتوكيد[١] .

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ لام القسم معناها التأكيد ، فلا ينبغي أن تجتمع مع (إنَّ) ؛ لأنَّ في ذلك جَمعًا بين حرفين لمعنًى واحد [٢] .

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ اللام في (لهنّك) هي لام لحقت لفظ (إله) على خلاف في هذه اللام بين أصحاب المذهب فمنهم من يرى أنها لام التعريف ، وأصل الكلام (والله إنَّك) ثم حذف حرف القسم (الواو) كما يقال : الله لأفعلنَّ ، وحذفت لام التعريف كما يقال : لاهِ أبوك ، ثم حذف ألف (فِعَالٍ) من (إله) كما يحذف م الممدود إذا قصر، كما يقال : (حصاد) ، و(حَصَدَ) فصار اللفظ لهنك ، وهذا المذهب نُسب إلى الفراء [٣] ، ومنهم من يرى أن هذه اللام هي لام القسم الجارة ، والأصل : (لله إنَّك) ثم حدث في الكلام ما حدث على المذهب المنسوب للفراء ، وهذا المذهب نسب للمفضل بن سلمة [٤] .

وقد أيَّد الفارسي هذا المذهب في كتاب الحجة [٥] ، وردَّ مذهب سيبويه ، ونصَّ تلميذه ابن جني على ذلك نقل ذلك عنه البغدادي في الخزانة : " وأما من

(١) الكتاب ١٥٠/٣.

(٢) ينظر: التذييل ١٢٥/٥.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٨٠/٣، والتذييل والتكميل ١٢٥/٥، وما في المعاني له يخالف ذلك قال عند كلامه عن (لهنَّك) : "وصل (إنّ) هاهنا بلام وهاء كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف. والحرف قد يوصل من أوّله وآخره ". معاني القرآن ٤٤٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٦٣/٤.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٨١/٤، ٣٨٢.

قَالَ: إن لهنك أَصله : (لله إِنَّك) فقد ذكرنَا مَا عَلَيْهِ فِيهِ فِي مَوضِع آخر ، على أَن أَبَا عَليّ قد كَانَ قواه بِأخرَة وَفِيه تعسف [١] ".

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، وذلك لقوة أدلة هذا المذهب ، كما أنَّ ما اعترض به عليه من اجتماع لام القسم ومعناها التأكيد، و(إنَّ) ومعناها التأكيد يُردُّ عليه بأنَّه قد يجتمع الحرفان في معنى واحد فيؤكد أحدهما الآخر ؛ كقولهم : (ما إنْ زيدٌ منطلقُ) وهما حرفا جحدٍ [٢] .

(٧) الاسم الواقع بعد الضمير المعطوف بين الرفع والنصب :

قال عبد الله بن الزبير [٣] :

فأَضْحَى وَلَو كَانَت خُرَاسَان دُوْنَه ∴ رَآهَا مَكَان السُّوق أَو هِيَ أَقربا

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" قَالَ أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية : (هِيَ) لَا تدخل فصلًا فِي قَول أَصْحَابنَا [٤] قبل نكرَة فَإِذا كَانَت (أقرب) بِمَنْزِلَة قريب لم تكن (هِيَ) فصلًا ، وَإِذا لم تكن فصلًا

---

(١) خزانة الأدب ٣٤٣/١٠.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٧٩/٣.

(٣) البيت من الطويل ، لعبد الله بن الزبير في ديوانه ص ٥٥، والأغاني ١٤/ ٢٣١؛ والخزانة ٧/ ٥٠، ٥٢، ٥٣.

الشاهد فيه : قوله : (أو هي أقربا) وفيها أقوال : الأول: هي : توكيد للضمير في رآها، وأقربا مفعول ثان. الثاني: ضمير فصل ، بين (هاء) مفعول أول لفعل محذوف تقديره: أو رآها، والمفعول الثاني: أقرب. والثالث: أن يكون (أقرب) ظرفًا، فتكون: هي ، مبتدأ ، و(أقربا) خبر والتقدير: أو هي أقرب من السوق . ينظر: شرح الشواهد النحوية في أمَّات الكتب النحوية د/ محمد شرَّاب ١٠٠/١.

(٤) يعني : جمهور البصريين . ينظر مذهبهم في : التذييل والتكميل ٢٩٣/٢.

كَانَ (أَو) عطفًا على عاملين [١] انْتهى [٢] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، وذكر أنه موافق لجمهور البصريين الذين لا يجيزون النصب في الاسم الواقع بعد الضمير المعطوف إذا اختلف الخبران [٣] في نحو : كان زيدٌ هو القائمَ وهو الأميرُ فلا يجوز في (الأمير) عند البصريين [٤] ، والفراء [٥] إلا الرفع ، وقالوا: بأنَّ (هي) زيادتها شاذة ، فلا تتمكن في كل موضع ، وأيضًا فإن فيها معنى التوكيد ، فلا يعطف عليها كما لا يعطف على التوكيد [٦] .

قال الفارسي في إيضاح الشعر :" لَا تَخْلُو هِيَ من أَن تكون مُبْتَدأ أَو وَصفًا [٧] أَو فصلًا ، فَلَا تكون مُبْتَدأ لانتصاب مَا بعده فَبَقيَ أَن تكون وَصفًا أَو فصلًا ، وَذَلِكَ أَن قَوْله : (رَآهَا مَكَان السُّوق) دَال على : (أَو رَآهَا) فحذفها من اللَّفْظ لدلَالَة مَا تقدم عَلَيْهَا فَصَارَ التَّقْدِير: أَو رَآهَا أقرب أَي : أَو رَآهَا أقرب من السُّوق ، فَصَارَت (هِيَ) فصلًا بَين الْهَاء وَالْخَبَر المنتصب ، وَقد يجوز أَن تجْعَل (هِيَ) وَصفًا للهاء الَّتِي هِيَ الْمَفْعُول الأول كَمَا جَازَ ذَلِك فِي : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا

---

(١) قال البغدادي معلقًا على نصِّ الفارسي : " وَفِيه مُسَامَحَة إِذْ مُرَاده على معمولي عاملين فَهِيَ مَعْطُوف على مفعول ترى وَأقرب مَعْطُوف على مَكَان " الخزانة ٥١/٧.

(٢) الخزانة ٥١/٧.

(٣) الخبر الأول (القائم) وهو منصوب ، والثاني : (الأمير) وهو مرفوع .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٣/٢.

(٥) ينظر: الخزانة ٥٢/٧.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٢/٢.

(٧) المراد بالوصف هنا التوكيد ، وهو تعبير سيبويه . ينظر: الخزانة ٥٢/٧.

﴿ [١]، وَالْأول أوجه ؛ لأنّ الْمَحْذُوف لحذفه يَسْتَغْنِي عَن وَصفه [٢] ، وَيجوز أَن يكون (أقرب) ظرفًا ، فَإِذا جعلته ظرفًا وَلم تَجْعَلهُ وَصفًا كَانَ مُبْتَدأ وَ(أقرب) الْخَبَر وَالتَّقْدِير: أَو هِيَ أقرب من السُّوق ، وَمثله [٣] : ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [٤] ".

وأجاز الكوفيون ، ونسب إلى هشام [٥]، جواز النصب فيه ، واستدلوا بقول عبد الله بن الزبير السابق ، وقالوا بأنَّ : (هي) ضمير فصل ، بين (هاء) مفعول أول لفعل محذوف تقديره : أو رآها ، والمفعول الثاني : أقرب [٦] .

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو مذهب الفارسي والذي وافق فيه جمهور البصريين ، والفراء الذين لا يجيزون النصب في الاسم الواقع بعد الضمير المعطوف إذا اختلف الخبران وذلك لقوة أدلتهم ، وخلوه من الاعتراضات الواردة على غيره .

---

(١) من الآية ٢٠ سورة المزمل .

(٢) يعني : أن الهاء المحذوفة في (رآها) والتي هي المفعول الأول لـ (رأي) حذفت فاستغني عن وصفها .

(٣) من الآية ٤٢ سورة الأنفال .

(٤) إيضاح الشعر ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، صاحب الكسائي وأخذ عنه النحو، له مختصر في النحو، والحدود، والقياس ، وغيرهما ، توفي سنة ٢٠٩هـ ، ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٦) ينظر: التذييل ٢٩٢/٢، ٢٩٣.

(٨) حتى الابتدائية في قول حسان بن ثابت ﷺ [١] :

يُغْشَوْن حتَّى لا تَهِرُّ كِلابهم ∴ لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّواد المُقْبلِ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" قَالَ أَبُو عليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية: اعْلَم أنّ (يُغْشَونَ) للْحَال الْمَاضِي أَعنِي: أنّه حِكَايَة لما مضى من الْحَال لَوْلَا تقديرك لَهُ بِالْحَال مَا صحّ الرّفْع ؛ لأنّ الرّفْع لَا يكون إلاّ وَالْفِعْل وَاقع و(يُغْشَونَ) لَا يكون إلاّ للْحَال أَو للآتي فَلَو قدّرته للآتي لم يصحّ الرّفْع ؛ إِذْ لَا يكون الرّفْع إلاّ وَمَا قبله وَاقع من عَادَتهم أنّهم يغشون حتّى لَا تهرّ كلابهم أَي : لَا يزالون يغشون " [٢] .

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية وذكر مذهبه وهو أن (حتَّى) في قول حسَّان لابتداء الغاية ، والفعل (يغشون) حكاية حال ماضية ليصح وجه الرفع .. ومذهب الفارسي هو مذهب الجمهور[٣] ، وقد صرَّح الفارسي به في التعليقة [٤] ، والإيضاع العضدي ، قال في الإيضاح : " ويرتفع الفعل بعد حتى ، فإذا ارتفع بعدها كان على ضربين: أحدهما : أن يكون السبب والمسبب جميعًا قد مضيا ، والآخر: أن يكون السبب قد مضى والمسبب الآن ويشتمل على

---

(١) البيت من الكامل لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٩٤، وروايته : حتّى ما تَهِرُّ كلابُهُم وهو من شواهد : الكتاب ١٩/٣، ومغني اللبيب ص٩٠٦، والخزانة ٣٨٤/٤.

الشاهد فيه : قوله : (يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهِرُّ كلابهم) حيث جاءت (حتى) ابتدائية ، ويغشون حكاية للحال الماضية ليصح وجه الرفع .

(٢) الخزانة ٣٨٨/٤.

(٣) ينظر : مغني اللبيب ص ١٧٤.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ١٤٧/٢.

الضربين جميعًا أن الفعل فيهما فعل الحال ، وليس (حتى) هاهنا هي الجارة للاسم كما كانت إياها في الباب الأول ولكنها التي يقع بعدها المبتدأ كـ (إذا) ... [١] " .

ووافقه على ذلك كثيرٌ من النحويين منهم : ابن الشجري ، وابن الصائغ ، وابن هشام [٢] .

و(حتى) الابتدائية تقع بعدها الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، والجملة الفعلية إما أن تكون فعليه فعلها ماضٍ ، أو مضارع ، وقد اشترط النحويون في المضارع الواقع بعد (حتى) شروطًا منها [٣] ، الدلالة على الحال[٤] ، نحو : سألت عنك حتى لا أحتاجُ لسؤالك ، أو مؤولًا بالحال بحيث يكون الفعل قد وقع ومضى ، فيقدر وقوعه في الحال[٥] ، كقراءة نافع بالرفع [٦] : (**وَزُلْزِلُوا حَتَّى**

---

(١) ص ٣١٦.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢، واللمحة في شرح الملحة ٨٤٢/٢، ومغني اللبيب ص ١٧٠، ١٧٤.

(٣) و منها أيضًا : أن يكون ما بعد (حتى) مسببًا عما قبلها نحو : (سرت حتى أدخُلها الآن) ينظر: الكتاب ١٧/٣، ١٨ ، وأن يكون ما بعدها فضلة يصح الاستغناء عنه ، فلا يصح عندهم : (سيري حتى أدخُلُها) بالرفع ؛ لأنه لو رفع لبقى المبتدأ (سيري) بلا خبر ؛ لأن ما بعد (حتى) الإبتدائية مستأنف لا محل له ، وحيتئذٍ لا يجوز إلا النصب . ينظر: المقتضب ٤٣/٢، والمفصل ص ٣٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٥/٢، ٤٦.

(٤) وإذا كان المضارع مستقبلاً أو مؤولًا به فهي الجارة ، وعلامة كونه حالًا أو مؤولًا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها .ينظر: توضيح المقاصد ١٢٥١/٣.

(٥) ينظر : اللمحة ٨٤٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٥٠/٣، وشرح الألفية لابن الوردي ٦٠٨/٢، ٦٠٩.

(٦) ينظر القراءة في : السبعة ص ١٨١، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ١٣١.

يَقُولُ الرَّسُولُ) [١] ، قال ابن زنجلة : " قَرَأَ نَافِع : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُول) بِالرَّفْع وحجته أَنَّهَا بِمَعْنى قَالَ الرَّسُول على الْمَاضِي وَلَيْسَت على الْمُسْتَقْبل، وَإِنَّمَا ينصب من هَذَا الْبَاب مَا كَانَ مُسْتَقْبلًا [٢] ".

ونسب إلى الزجاج أنَّ (حتى) في الآية جارة ، والجملة في موضع جر بـ (حتى) [٣] .

قال المرادي : " وهو ضعيف ، قال ابن الخباز : لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف [٤] " .

والذي أراه راجحًا أن (حتى) في البيت ابتدائية لا جارة ، وهو ما ذهب إليه الفارسي وجمهور النحويين لقوة أدلة هذا المذهب ، كما أنَّ ما نُسِب إلى الزجاج من القول بأن حتى هذه جارة مردود بما ورد في معاني القرآن وإعرابه فإنه نصَّ فيه أن (حتى) هنا ابتدائية ، قال : "ورفع ما بعد (حتى) على وجهين : فأحد الوجهين هو وجه الرفع في الآية ، والمعنى سرت حتى أدخلها، وقد مضى السير والدخول كأنَّه بمنزلة قولك : سرت فأدخلها ، بمنزلة : (سِرْت فدخلتها) ، وصارت حتى ههنا مما لا يَعْمَل في الفعل شيئًا ؛ لأنها تلي الجمل ، تقول سرت حتى أني دَاخل .. [٥] ".

---

(١) من الآية ٢١٤سورة البقرة .

(٢) حجة القراءات ص ١٣١.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٥٥٢ .

(٤) الجنى الداني ص ٥٥٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١.

(٩) نوع (ما) و (كان) في قولهم : لأضربنّه ما كان :

نص التذكرة القصرية :

قال ناظر الجيش :" وقال القصري : سألنا أبا علي . يعني الفارسي . عن قولهم : لأضربنّه ما كان فقلنا : (ما) أي شيء هي في هذه المسألة ؟ وأي شيء (كان) أهي التي بمعنى (وقع) أم التي للزمان ؟ [١]، فقال: عندي ما يقع إلى الساعة أن (ما) و (كان) مصدر، وأن (كان) هي التي بمعنى (وقع) والتقدير: لأضربنه كائنًا كونه ، و (كونه) يرتفع بـ (كائن) و (كائنًا) حال منه . يعني من الضمير في (لأضربنه) . ويدل على أن (كان) هي التي بمعنى (وقع) أن المعنى: لأضربنه كائنًا حاله أي : واقعًا حاله ، ومعنى هذه المسألة : لأضربنه ذهب أو مكث ، انتهى جواب أبي علي [٢] " .

الدراسة

ذكر ناظر الجيش نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، ورأيه أن (ما) في قولهم: (لأضربنه ما كان) مصدرية ، و(كان) صلتها، وهي مرفوعة بكائن ، وكلاهما على التمام ، والتقدير: كائنًا كونه ، وهما وما بعدهما : فاعل كائنًا أي كونه [٣].

ورُدَّ رأي أبي علي الفارسي من وجوه :

الأول : أنه لا يصح تقديره: كائنًا كونه لأن ؛ (كائنًا) يدل على المصدر و(كونه) مصدر، ولا بد من مغايرة المحكوم به للمحكوم عليه ، ولذلك امتنع ضرب ضرب.

---

(١) يعني بالتي وقعت كان التامة ، والتي للزمان هي كان الناقصة .

(٢) تمهيد القواعد ٤٠٨٧/٨.

(٣) ينظر مذهبه في : تمهيد القواعد ٤٠٧٨/٨، والمساعد ٤٥/٣ .

الثاني: تقديره واقعًا حاله لا يفهم له معنى، وإنما المعنى: لأضربنه على كل حال ولكن تنزيل اللفظ على هذا المعنى فيه عسر، ويتكلف له بأن تجعل (ما) موصولة بمعنى (الذي) .

الثالث: (ما) ليست مصدرية ؛ لأنك تقول: لأضربن هندًا كائنة ما كانت، ولأضربن الزّيدين كائنَيْن ما كانا ، ولأضربن الزّيدين كائنين ما كانوا، ولا يمكن أن تكون المصدرية ، إذ لو كانت مصدرية لكان اسم الفاعل قبلها مفردًا مذكرًا ؛ لأن (ما) المصدرية ترتفع إذ ذاك بالحال، وهي تجري مجرى الفعل فتقول: لأضربن هندًا دائمًا هجرها، ولأضربن الزّيدين دائمًا هجرهما، ولأضربن الزّيدين دائمًا هجرهم فكونه لا يقال : لأضربن هندًا كائنًا ما كان ، ولا لأضربن الزّيديْنِ كائنًا ما كانا، ولا لأضربن الزيدين كائنًا ما كانوا دليل على أنها ليست مصدرية [١] .

وقيل : (كائن) من الناقصة ، و(كان) ناقصة أيضًا، و(ما) موصولة ، استعملت لمن يعقل في المثال ، كما استعملت له في : (لا سيما زيدٌ) ، وفي (كائنًا) ضمير هو اسمه ، وخبره (ما) وهي موصولة ، وصلتها: كان واسمها ، وخبرها ضمير مستتر فيها، وخبرها محذوف تقديره : (إيَّاه) واسم كائن المستتر فيه ، وخبر (كان) عائدان على الشخص المضروب ، وتقدير الكلام حينئذ لأضربنه كائنًا الذي كان إيَّاه ، وكائنًا: حال من مفعول لأضربنه ، وهو مذهب السيرافي [٢] .

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٤٠٨٧/٨، ٤٠٨٨.

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٤٤٣/٣.

وقيل : ما نكرة موصوفة بكان ، وهي تامة ، و (ما) خبر كائن ، والتقدير: لأضربنه كائنًا بصفة الوجود مطلقًا ، من غير نظر إلى حال دون حال ، ورجحه ابن عقيل ، وناظر الجيش ، والصبان [١] .

وذكر ابن عابدين وجهين آخرين للمسألة [٢]:

أحدهما : أنَّ (ما) صلة للتوكيد [٣] ، و (كائنًا) و (كان) تامتان ، والمعنى: لأضربنّه موجودًا وُجِد ، أي: أيّ شخصٍ وُجِدَ صغيرًا أو كبيرًا ، جليلاً أو حقيرًا .

والآخر : أنَّ (ما) نكرة صفة لكائن أو بدلًا منه ، فإذا قلتَ: (لأضربنّ رجلًا كائنًا ما كان) ، فالمعنى: لأضربنّ رجلًا موجودًا شخصًا وُجِدَ [٤] ، والمعنى على التعميم كالأول ، أي: أيّ شخصٍ، وقد خرَّجوا على هذين الوجهين قوله تعالى : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [٥] .

والذي أميل إليه في هذه المسألة : أن (ما) نكرة موصوفة بكان ، وهي تامة ، و (ما) خبر كائن ، والتقدير: لأضربنه كائنًا بصفة الوجود مطلقًا ، من

---

(١) ينظر : المساعد ٤٥/٣ ، وتمهيد القواعد ٤٠٨٨/٨، وحاشية الصبان ٣٤٧/١.

(٢) ينظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين ص٤٩/١، ٥٠.

(٣) أي : زائدة .

(٤) أي : أنَّ (ما) نكرة مقصودة خبر كائن، و(كان) تامة فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والجملة الفعلية في محل نصب صفة لـ (ما) و(كائنًا) حال من الضمير في لأضربنه .

(٥) من الآية ٢٦ سورة البقرة ، قال النحاس في نصب (بعوضة) : "في نصبها ثلاثة أوجه: تكون (ما) زائدة و (بعوضة) بدلا من مثل، ويجوز أن تكون (ما) في موضع نصب نكرة و (بعوضة) نعتًا لما، وصلح أن تكون نعتًا ؛ لأنها بمعنى قليل، والوجه الثالث قول الكسائي والفراء قالا : التقدير: أن يضرب مثلا ما بين بعوضة حذفت (بين) وأعربت (بعوضة) بإعرابها والفاء بمعنى (إلى) أي إلى ما فوقها ". إعراب القرآن للنحاس ٣٩/١، ٤٠ .

غير نظر إلى حال دون حال ، وهو ما رجحه : ابن عقيل ، وناظر الجيش ، والصبان ، وذلك لأنَّ هذا المذهب موافق للمعنى الذي يقصده المتكلم ، كما أنه يخلو من الاعتراضات الواردة على غيره .

(١٠) دخول (إلا) على خبر (ما انفك) في قول ذي الرمة [١]

حَرَاجِيجَ مَـــا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً ∴ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" وخرجه الْمَازِني[٢] كَمَا قَالَ ابْن يعِيش على زِيَادَة (إِلَّا) وَتبعهُ أَبُو عَليّ فِي القصريات ، وَقَالَ: إِلَّا هَاهُنَا زَائِدَة ، لَوْلَا ذَلِك لم يجز هَذَا الْبَيْت ؛ لِأَن تنفك فِي معنى تزَال وَلَا يزَال لَا يتَكَلَّم بِهِ إِلَّا منفيًا عَنْهَا. انْتهى [٣] ".

الدراسة :

ذكر البغدادي نص الفارسي في التذكرة القصرية ، ومذهبه في المسألة هو عدم جواز دخول (إلا) على خبر (ما انفك) وأخواتها ؛ لأن (انفك) نفيٌ ، فإذا أدخلت عليها (ما) فقد نفيت النفي ، ونفي النفي إيجاب فلا يجوز دخول (إلا)

---

(١) البيت من الطويل ، لذي الرمة في ديوانه ص ٢٤٠ ، الكتاب ٤٨/٣، والمحتسب ٣٢٩/١.
اللغة : حراجيج : جمع حرجوج ، وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة : باركة على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.
الشاهد فيه : قوله : (ما تنفكّ إلا مناخة) حيث دخلت (إلا) على خبر (ما تنفك) وهذا غير جائز .

(٢) ينظر مذهبه في : التبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/٤.

(٣) الخزانة ٣٤٩/٩.

على الخبر هنا ، وقد اتفق النحويون على ذلك[١]؛ قال الزمخشري :" والتي أوائلها الحرف النافي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه ؛ ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها للإيجاب ، ومن ثم لم يجز ما زال زيدٌ إلا مقيمًا [٢] " ، وخرَّج النحويون بيت ذي الرُّمة السابق على عدة وجوه منها :

الوجه الأول : أن ذا الرمة أخطأ ووجهُ تَخطِئته أن يكون "مناخة" الخبر، وتكون "إلّا" داخلةً عليه ، وهو مذهب الأصمعي ، والجرمي[٣] ، وضعفه ناظر الجيش ؛ لأنَّ الأصمعي نفسه قد احتج بشعر ذي الرمة [٤] ، ونقل عن أبي حيان أنَّ جمهور أهل العلم على الاحتجاج بكلامه [٥] .

الوجه الثاني: أن (إلا) زائدة وهو مذهب المازني ، وتبعه الفارسي في التذكرة القصرية ، وابن جني في المحتسب [٦] وخرج البيت على أن (إلا) زائدة ، وكذلك قال في قراءة ابن مسعود [٧] : (**وَإِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**) [٨] ، وردَّه أبو حيان قائلًا :" وهذا ضعيف لأن "إلا" لم تثبت زيادتها في غير هذا فيحمل هذا عليه ، وأما قراءة ابن مسعود فتخريجها على أن (إن) نافية ، و(إلا) على بابها ، و{ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ } جواب قسم محذوف ، أي: وما كل إلا أقسم ليُوفينهم [٩] ".

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/٤، وتخليص الشواهد ص ٢٧٠، والتذييل ٢٠٠/٤.

(٢) المفصل ص ٣٥٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/٤.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ١١٤٥/٣.

(٥) ينظر: التذييل ٢٠٠/٤.

(٦) ينظر: المحتسب لابن جني ٣٢٩/١.

(٧) ينظر القراءة في : مختصر في شواذ القرآن ص ٦٦.

(٨) من الآية ١١١ سورة هود .

(٩) التذييل ٢٠٠/٤.

الوجه الثالث : أن الرواية : (آلاً مُناخة) و (الآلُ) الشَّخصُ الخَفِيُّ فكأنه قال: ما تنفك مهزولة من السَّيرِ فلا يكون في البيت على هذا استثناء [١]، وإلى هذا ذهب الكسائي[٢] .

الوجه الرابع : أنهم حكوا فيه الرفع على أنه ليس بخبرٍ فيجوز أن تكون (إلا) (غير) [٣]، وتكون بدلاً من الضمير في (تنفك) أو على تقدير إلا هي مناخة [٤] . [٤] .

الوجه الخامس : أن تكون (مناخة) حالًا ، والخبر (على الخسف) ومعناه لا تنفك على الخسف إلا في حال إناختها ، فما تكون (إلّا) قد دخلت على الخبر[٥] .

الوجه السادس: أن (تنفك) تامة فلا تحتاج إلى خبر ، و(تنفك) مضارع فككته والمعنى أنها متصلة ببعضها ، فتنفك على هذا القول بمنزلة (تنفصل) كأنه قال: لاتنفصل عن جهد ومشقة إلا أن تناخ على الخسف ، أو نرمي بها بلدًا قفرًا ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، وابن عقيل [٦] ، ونُسِب إلى الكسائي ، وهشام ، والفراء [٧] [٧] .

---

(١) ينظر: التذييل ٢٠١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/٤ .

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٢١٥/٣.

(٣) يعني (غير) الصفة لا الاستثنائية .

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٥/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٤/١، والمساعد ٢٦٤/١.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات ص٢٧٨، والإنصاف ١٢٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١ ٣٥٨/١ .

وردَّه العكبري هذا الوجه فقال : " وهذا الوجه فيه نظر وبُعْدٌ ؛ وذلك أنك إذا جعلت (تنفك) تامة كان ما تنفصل ولا تفارق السَّير أو الإعياء إلا مناخة ، فيكون (على الخسف) إمّا متعلقًا بـ (مناخةً) أو حالاً من الضمير (فيه) فيكون المعنى أنّها لا تزال على الخسف حتى في حال الإناخة [١] .

والذي أميل إليه في هذه المسألة : أن (تنفك) تامة فلا تحتاج إلى خبر وهو ما ذهب إليه ابن عصفور ، وابن عقيل وغيرهما ، وذلك لما يأتي :

(١) أنَّ (إلا) لم تثبت زيادتها عند كثير من النحويين ووصفوه بالغرابة ، والفساد ، ومخالفة القياس [٢] .

(٢) أن هذا الوجه يخلو من التأويلات البعيدة التي في غيره من الأوجه المذكورة كما أن المعنى يكون مخالفًا لمراد الشاعر إذا كانت (ما تنفك) ناقصةً ؛ لأن المعنى يكون هي مستمرة على الخسف في كل حال إلا حال الإناخة فإنها تكون ذات راحة ، ومراد الشاعر : أنَّ هذه الإبل لا تخلص من تعب إلا إلى مثله ، فليس لها راحة أصلًا [٣] ، أو أنَّ المعنى ما تنفصل عن الإتعاب إلا في حال إناختها (على (على الخسف) إلى أن نرمي بها بلدًا قفرًا ، وإليه ذهب ابن مالك [٤] .

(٣) أنَّ أبا علي الفارسي وإن نقل عنه موافقة المازني في القول بزيادة (إلا) في البيت إلا أنه أجاز أن تكون تامة قال في الحلبيات: " ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه ، كما يجوز في (كان) إذا أُريد به [٥] (وقع) [١] " .

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٥٢٠، وتعليق الفرائد ٢١٥/٣، والخزانة ٢٥٤/٩.

(٣) ينظر: التبيين ص ٣٠٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧٠/١، ١٧٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٢٣/١.

(٥) يعني : كان التامة .

(١١) كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت في أول الصلة :

نص التذكرة القصرية :

قال الدماميني :" في كتاب (القصريات) ما ملخصه : قدر سيبويه القسم في: ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾[٢] قال أبو الفتح ابن جني: فسألت أبا علي: لم احتاج إلى ذلك ؟ .

فقال: (إنَّ) تقطع الكلام [٣]، وليس حق الصلة أن تقطع عن الموصول .

قلت: قد يوصل بالشرط ، وهو منقطع عما قبله.

فقال: ليس انقطاعه كانقطاع (إنَّ) ، ألا ترى أن الشرط يوصف به ؟ .

فقلت: وكذا الوصف ، يقال: مررت برجل إنَّ زيدًا خير منه.

فقال: من قال هذا! ! أسمعته في شعر قديم، أو كلام فصيح! ! .

فقلت: لا أحتاج إلى هذا، فإن القياس يوجبه.

فقال: بل القياس ينفيه ، فإن (إنَّ) تقطع ما بعدها عما قبلها [٤] .

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٧٣.

(٢) من الآية ٧٦ سورة القصص .

(٣) يعني : أن (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهي من القواعد المتفق عليها بين النحويين ، لم يشذ عن ذلك إلا المبرد ، وابن دُرستويه أن ما بعد (إنَّ) يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء ، فأجازا: أما زيدًا فإنِّي ضارب. ينظر: الجنى الداني ص ٥٢٦ ، وردَّ عليه ابن يعيش قائلًا :" وفيه بُعْدٌ ؛ لأن (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها " شرح المفصل ١٢٥/٥.
وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد (إنَّ) على الفاء، وفاقاً للمبرد ، وزاد أنه أجاز ذلك في (ليت ولعل) وكل ما يدخل على المبتدأ . ينظر : الجنى الداني ص ٥٢٧ ، وردَّ عليه النحاس قائلًا : " لا يجوزُ أن يعمل ما بعد (إنَّ) فيما قبلها " إعراب القرآن ٢١٩/٢.

(٤) وإنما لم تعمل (إنَّ) فيما قبلها ؛ لأنها تكون ابتداء كلام ؛ ولذا تكسر همزتها فيكون لها الصدارة ، وتقطع صلة ما بعدها بما قبلها ؛ لأنه إذا عمل مابعدها فيما قبلها جاز تقديمه

قلت: فكذلك يمتنع: مررت برجل لزيد خير منه، فإن لام الابتداء تقطع .

فقال: نعم ، هو ممتنع لذلك، و (إنَّ) واللام بمنزلة واحدة ، وقد حكى أصحابنا أن بعضهم قرأ [(١)]: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ) [(٢)]، وتأولوه على أنه أجرى (إنَّ) مجرى اللام من حيث اجتمعا في جواب القسم .

قلت له : فليس في هذه الجملة قسم .

فقال : بلى ، { لَا تَحْسَبَنَّ } قسم ، ألا ترى أن سيبويه أجاز : (حسبت لزيد خير منك) ، و (حسبت ما زيد قائم) ، قلت له: فإنك تقول: (مررت برجل ما زيد خير منه)، و (جاء الذي ما زيد خير منه) ، ولا تقدر قسمًا، فقال: ليس لـ (ما) من الانقطاع ما لـ (إنَّ) إذا كانت قسيمة الإيجاب، وداخلة عليه فأعطيت حكمه[(٣)] ".

الدراسة

ذكر الدماميني نص الفارسي في التذكرة القصرية ، ومذهبه في المسألة هو جواز كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت في أول الصلة نحو قوله تعالى : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ

عليها من حيث جواز تقديم العامل على المعمول فينتفي الابتداء بها وصدارتها . ينظر: تعليق الفرائد ٣٢/٤ ـ٣٤، و قواعد التوجيه النحوي لعبد الله الخولي ٨٢/١.

(١) هي قراءة يحيى بن وثَّاب ، وأبي حنيفة بكسر الهمزة في (إنما) وفتحها في الثانية . ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٣٠، والمغني في القراءات ٦٢٧/٢ ، وقد استدل الفارسي بهذه القراءاة على كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت في أول الصلة .

(٢) من الآية ١٧٨سورة آل عمران .

(٣) تعليق الفرائد ٤/ ٣٢. ٣٤.

لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ ﴾[١] كسرت همزة (إنَّ) لما و قعت صلةٌ لـ (ما) ، وهذا متفق عليه بين النحويين[٢] ، قال سيبويه :" وتقول إذا أردت معنى اليمين: أعطيته ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جيِّد ما معك ، وهؤلاء الذين إنَّ أجنبهم لأشجع من شجعائكم ، وقال الله ﷻ : ﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ ﴾ ؛ فإنَّ صلةٌ لما ، كأنك قلت : ما والله إن شرَّه خير من جيد ما معك [٣] " .

وردَّ الفارسي على كثير من الأسئلة التي يمكن أن يعترض بها على جواز كسر همزة (إنَّ) في المسألة ، مستدلًا على ذلك بالسماع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ ﴾ وقعت (إنَّ) صلةٌ لـ (ما) على تقدير القسم أي : ما والله ، فكسرت لذلك همزتها .

وقراءة يحيى بن وثاب ، وأبي حنيفة لقوله : { **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ** } بكسر الهمزة في (إنَّما) وَهُوَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ ، وَالْقَسَمُ وَجَوَابُهُ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ [٤] .

وصرح بمذهبه في الإيضاح العضدي قائلًا :" فمن المواضع التي تكسر فيها قولك مبتدئا: إن زيداً منطلق كسرت (إن) ؛ لأن الموضع يصلح للاسم والفعل وكذلك إذا وقعت بعد الاسم الموصول كقولك: أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك وقال الله ﷻ : ﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ ﴾ [٥] ".

---

(١) من الآية ٧٦ سورة القصص .

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٦/٣ ، والأصول ٣٢٢/٢،

(٣) الكتاب ١٤٦/٣.

(٤) ينظر: التبيان للعكبري ٣١٣/١.

(٥) الإيضاح العضدي ص ١٣٠.

(١٢) كسر همزة (إنْ) في قول الفرزدق [١] :

أَتَغْضَبُ إِن أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ∴ جهارًا ولَم تغْضب لقتل ابْن خَازِمِ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" وَفِي الْمسَائِل القصرية لأبي عَليّ: اعْترض أَبُو الْعَبَّاس الْمبرد [٢] على إنشاد هَذَا الْبَيْت بِالْكَسْرِ [٣] فَقَالَ: قتل قُتَيْبَة قد مضى ، وَإِن للجزاء ، وَالْجَزَاء يكون لما يَأْتِي فَلَا يَسْتَقِيم أَن تَقول: إِن قُمْت قُمْت وَقد مضى قِيَامه [٤] ، قَالَ أَبُو عَليّ : إِنَّمَا يُرِيد: أفتغضب كلما وَقع هَذَا الْفِعْل أَي: مثل هَذَا الْفِعْل ، وَإِن كَانَ التَّأْوِيل على هَذَا صَحَّ الْكسر [٥] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، ومذهبه في ذلك هو جواز الكسر في قول الفرزدق : (إِن أُذْنَا قُتَيْبَة) وذكر أنَّ المبرد اعترض على رواية الكسر ؛ وقال الرواية بالفتح ؛ لأن الشرط لما يستقبل من الزمن ، وهذه القصة قد مضت .

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ص ٦١١وروايته : (ليومِ ابن خَازِمِ) ، والكتاب ١٦١/٣، والخزانة ٧٨/٩.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٩٤، والتذييل ٧٠٢/٦، ٤٢٧٣، ولم أجد رأيه في المقتضب ولا الكامل .

(٣) و(أن) هي المخففة من الثقيلة عند المبرد . ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٩٣/٤.

(٤) قال البغدادي : "وَظَاهر نقل أبي عَليّ أَنه لَا يجوز الْكسر عِنْد الْمبرد وَلَكِن صَرِيح كَلَام ابْن السَّيِّد أَن الْمبرد يجوزه قَالَ فِي شرح كَامِل الْمبرد: وَأَجَازَ أَبُو الْعَبَّاس فتح أَن فِي هَذَا الْبَيْت وَجعلهَا أَن المخففة من الثَّقِيلَة وأضمر اسْمهَا كَأَنَّهُ قَالَ: أَنه أذنا قُتَيْبَة حزتا " الخزانة ٧٩/٩.

(٥) الخزانة ٧٨/٩، ٧٩

قال ابن ولاَّد : "قال محمد: وهذا خطأ ، وذلك لأن (إن) إنما هي لما لم يقع والشعر قيل بعد قتل قتيبة، ولكنه أراد أن المخففة من الثقيلة كأنه قال: أتغضب أنه أذنا قتيبة ، أي: لأنه، وكسر أن ها هنا لا يجوز البتة كما قال جل وعز : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [١] أي: أنه[٢] ".

وأما الكوفيون فيرون البيت بالفتح على أن : (أنْ) شرطية تفيد المجازاة بمعنى (إنْ) [٣] .

ومنع البصريون ذلك ، وتأولوا البيت على أن (أنْ) مصدرية ناصبة [٤] ، وفيه نظرٌ ؛ لأنك قد حُلت بينها وبين ما عملت فيه [٥] ، قال سيبويه :" وسألت الخليل عن قول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتا ∴ جِهاراً ولم تَغْضَبْ لقَتْلِ ابن خازِمِ

فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل [٦] كما قبح أن تفصل بين (كي) والفعل ، فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على إن ، لأنَّه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال [٧] "

---

(١) من الآية ١٠ سورة يونس .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٩٤.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٢٢٣، وارتشاف الضرب ١٦٩٣/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٥٢٠/٢، وتمهيد القواعد ٤٤١٨/٩، والجنى الداني ص ٢١٢، ٢١٣.

(٥) ينظر: شرح أبيات المغني لابن هشام ١٢٠/١.

(٦) يُرِيد الْخَلِيل أَن (إِنْ) فِي الْبَيْت لَا يَصح فتح همزتها للقبح الْمَذْكُور وَإِنَّمَا هِيَ (إِن) الْمَكْسُورَة الْهمزَة لجَوَاز الْفَصْل بَينهَا وَبَين الْفِعْل باسم على شريطة التَّفْسِير، نَحْو قَوْله تَعَالَى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) (من الآية ٦ سورة التوبة) ينظر: الخزانة ٧٨/٩.

(٧) الكتاب ١٦١/٣، ١٦٢.

وردَّ الفارسي على المبرد بأن (إنْ) شرطية والمعنى على التبيين، أي: أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى[١] ، ووافقه : ابن جني ، وابن الحاجب [٢] .

قال في البصريات : " .. وإن شئت جعلته ـ وإن كان ماضيًا ـ في تقدير ما لم يمض ... ألا ترى أن سيبويه حمل قول الفرزدق: (أَتَغَضبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَة حُزَّتا) على هذا المعنى [٣] " .

وردَّ بعضهم بأنَّ المعنى على إقامة السبب مقام المسبّب ، والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أُذني قتيبة ؛ إذ الافتخار بذلك يكون سببًا للغضب، ومسببًا عن الحزّ [٤] .

والذ ي أراه راجحًا في هذه المسألة هو جواز الوجهين الكسر والفتح لهمزة (إنْ) وذلك لما يأتي:

(١) أنَّ الرواية بالكسر قد نقلها جمع من الأئمة كسيبويه وغيره ، وقد نهج نحاة المصرين على جواز الاستشهاد على صحة الاستعمال بروايات البيت متى ثبتت ، وإلى هذا أشار الرضي بقوله : " والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن ثبت هناك رواية أخرى [٥] " .

(٢) وأما اعتراض المبرد بأنَّ الشرط لما يستقبل من الزمن ، وهذه القصة قد مضت ، فقد أجاب عنه ابن ولاد قائلًا :" (إنْ) لما لم يقع، فهذا كثير في الكلام ، وهو أن

(١) ينظر: الخزانة ٧٨/٩، ٧٩، والمسائل البصريات ٤٤٤/١، ٤٤٥.
(٢) ينظر: المحتسب ١٢٨/٢، وأمالي ابن الحاجب ٢١٨/١،
(٣) المسائل البصريات ٤٤٤/١، ٤٤٥.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ص ٤٠، والخزانة ٧٩/٩.
(٥) شرح الكافية للرضي ٣٨/١ .

يجعل المستقبل في موضع الماضي ، والماضي في موضع المستقبل كقول الله جل وعز : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ﴾ [١] فهذا ماض في موضع المستقبل و﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾ [٢] فـ(إذا) تدل على الاستقبال ، وقد وضعت لي موضع الماضي [٣] ".

(١٣) الفصل بين (إنّ) واسمها بالجار والمجرور :

قال الشاعر [٤] :

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها ∴ أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" أوردهُ .. فِي موضِعين من التَّذْكِرَة القصرية قَالَ فِي الأول :

مَسْأَلَة : إِن قَالَ قَائِل : لم لَا يكون الْمَحْذُوف فِي التَّقْدِير مُؤَخرًا كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ فِي الدَّار زيدًا ، فَلَا يسْقط بذلك حكم مَا تعلق بِهِ الظّرْف[٥] قيل: يقبح هَذَا الْفَصْل

(١) من الآية ١١١ سورة المائدة .

(٢) من (١) سورة المنافقون .

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٩٤.

(٤) البيت من الطويل ، بلا نسبة في : الكتاب ٢/١٣٢/ ١٣٣، والأصول ١/٢٠٥، والأشموني ١/٢٩٨.

الشاهد فيه : قوله : (فإنَّ بِحُبِّها أخاك مُصابُ القَلْبِ) تقديم معمول خبر (إن) وهو قوله (بحبها) على اسمها وهو قوله : (أخاك) وخبرها وهو قوله :(مصاب القلب) وأصل الكلام " إن أخاك مصبُ القلب بحبها " فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين (إنَّ) واسمها ، مع بقاء الاسم مقدمًا على الخبر ، والظرف يساويه في ذلك .

(٥) سيبويه ـ رحمه الله ـ كان يسمّي الظرف والجارّ والمجرور متى وقع واحدٌ منهما خبرًا مستقرًا ؛ لأنه يُقدَّر بـ (استقرّ) ، ومتى لم يكن خبرًا، سمّاه لَغْوًا ، وذلك نحو قولك: (زيدٌ فيها قائمًا) ، الظرف ها هنا مستقر ؛ لأنه الخبر، والتقدير: (زيد استقر فيها) ، و(قائما) حال فإن

كَمَا : كَانَت زيدًا الْحمى تَأْخُذ ، فَإِن قيل: فقد قَالَ: فَإِن بحبها أَخَاك مصاب الْقلب قد قيل: قد روى البغداديون هَذَا (مُصَابَ الْقلب) فَذا يدلك على استكراههم الرّفْع لما فِيهِ من الْفَصْل فعدلوا عَنهُ إِلَى النصب ، وَيجوز أَن تَقول: إِن الظّرْف قد فصل بِهِ فِي أَمَاكِن فَيجوز أَن يكون هَذَا مثلهَا ، وَقَالَ فِي الْموضع الثَّانِي :

مَسْأَلَة : (مَا كَانَ فِيهَا أحدٌ خير مِنْك) (فِيهَا) مُتَعَلقَة بـ(كان) إِذا نصبت خيرًا مِنْك ، ومتعلقة بِمَحْذُوف إِذا كَانَت مُسْتَقرًّا ، وَيجوز أَن تنصبها بـ (خيرًا) مِنْك وَإِن تقدم عَلَيْهِ لشبهه بِالْفِعْلِ ، وَلَيْسَ الْفَصْل بـ (فِيهَا) إِذا علقتها بِخَير مِنْك بقبيح [١] ؛ لِأَن أَبَا الْحسن[٢] قد أنْشد فِي الْمسَائِل الصَّغِيرَة : وَرَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ : (مصابَ الْقلب) وأظنهم هربوا من الْفَصْل فنصبوا مَخَافَة أَن يجْرِي مجْرى: كَانَت زيدًا الْحمى تَأْخُذ ، وأتى أَبُو الْحسن بمسائل هُنَاكَ يفصل فِيهَا بالظرف الْمُتَعَلّق بالْخبر انْتهى[٣] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية، ومذهبه في ذلك هو جواز الفصلَ بين (إنَّ) واسمها بالجار والمجرور ، وكما جاز الفصل بين (كان) واسمها بالجار والمجرور، كذلك يجوز الفصل بين (إنَّ) واسمها ، وذلك لأن

رفعت "قائمًا" وجعلته الخبرَ، فقلت: (زيدٌ فيها قائمٌ)كان الظرف لغوًا ؛ لأنه ليس بخبرٍ، إنما الخبر (قائمٌ) والظرف من متعلّقات الخبر الذي هو (قائمٌ) ومتى جعلته خبرًا، كان ظرفًا، ووِعاءً للاستقرار. ومتى جعلته لغوًا، كان ظرفًا للقيام . شرح المفصل لابن يعيش ٣٧١/٤.

(١) ووصفه سيبويه بأنه عربيٌّ جيد كثير . ينظر: الكتاب ٥٦/١ .

(٢) هو الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ . ينظر في ترجمته : البلغة ص ١٤٥.

(٣) الخزانة ٤٥٤/٨.

الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لم يتوسع في غيرهما ، وهو مذهب سيبويه ، والفارسي ، وابن هشام ، والسمين الحلبي ، والأشموني[١] .

ووضح ابن يعيش هذا المذهب قائلًا :" سيبويه يختار تقديم الظرف إذا كان مستقرًا؛ لأنه مضطرٌّ إليه ، وتأخيرَه إذا كان لغوًا ؛ لأنه فضلة ، وذلك نحو قولك: "ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك"، فـ (أحدٌ) اسمُ (كان) ، و(خيرٌ منك) صفته ، والظرف الخبر ، ولذلك قدَّمه ، فإن نصبت (خيرًا) وجعلته الخبرَ، أخّرت الظرف لأنه ملغًى، نحوَ قولك: "ما كان أحد خيرًا منك فيها " فـ (أحد) الاسم ، و (خيرًا منك) الخبر، و(فيها) لغوٌ من متعلقات الخبر، وتقديم الظرف وتأخيره إذا كان مستقرًا جائز، قال سيبويه : كل عربيٍّ جيْدٌ كثيرٌ، وإنما اختار تقديمه إذا كان مستقرًا ، ولا كلامَ في جواز تأخيره [٢] ".

ومنع البغداديون [٣] ، ونسب إلى الكوفيين [٤] ، وابن عقيل ، وأبو حيان [٥] الفصل بينهما ، وقالوا في البيت السابق : إنَّ رواية البيت (مُصابَ القلب) بالنصب لم يجعلوه من صلة الإصابة ؛ لِما تَضَمَّنَ من الاستقرار ؛ لأنَّه يقبح عندهم أن يفصلوا بين العامل والمعمول بما لم يكونوا يفصلون به لو كان مفعولًا به ؛ لأن الظرف ضرب من المفعولات أيضًا ، فنصب (مُصابَ القلبِ) على تقدير الحال ؛ لأنه بمنزلة (حسن الوجه)[٦] .

---

(١) ينظر: الكتاب ١٣٢/٢، ١٣٣، والخزانة ٤٥٤/٨ ، والمسائل الحلبيات ص ٢٥٨، ٢٥٩، ومغني اللبيب ص ٩٠٩، والدر المصون ١٦٣/٥ ، ١٤٧/٦ ، والأشموني ٢٩٨/١ ،

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧١/٤.

(٣) ينظر مذهبهم في : المسائل الحلبيات ص ٢٥٩، والخزانة ٤٥٤/٨.

(٤) ينظر مذهبهم في : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/٢، و الخزانة ٤٥٤/٨.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٤٩/١، والتذييل والتكميل ٣٧/٥.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٢٥٩.

والذي أراه راجحًا هو مذهب سيبويه ، والفارسي ومن تبعهما ؛ لأنَّ الفصل بين المتلازمين بشبه الجملة جاء في كلام العرب كثيرًا ، وهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ، قال ابن هشام : " إنهم يتسعون فِي الظّرْف وَالْمَجْرُور مَا لَا يتسعون فِي غَيرهمَا ، فَلذَلِك فصلوا بهما الْفِعْل النَّاقِص من معموله ، نَحْو: كَانَ فِي الدَّار أَو عنْدك زيدٌ جَالِسًا ، وَفعل التَّعَجُّب من المتعجب مِنْهُ ، نَحْو : مَا أحسن فِي الهيجاء لِقَاء زيد وَمَا أثبت عِنْد الْحَرْب زيدًا وَبَين الْحَرْف النَّاسِخ ومنسوخه ... [1] ".

(١٤) زيادة الباء في اسم ليت :

قال الحطيئة [2] :

نَدِمت على لِسَان كَانَ منّي ∴ فليت بأنّه فِي جَوف عكم

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" قَالَ أَبُو عليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية : وَجه زِيَادَة الْبَاء فِي اسْم (لَيْت) شبه (لَيْت) لنصبها ورفعها بِالْفِعْلِ، وَالْفِعْل يصل تَارَة بِنَفسِهِ وَأُخْرَى بِالْبَاء ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴾[3] ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾ [4] ومثله فِي أَنه

(١) مغني اللبيب ص ٩٠٩.

(٢) البيت من الوافر ، للحطيئة في ديوانه ص ١٣٩ وروايته : (نَدِمت على لِسَان فات منّي) وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٥٠/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٨٨/١، وتخليص الشواهد ص ٢٩٢.

(٣) سورة القلم آية ١٤.

(٤) من الآية ٢٥ سورة النور .

أَنه لما أشبه الْفِعْل عديّ تعديته تَارَة بِنَفسِهِ ، وَأُخْرَى بِحرف الْجَرّ يَا زيدُ ويالزيدُ ، فَإِن قلت: فَهَل يكون على إِضْمَار اسْم لَيْت كَقَوْلِه .. [١] :

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْم تَدْنُو منيّتي ∴ شَمِمْتُ الَّذِي مَا بَين عَيْنَيْكِ وَالفَمِ

فإن ذَلِك لَا يَسْتَقِيم لِئَلَّا يبتدأ بأنّ مَفْتُوحَة ، وسدّ الظّرْف فِي خبر (أنّ) مسدّ خبر لَيْت كَمَا سدّ فِي قَوْلك علمت أَن زيدًا فِي الدَّار مسدّ الْمَفْعُول الثَّانِي ، وَجَوَاز حذف الْخَبَر فِي (لَيْت) و(أنّ) وبابه بِوُقُوع الْجمل أَخْبَارًا لَهَا [٢] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية وذكر مذهبه وهو جواز زيادة الباء في اسم ليت ، وقد اختلف النحويون حول هذه الزيادة على مذهبين :

المذهب الأول : جواز زيادة الباء في اسم (ليت) ، وتكون (أن) مع الجار في موضع نصب ، ويكون ما بعد (أن) قد سدَّ مسد خبر (ليت) كما أنها في ظننت

(١) البيت من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٥٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٣/١، والخزانة ١٠٢/٤.

(٢) الخزانة ١٥٢/٤.

أن زيدًا قائم كذلك ، وهو رأي أبي زيد الأنصاري [١] ، والفارسي في التذكرة القصرية [٢]، والمسائل الحلبيات [٣] .

ووافقه عليه : ابن جني ، والقيسي ، وابن هشام [٤] ، ووسمه أبوحيان بالقلة في الارتشاف [٥] .

وقال في التذييل : "ودخول (ليت) علي (أن) شاذ في القياس ، لكنه كثير في السماع [٦] "

ووَجه زِيَادَة الْبَاء فِي اسْم لَيْت شبه (لَيْت) لنصبها ورفعها بِالْفِعْلِ ، وَالْفِعْل يصل تَارَة بِنَفسِهِ ، وَأُخْرَى بحرف الجر [٧] .

المذهب الثاني : عدم الجواز ، وحينئذٍ تكون (الباء) مرادة ، ودخلت على المبتدأ ، كما دخلت في قولهم : (بحسبك أن تفعل ذلك) وهذا المذهب أجازه القيسي أيضًا [٨] ، وجوَّز الفارسي الوجهين في الحجة ، قال بعد أن ذكر بيت الحطيئة :" يحْتَمل أَمريْن: أَحدهمَا : أَن تكون الْبَاء زَائِدَة وَتَكون أنّ مَعَ الجارّ فِي مَوضِع نصب ، وَيكون مَا جرى فِي صلَة أنّ قد سدّ مسدّ خبر (لَيْت) كَمَا أنّها فِي: ظَنَنْت أنّ زيدًا

(١) ينظر: النوادر في اللغة ص٢١٢.

(٢) الخزانة ١٥٢/٤.

(٣) ص ٢٦٠.

(٤) ينظر: مختار تذكرة أبي علي لابن جني ص ١٥٧، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٧٥١/٢، وتخليص الشواهد ص ٢٩٢.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٨٦/٣.

(٦) التذييل والتكميل ١٥٦/٥.

(٧) ينظر : الخزانة ١٥٢/٤.

(٨) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٧٥١/٢ .

منطلق كَذَلِك ، وَيحْتَمل أَن الْهَاء مُرَادةً [١] ، وَدخلت الْبَاء على الْمُبْتَدَأ ، كَمَا دخلت فِي قولهم : بحسبك أَن تفعَلَ ذَلِك [٢] ".

والذي أراه راجحًا هو ما ذهب إليه أبو حيان في قول الحطيئة هنا ، وهو جواز دخول (ليت) على (أن) شذوذًا احترامًا لكثرة المسموع عن العرب ؛ ولأن (أن) وصلتها سدت مسد اسم (ليت) وخبرها، كما سدت مسد مفعولي (ظن) ، فلشبهها بالفعل جاز دخول حرف الجر عليها ؛ لأن الفعل يتعدى تارةً بنفسه وتارة بحرف الجر [٣] .

(١٥) حذف خبر (لا) النافية للجنس في قول العجاج [٤] :

حَنَّتْ فَلُوصي حينَ لا حينَ مَحَنّْ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي : " وَقَالَ أَبُو عليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية : لَا يقدّر لـ(لا) هَذِه فِي رِوَايَة النصب خبر فَإِنَّهُ قَالَ عِنْد الْكَلَام على قَوْلهم: أَلا مَاءَ بَارِدٌ: قَالَ المازنيّ[٥] : يرفع (بَارِدٌ) على أَنه خبر ، وَيجوز على قِيَاس قَوْله أَن يرْتَفع ؛ لأنّه صفة (مَاء) ويضمر الْخَبَر، وَيجوز نَصبه على قَوْله أَيْضًا على أَنه صفة وَالْخَبَر مُضْمر

(١) يعني : الهاء في بأنه في قول الحطيئة .

(٢) الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٧٥/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٥٦/٥.

(٤) من الرجز للعجاج وليس في ديوانه ، وله في الكتاب ٣٠٤/٢، وبلا نسبة في : المقتضب ٣٥٨/٤، والأصول ٣٨٠/١، والمسائل المنثورة ص ١٠٧.
الشاهد فيه: قوله : " حينَ لا حِينَ محن " فقد نصب (حين) بلا ، وإضافة حين الأولى إلى الجملة ، وخبر (لا) محذوف والتقدير: حين لا حين محن لها .

(٥) ينظر رأيه في : المقتضب ٣٨٢/٤.

وَيجوز على قِيَاس سِيبَوَيْهِ [١] وَمن عدا الْمَازِني (أَلا مَاءَ بَارِد) بِلَا تَنْوِين إلاّ أنّك لَا تضمر لَهَا خَبرًا ؛ لِأَنَّهَا مَعَ معمولها الْآن بِمَنْزِلَة اللَّفْظَة الْوَاحِدَة كَقَوْلِهِم : جِئْت بِلَا مَال ، وغضبت من لَا شَيْء ، أَي: بفتحهما فَلَا يلزمك إِضْمَار الْخَبَر ، فِي هَذِه الْمَسْأَلَة [٢] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، وذكر وجهًا واحدًا لـ(لا) في قول العجاج وهو وجه النصب ، وأن الخبر محذوف و (لا) عاملة عمل (إنَّ) واقتصر عليه في البصريات [٣]، وجوّز فِي الْمسَائِل المنثورة الحركات الثَّلَاث فِي (حِين) الثَّانِية : النصب على إِعْمَال (لَا) عمل (إنَّ) ، وَالرَّفْع على إعمالها عمل لَيْسَ ، والجرّ على إلغائها وَإِضَافَة حِين الأوّل إِلَى الثَّانِي[٤] ، ونظَّر للمسألة والأوجه الجائزة فيها بالأوجه الجائزة في قولهم : أَلا مَاءَ بَارِدٌ وهي :

الوجه الأول : وهو قول المازني أنَّ (بارِدٌ) مرفوع على الخبر ، ولا يجوز عنده النصب .

الوجه الثاني : أنَّ (لا) هي النافية ، دخلت عليها همزة الاستفهام ، وقد عملت في النكرة ، فأحدث دخولُها معنى التمنّي، فـ (لا) مع ما بعدها في موضع نصب بما دل عليه (ألا) من معنى التمني ، وأبو العبّاس المبّرد : يحكم على موضعه بالرفع على الابتداء [٥] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٢) الخزانة ٤٥/٤، ٤٦

(٣) ينظر: المسائل البصريات ٩٠٦/٢، ٩٠٧.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة ص ١٠٧.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٨٢/٤، ٣٨٣ .

وثمرةُ الخلاف تظهر في الصفة ، فتقول على مذهب سيبويه : (ألا ماءَ باردًا) بنصب الصفة ؛ لأن موضعها نصبٌ ، وأبو العباس المبرد ، والمازني يرفعان النعت ، ويقول: (ألا ماءَ باردٌ) [١] .

الوجه الثالث : أجازه الفارسي أن يكون (باردًا) مرفوع على أنه صفة على قياس مذهب سيبويه ، والخبر مضمر ، ويجوز النصب أيضًا على أنه صفة على قياس مذهب المبرد، والخبر مضمر .

الوجه الرابع : يجوز (ألا ماءَ بارد) بلا تنوين ، لَا تضمر لَهَا خَبرًا ؛ لِأَنَّهَا مَعَ معمولها بِمَنْزِلَة اللَّفْظَة الْوَاحِدَة كَقَوْلِهِم : جِئْت بِلَا مَال [٢] .

المبحث الثالث
مسائل في بَابي الاشتغال والحال

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٧/٢، والمقتضب ٣٨٢/٤، ٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٥/٤.
(٢) الخزانة ٤٥/٤، ٤٦

(١٦) اشتغال العامل المعطوف عليه بالواو :

نص التذكرة القصرية :

قال الدماميني :" ووقع في القصريات: أن سيبويه يمنع النصب في: زيدٌ ضربت عمرًا ، وضربت أخاه ، وبعض أصحابنا يجيزه إن قدرت الجملة الثانية تأكيدًا للأولى[١] ، ولم يقدرها سيبويه تأكيدًا، بل معطوفة ألبتة ، ولا يُجَوِّزُ سيبويه الابتداء [٢] ؛ لأنه لم يعد إلى المبتدأ ضمير من الجملة المخبر بها عنه [٣] " .

الدراسة

ذكر الدماميني نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية وحديثه عن مسألة : اشتغال العامل المعطوف عليه بالواو في نحو : زيدٌ ضربت عمرًا ، وضربت أخاه ولا بُدَّ أن يكون هناك ملابس أو تعلق بين الاسم المنصوب (عمرًا) ، والمرفوع (زيدٌ) ، وقد اشترط النحويون في العطف الذي تحصل العلقة به شرطان : الأول: أن يكون العطف بالواو خاصة ؛ لأنها لمطلق الجمع ، فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى ، أو مجموع فيه ضمير ، فإن كان بغير الواو لم يصح [٤]، والثاني : وهو عدم إعادة العامل مع المعطوف ؛ لأنها ليست للجمع في الجمل ، بل في المفردات ؛ ولهذا منعوا : الزيدان يقوم ويقعد ، وأجازوا قائم وقاعد [٥] ، وقد ذكر الفارسي مذهبين للنحاة في هذه المسألة :

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٦٢/٤.

(٢) ينظر : الكتاب ١٨١/١.

(٣) تعليق الفرائد ٣٠١/٤.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ٣٠٠/٤.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١١٩/٣، ١٢٠، وتعليق الفرائد ٣٠١/١.

المذهب الأول : مذهب سيبويه وهو منع النصب على الاشتغال في المسألة ؛ لأنَّ (عمرًا) ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسًا به ، والجملة الثانية (وضربت أخاه) معطوفة.

قال سيبويه : " ومما ينتصب أوّلُه لأن آخِره ملتبِس بالأول ، قوله: أزيدًا ضربتَ عمرًا وأخاه، وأزيدًا ضربت رجلاً يحبه، وأزيدًا ضربتَ جاريتينِ يحبّهما، فإنما نصبت الأوّل ؛ لأنّ الآخِرَ ملتبِس به، إذ كانت صفتُه ملتبسة به ... ولو قلت : أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربتُ أخاه لم يكن كلامًا ؛ لأنَّ عمرًا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسًا به [١] " ومنع الرفع على الابتداء قائلًا : " ألا ترى أنّك لو قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو وقائم أخوه لم يجز ؛ لأنَّ أحدهما ملتبس بالأول والآخَر ليس ملتبسًا [٢] " وتابع سيبويه على ذلك : السيرافي ، وابن يعيش ، والشاطبي [٣] .

المذهب الثاني: وهو مذهب جماعة من النحويين[٤] : جواز النصب في المسألة إن قدَّرت الجملة الثانية : (وضربت أخاه) تأكيدًا للجملة الأولى وهي : (زيدٌ ضربت عمرًا) وهذا إنما يجوز في الواو فقط ؛ لأنها بمعنى الاجتماع ، ولا يجوز ذلك في (أو) و(ثم) .

قال ابن السراج معللًا ذلك : " وتقول: ضربتُ عمرًا وأخاهُ وزيدٌ ضربتُ عمرًا ثم أخاه وزيدٌ ضربت عمرًا أو أخاهُ وقوم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ويقولون: لأن الواو بمعنى الاجتماع فلا يجيزون ذلك مع (ثم) و(أو) ؛ لأن مع

---

(١) الكتاب ١٠٧/١، ١٠٨..

(٢) الكتاب ١٠٨/١ .

(٣) ينظر: الأصول ٧٨/٢، وشرح كتاب سيبويه ٤٠٩/١، وشرح المفصل ٤٣٢/١، ٤٣٣، والمقاصد الشافية ١١٩/٣، ١٢٠.

(٤) ينظر : الأصول لابن السراج ٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٢١٦٢/٤ ، وتعليق الفرائد ٣٠١/٤.

(ثم) و(أو) عندهم فعلًا مضمرًا فإن قلت: (زيدٌ ضربت عمرًا وضربتُ أخاهُ) لم يجز: لأن الفعل الأول ، والجملة الأولى ، قد تمت ولا وصلةٌ لها بزيد، وعطفت بفعل آخر هو المتصل لسببه وليس لأخيه في (ضربتُ) الأولى وصلةٌ فإن أردت بقولك : و (ضربتُ) إعادة للفعل الأول على التأكيد جازَ [١] ".

ولم يرجح الفارسي رأيًا في هذه المسألة مع ذكره لمذهبي النحاة في هذه المسألة ، وبحثت كثيرًا عن مذهب له في هذه المسألة في كتبه المطبوعة فلم أعثر له .

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو المذهب الثاني وهو جواز النصب في الاسم المعطوف عليه بالواو في المسألة ؛ لأن الفعل وإن عاد في الجملة الثانية فإنه على سبيل التأكيد لا العطف ؛ لأن العطف بالواو هنا ليس للجمع في الجمل ، بل في المفردات [٢] .

(١٧) مجيء الحال من النكرة المتأخرة في قول اللعين المنقري [٣] :

وَما حَلَّ سَعْدِيٌّ غريبًا ببلدةٍ ∴ فيُنْسَبَ إِلَّا الزِّبْرِقانُ له أَبُ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي : " قَالَ أَبُو عليّ الفارسيّ فِي التَّذْكِرَة القصرية : قيل : نصب الشَّاعِر (غَرِيبًا) على الْحَال فِي قَوْله : (فينسب) كأنّ قَالَ : وَمَا حلّ سَعدِيٌّ ببلدة فينسب إِلَى الغربة ، وَهَذَا لَا يجوز: أَعنِي نصب (غَرِيبًا) بـ (ينسب) لتقدّمه

(١) الأصول لابن السراج ٧٨/٢.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٣٠١/١.

(٣) البيت من الطويل وقائله : اللعين المنقري في الكتاب ٣٢/٣ ، وشرح الكتاب للرماني ٨٥٨/١، والتذييل ٦٠/٩، ٦٢.

عَلَيْهِ ؛ لِأَن تَقْدِيم الصِّلَة على الْمَوْصُول لَا يجوز[١] ، والفرار مِمَّا لَا يجوز إِلَى مَا لَا يجوز مرفوض ، وَلكنه حَال من النكرَة ، فَاعْلَم ذَلِك [٢] ".

الدراسة

لما كانت الحال خبرًا في المعنى ، وصاحب الحال مخبرًا عنه ، وكان يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ـ جاز أن يكون ذو الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس ، ولا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص ، أو يسبقه نفي أو شبهه ، أو يتقدم الحال ، أو يكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ، أو تشاركه فيه معرفة [٣] ومثال النفي قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[٤] وحسَنَ تقدُّمُ النفي هنا مجيء الحال من النكرة ، كما حسّن الابتداء بها في نحو: ما قرية إلا لها كتاب معلوم [٥] وقد يأتي الحال من النكرة بلا مسوغ ، وسيبويه يقول بجوازه قياسًا [٦] ، ووافقه على ذلك الفراء [٧] .

والخليل ، ويونس يقولان بالمنع [٨] ؛ لأنَّ حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ ، وأما نصب الصفة على الحال فيضعف

---

(١) يعني : لا يجوز تقديم المعمول وهو الحال (غريبًا) على العامل وهو (ينسب) ، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول .

(٢) الخزانة ٢٠٦/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٦٠/٩.

(٤) سورة الحجر آية ٤ .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٦٢/٩.

(٦) ينظر: الكتاب ١١٣/٢ ١١٤ ، وروح المعاني للآلوسي ٣١٩/١.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٥/٢، ٢١٦ .

(٨) ينظر: الكتاب ١١٢/٢، والتصريح ٥٨٨/١.

عندهم لاختلاف اللفظ من غير ، ضرورة [١] ، وقد جاء صاحب الحال نكرة وهو مسبوق بنفي في قول اللعين (وما حلَّ سَعْدِيٌّ غريبًا) .

وقد ذكر البغدادي نصّ الفارسي في التذكرة القصرية وهو عدم جواز أن يكون (غريبًا) حالًا من قوله : (ينسب) لتقدمه عليه ، ولكنه حال من النكرة المتأخرة وهي (بلدة) ، وقد قاس ذلك سيبويه ، فقال : "ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالًا للمعرفة ، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالًا كما تكون النكرة ، فتلتبس بالنكرة .. [٢] ".

ووصفه ابن جني ، والسهيلي ، وأبو حيان بالقلة [٣] .

قال ابن جني : " قولك : فيها قائمًا رجل ، لما كنت بين أن ترفع قائمًا فتقدم الصفة على الموصوف . وهذا لا يكون . وبين أن تنصب الحال من النكرة . وهذا على قلته جائز. حملت المسئلة على الحال فنصبت [٤] ".

وقال السهيلي : "ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة، وكان رديئاً في الكلام لعلة التنكير، لما اتفقت العرب على جعلها حالاً إذا كانت مقدمة على الاسم [٥] ".

والذي أراه راجحًا هو جواز مجيء الحال من النكرة المتأخرة على قلةٍ ؛ لأنَّ الحال لو كانت ممتنعةً لأجل تنكير صاحبها لما اتفقت العرب على صحتها حالًا إذا تقدمت عليها نحو: (فيها قائمًا رجلٌ) [٦] ، وقول الشاعر [١] :

---

(١) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ١٨٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١١٣/٢، ١١٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٢١٤/١، ونتائج الفكر للسهيلي ص ١٨٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥٣/٥. ٢٤٥٣/٥.

(٤) ينظر: الخصائص ٢١٤/١ .

(٥) نتائج الفكر ص ١٨٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٨/٢، والمقتضب ١٩١/٤، ١٩٢، والأشموني ١٠/٢.

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ∴ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقد جاءت الحال من النكرة المتقدمة في قراءة ابن أبي عبلة [٢] بالنصب في قوله تعالى : (ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةً وَغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ) [٣] ، مما يدل على الجواز وإن كان قليلًا [٤] .

يقول الفراء : " ويجوز بـ (مُخَلَّقَةً وَغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ) [٥] على الحال : والحال تُنصَب فِي معرفة الأسماء ونكرتها. كما تَقُولُ: هَلْ من رجل يُضرب مجرَّدًا فهذا حال وليس بنعت [٦] ".

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : الكتاب ١٢٣/٢، واللمحة ٣٨٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢.

الشاهد فيه : قوله :(بينا) حيث وقعت الحال من النكرة ، التي هي قوله (شحوب) .

(٢) ينظر القراءاة في : شواذ القراءات للكرماني ص ٣٢٥.

(٣) من الآية ٥ سورة الحج .

(٤) ينظر : روح المعاني ١١٢/٩.

(٥) يعني قراءة ابن أبي عبلة .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢١٥/٢، ٢١٦ .

(١٨) اقتران جملة الحال الماضية بـ (أو) :

نص التذكرة القصرية :

قال ابن هشام :" رَأَيْت فِي مسَائِل القصري عَن الشَّيْخ أَبى عَليّ الْفَارِسِي . رَحمَه الله . تَعَالَى ، إجَازَة ذَلِك فِي نَحْو: لأضربنَّه ذهب أَو مكث ، ولأضربنه إِن ذهب وَإِن مكث [١] ".

وقال السيوطي :" في مسائل القصرية عن الشيخ أبي علي . رحمه الله . إجازة ذلك في نحو : لأضربنَّهُ ذهب أو مكث ، ولأضربنه إن ذهب وإن مكث [٢] ".

الدراسة

ذكر ابن هشام ، والسيوطي رأي الفارسي في التذكرة القصرية ومذهبه في المسألة هو جواز اقتران جملة الحال الماضية بـ (أو) مثل : (مثل لأضربنه ذهب أو مكث) جملة (ذهب) حال من الهاء ، كأنه قال: لأضربنه ذاهبًا أو ماكثًا ، وهي متلوة بـ(أو) ولا تقترن بالواو ؛ لأنها في تقدير شرط أي: إن ذهب وإن مكث ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره ، وهذا جائز باتفاق النحويين [٣] .

ونصَّ الفارسي على ذلك في البصريات قال : "فإن قيل : كيف جاز أن يقع الفعل في قوله : (لأضربنه ذهب أو مكث) حالاً وهو ماض ، وإذا كان في موضع حال فهلا جاز أيضًا (لأضربنهُ يقوم أو يقعد) ، لأن المضارع أدخل في الحال من الماضي ؟ فالقول: أن الأصل في هذا كان الجزاء كأنه أراد : (لأضربنه إن ذهب) ، ثم بدا له أن يضربه البتة على جميع الأحوال فقال: (أو مكث) فهذا حال على

---

(١) اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ص ٤٦.

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٠/٧

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٤٠/٣، والتصريح ٦١٢/١.

المعنى ، ليس أن الماضي في موضع نصب لوقوعه موقع الحال ، ولكن المعنى : أضربُهُ ذاهبًا أو ماكثًا ، أي على جميع الأحوال [١] " .

وما ذهب إليه الفارسي هو مذهب سيبويه [٢] ، والجمهور [٣] ، قال سيبويه: " وتقول: لأضربنَّه ذهب أو مكث ، كأنه قال: لأضربنَّه ذاهبًا أو ماكثًا ، ولأضربنَّه إن ذهب أو مكث [٤] ".

وعليه جاء قول الشاعر [٥] :

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلاَ ∴ وَلاَ تَشِمَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

وتبع سيبويه والفارسي كثيرٌ من النحويين منهم : أبو حيان ، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري ، والبغدادي [٦] .

(١) المسائل البصريات ٧٢٢/١.

(٢) الكتاب ١٨٥/٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٨/٣، ٤٤٠.

(٤) الكتاب ١٨٥/٣.

(٥) البيت من البسيط ، وبلا نسبة في : اللمحة ٣٩٥/١، والأشموني ٣٢/٢، وحاشية الصبان ٢٨٠/٢ .

الشاهد فيه : (جار أو عدلا) حيث وقع (جار) حالاً وهو ماضٍ، وقد عُطف عليه بـ (أو) وهذا أجازه النحاة .

(٦) ينظر: التذييل ١٦٧/٩، واعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ص ٤٦،٤٧، والتصريح ٦١٢/١، والخزانة ١٧٠/١١، ١٧١.

(١٩) ما يعمل من الحروف وما لا يعمل في الأحوال :

نص التذكرة القصرية :

قال ناظر الجيش : "وقال جمال الدين بن عمرون [١]: إن قيل : إنّ (ها) حرف فلم جاز أن يعمل في الحال، وكذا (يا) و (ليت) و (كأنّ) و (لعلّ) ولم يجز عمل ما في الحروف من معنى الفعل ؛ لأنّ الحرف أتي به للاختصار ولذا لا تعمل همزة الاستفهام وحرف الاستثناء و (ما) النافية في الحال ؟ نصّ عليه أبو علي في القصريات ، قيل : إنّ (يا) نفس الفعل المعبّر عنه بـ (ناديت) و (ها) هي نفس الفعل المعبّر عنه بـ (نبّهت) وكذا (ليت) و (كأنّ) و (لعلّ) فلمّا كنّ نفس الفعل المعبر عنه بالفعل في (تمنّيت) و (شبّهت) و (ترجّيت) و (نبّهت) و(ناديت) صارت مشاهدتك الفعل دليلًا على العبارة عنه ، كما إذا رأيت من يضرب فتقول: زيدًا، قامت مشاهدتك الفعل مقام لفظك بـ (اضرب) فلذا عملت بخلاف الهمزة في الاستفهام فليست المعبر عنه بـ (استفهمت)؛ لأن (استفهمت) عبارة عن طلب الفهم، فلو قال: افهم، لصحّ أن تقول: استفهم، فعلمت أنّ الهمزة في (أزيدٌ عندك؟) ليست المعبّر عنها بـ (استفهمت) وكذا حرف الاستثناء، فإن الاستثناء له حدّ، فالاستثناء عبارة عن المحدود بذلك، وكذا النفي ليس عبارة عمّا تحصل الفرق [٢] ".

---

(١) هو الشيخ جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي النحوي ، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وجالس ابن مالك وأخذ عنه أيضًا البهاء بن النحاس ، ومن مؤلفاته: شرح المفصل ، توفي سنة (٦٤٩ هـ) . ينظر في ترجمته : الوافي بالوفيات ١٦١/١.

(٢) تمهيد القواعد ٢٢٩٩/٥، ٢٣٠٠.

الدراسة

ذكر ناظر الجيش كلام الفارسي في التذكرة القصرية ، وهو ردٌّ على ابن عمرون النحوي الذي سأل عن السبب في عمل بعض الحروف في الأحوال وعدم العمل في بعضها ، والذي يفهم من مذهب أبي على الفارسي هو جواز إعمال بعض الحروف في الحال كـ (يا) النداء و(ها) التنبيه ، و(كأنَّ ، وليت ، ولعل) .

ونقل أبو حيان عن الفارسي أيضًا عمل (كأنَّ) و (كاف التشبيه) في الحال وعلل ذلك فقال" بأنها في دلالتها على المعانى قصد بها غاية الإيجاز، فالألف تغني عن أسفتهم ، و (ما) عن أنفي ، و (أنَّ) عن أؤكد، فلو أعملت فى الظرف والحال ، ومكنت تمكين الفعل – لكان نقضًا لما قصد من الإيماء .. وإنما اختصت (كأن) وكاف التشبيه بالعمل في الحال ؛ لأن فيها . وإن كانت حرفًا . دلالة على التشبيه والشبه ، فالتشبيه معنى فى نفس المتكلم، فمن هذا الوجه هى حرف كسائر الحروف ؛ لأن معنى الحرف فى نفس المتكلم ، بخلاف معنى الفعل، فإنه مسند إلى ما دخل عليه من الاسم ، ولا يعمل هذا المعنى، والشبه مسند إلى زيد ونحوه إذا قلت: كأن زيدًا أسد، فشاركت الأفعال من هذا الوجه فعمل ذلك المعنى الذي هو الشبه المسند إلى زيدٍ فى الحال والظرف والجار والمجرور، وليس ذلك فى التمني ولا التأكيد ولا النفي ونحوها ، فمن هنا فارقت كأن أخواتها ، فعملت بلفظها كعمل أخواتها في الاسماء، وعمل معناها في الظرف والحال، وفارقتها أيضًا فى وقوعها نعتًا لنكرة، وحالًا من معرفة،وخبرًا لـ (كان) ونحوها [١] " .

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان نقلًا عن الفارسي في الحلبيات ١٠٢/٩. ولم أجد ما نقله عنه في الحلبيات ، وله كلام بمعناه في : شرح الأبيات مشكلة الإعراب المعروفة بالبغداديات ص ٧٦ .

وتابع الفارسي في إعمال (كانَّ ، وليت ، ولعل) في الحال ابن جني ، وابن الشجري [١] لقوة شبههن بالفعل من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى ، ومن جهة العمل فإنَّ كل واحدة منهم رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدي ، قال ابن الشجري :"وقد أعملوا فى الحال من حروف المعاني ثلاثة : (كأنّ وليت ولعلّ) ، وذلك لقوّة شبههنّ بالفعل ، تقول: كأنّ زيدًا راكبًا أسد، وليت زيدًا مقيمًا عندنا ، ولعلّ بكرًا جالسًا فى الدار [٢] ".

وذهب المبرد ، وابن السراج ، والعكبري ، وأبو حيان [٣] إلى أنَّ الحال لا يعمل فيها إلا فعلٌ أو شيءٌ في معنى الفعل ؛ لأنها مفعولٌ فيه ، قال أبو حيان: "والصحيح أن ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا ظرف ، ولا يتعلق بها حرف جر إلا كأن وكاف التشبيه [٤] ".

والذي أراه راجحًا هو جواز عمل (يا) النداء و(ها) التنبيه ، و(كأنَّ ، وليت ، ولعل) وذلك لقوة شبه هذه الحروف بالأفعال في المعنى والعمل ، ويلحق بهذه الحروف (إنَّ) المؤكِّدة قياسًا على (كأنَّ ، وليت ولعل) ؛ لأنَّ (إنَّ) تختص بكونها أم الباب[٥] ، فيجوز أن تعمل في الحال مثل (كأنَّ) بل هي أولى بالعمل منها لكونها أم الباب .

وردَّ السمين على العكبري في قوله بعدم إعمال (إنّ) في الحال : بأنَّ القياس يقتضي عمل الحال في (إنَّ) قياسًا على أخواتها (كأنَّ ، وليت ، ولعل) .

---

(١) ينظر: الخصائص ٢٧٧/٢، ٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ١٠/٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ١٠/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١٦٨/٤، والأصول ٢١٨/١ ، والتبيان ٧٨٢/٢ ، والتذييل ١٠١/٩.

(٤) التذييل ١٠١/٩.

(٥) الدر المصون ١٧٠/٧.

قال : " قوله تعالى : ﴿ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ﴾ [١] يجوز في هذه الجملةِ أن تكونَ مستأنفةً وهو الظاهرُ، ويجوز أن تكونَ خبراً ثانياً، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من (جهنم) ؛ لأنَّ (إنَّ) لا تعملُ في الحال ، قاله أبو البقاء ، وقياسُ ما ذكروه في (ليت وكأنَّ ولعلَّ) مِنْ أخواتها ، مِنْ عملِها في الحال ؛ لأنها بمعنى تَمَنَّيْتُ وشَبَّهْتُ وترجَّيْتُ : أن تعمل فيها (إنَّ) أيضًا؛ لأنها بمعنى أكَّدْتُ، ولذلك عَمِلَتْ عَمَلَ الفعلِ ، وهي أصلُ البابِ [٢] ".

المبحث الرابع

مسائل فِي بَابِ التَّوَابِعِ

(٢٠) مجيء (أو) بمعنى الواو مع (سيان) :

نص التذكرة القصرية :

(١) من الآية ٤٤ سورة الحجر .

(٢) الدر المصون ٧/١٧٠.

قال البغدادي بعد أن ذكر كلام ابن جني في تدريج اللغة [١] :" وَقد أَخذ هَذَا من كَلَام أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية : إِنَّمَا جَازَ (أَو) مَعَ سيان اتساعًا ؛ وَذَلِكَ أَنهم لما رَأَوْا أَن (أَو) يجمع بهَا مَا قبلهَا ، وَمَا بعْدهَا كَمَا جمع بِالْوَاو ، وَإِن كَانَ الْمَعْنى مُخْتَلفًا شبهوه بهَا[٢] ، فَعَطَفُوا بهَا فِي هَذَا الْموضع كَمَا يُعْطف بِالْوَاو ، وَكَذَلِكَ الْعلم بِأَن هَذَا الْموضع يَقْتَضِي اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وَلَا يقْتَصر فِيهِ على أحد الاسمين انْتهى [٣] ".

الدراسة

سيان: تثنية (سي) ومعناه : مستو بمعنى مثل ، ويجيء معها (أو) بمعنى الواو اتساعًا ، تقول : سيان زيدٌ أو عمرٌو ، بمعنى سيان زيدٌ وعمرٌو ، أي: لمطلق الجمع ؛ لأن سواء ، وسيين يطلبان شيئين ، فلو جعلت (أو) لأحد الشيئين – كما هو معناها الأصلي ـ لكان المعنى: سيّان أحدهما ، وهذا مستحيل ، والذي حسّن استخدام (أو) بمعنى الواو ، لأننا نقول: (إقرأ الفقه أو الحديث) ويجوز الجمع بينهما، فيقرأ العلمين معًا [٤] ، نصُّ الفارسي في التذكرة القصرية على ذلك ، ونقل ذلك البغدادي عنه في الخزانة ، ونصَّ الفارسي في المسائل البصريات على ذلك.

---

(١) قال ابن جني : "وذلك أن يشبه شيء شيئًا من موضع فيمضى حكمه على حكم الأول ثم يرقى منه إلى غيره ، فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين ، ولو جالسهما جميعًا لكان مصيبًا مطيعًا لا مخالفًا وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين " الخصائص ٣٤٩/١ .

(٢) يعني : الواو .

(٣) الخزانة ١٣٦/٥.

(٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤١/١ ، ١٤٢،وشرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢، والخزانة ٧١/١١.

قال :" إنما جاز بـ (أوْ) اتساعًا، وذلك أنهم لما رأوا (أوْ) يجمعُ بها ما بعدها وما قبلها كما جمع ذلك بالواو وإن كان المعنى مختلفًا شبهوها بها، فعطفوا بها في هذا الموضع كما يعطف بالواو، وأكدَ ذلك العلمُ بأن الموضع يقتضي اثنين فصاعدًا ، ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين [١] " وهذا من التدرج اللغوي في الأحكام .

ووافق الفارسي على ذلك كثيرٌ من النحويين منهم : ابن جني ، والرضي ، والبغدادي[٢] .

وحكم ابن يعيش على دخول مجيء (أو) بعد (سيان) بمعنى (الواو) بأنه من الشاذ [٣].

قال عند قول الشاعر[٤] :

فسِيّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءُ بِمثلِهِ ∴ وقد يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذليلُ المُسَيَّرُ

فإنّه استعمل (أوْ) ههنا بمعنى الواو، وهو من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه ، والذي أنّسه بذلك أنّه رآها في الإباحة ، نحوِ: (جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ) ، تُبيح مجالستَهما ، فتَدرّج إلى استعمالها في مواضع الواو ألبتّة [٥] ".

والذي أراه راجحًا هو جواز مجيء (أو) بمعنى الواو مع (سيان) من غير شذوذ ، وذلك لأنَّ كثيرًا من النحويين أجازوا مجيئها بمعنى الواو مطلقًا من هؤلاء

---

(١) المسائل البصريات ٧٢٦/١.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٤٩/١، ٣٥٠، وشرح الكافية للرضي ٤١٠/٢، والخزانة ١٣٤/٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥، ٨، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٨٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وبلا نسبة في : الخصائص ٣٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٥.
الشاهد فيه : قوله : فسِيّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءُ بِمثلِه ، حيث جاءت (أو) بعد (سيان) وهو عند النحويين من الشاذ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧،٨/٥ .

النحاة : قطرب [١] ، والجرمي[٢] ، وابن قتيبة [٣] ، ونسب إلى أبي زيد الأنصاري[٤] ، والأخفش [٥] ، فمجيئها مع سيان أولى وهو من باب التدرج اللغوي في الاحكام المشابهة في المعنى كما نصّ على ذلك ابن جني، وجاء في قراءة جعفر بن محمد [٦] لقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَيَزِيدُونَ) [٧] وهو شاهد على مجيء (أو) بمعنى (الواو) .

(٢١) نوع الفاء في (فعند) وفي (فاجزعي) في قول النمر بن تولب [٨] :

لا تَجْزَعِي إن مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ∴ فَإِذَا هَلَكتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي : " وَقَوله فَعِنْدَ ذَلِك فاجزعي ... قَالَ أَبُو عَليّ فِي الْمسَائِل القصرية الْفَاء الأولى زَائِدَة ، وَالثَّانِية فَاء الْجَزَاء ثمَّ قَالَ : أجعَل الزَّائِدَة أَيهمَا شِئْت [٩] ".

الدراسة

(١) ينظر: الخصائص ٤٦١/٢ ، وأمالى المرتضي ٥٨/٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٢٣ ، وارتشاف الضرب ١٩٩١/٤.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٥٤٣.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٦٥٨/١٥ ، ولسان العرب ٥٤/١٤ (أو) ولم أجده في النوادر.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣ ، والارتشاف ١٩٩١/٤ .

(٦) ينظر القراءة في : المحتسب ٢٢٧/٢ .

(٧) قراءة من سورة الصافات آية ١٤٧.

(٨) البيت من الكامل للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، والكتاب ١٣٤/١، وشرح المفصل لابن لابن يعيش ٢١٨/١ .

(٩) الخزانة ٣١٥/١.

اختلف النحويون في نوع الفاء الداخلة على الظرف (عند) والفاء في قوله : (فاجزعي) فذهب بعض النحويين منهم الفارسي في أحد قوليه في المسائل القصرية [١]، والملك المؤيد [٢] ، والصبان ، والعيني [٣] أن الفاء الداخلة على (عند عند) زائدة ، والفاء الداخلة على (فاجزعي) جواب الشرط [٤] ، وذهب سيبويه إلى إلى أن الفاء الداخلة على (عند) جواب (إذا) ، والفاء الداخلة على : (فاجزعي) عاطفة جملة أمرية على جملة خبرية [٥] ، أي : فأنتِ عند ذلك فاجزعي، وذلك جائز لاشتراكهما في مسمى الجملة [٦] ، وأجاز الفارسي في قوله الآخر في المسائل المسائل القصرية [٧] ، والمسائل البصريات[٨]، وابن فضال المجاشعي[٩] والعكبري

(١) ينظر: الخزانة ٣١٥/١.

(٢) هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه الأيوبي ، الملقب بالملك المؤيد ، له في النحو : كتاب الكُنَّاش ، وكتاب الوافية شرح الكافية ، توفى سنة ٧٣٢هـ ينظر في ترجمته : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤٤١/١، و الأعلام ٣١٩/١.

(٣) ينظر: الكناش للملك المؤيد ١٤٩/١، ١٠٣/٢، وحاشية الصبان ١٤٠/٣.، والمقاصد النحوية ٩٨٥/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص ٧٢، وحاشية الصبان ١٤٠/٣، والمقاصد النحوية ٩٨٥/٢.

(٥) لأن سيبويه لا يثبت زيادة الفاء في الخبر وقد زيدت في هذا البيت للضرورة . ينظر الكتاب الكتاب ١/ ١٣٨ ، والكناش ١٤٩/١.

(٦) ينظر: الكتاب ١٣٤/١ وما بعدها ، والمقاصد النحوية ٩٨٥/٢.

(٧) ينظر: الخزانة ٣١٥/١.

(٨) ينظر : المسائل البصريات ٨٩٩/٢.

(٩) ينظر: النكت في القرآن ص ١٦١.

والعكبري [١] ، أن تكون الزائدة هي الأولى أو الثانية ؛ لأن (إذا) إنما يقتضي جوابًا واحدًا .

قال ابن فضّال المجاشعي : "لابد أن يكون إحدى الفائين هاهنا زائدة؛ لأن (إذا) إنما يقتضي جوابًا واحدًا ، وإن شئت أن تقول : دخلت الفاء؛ لأن فيه معنى الجزاء [٢] ".

والذي أراه راجحًا هو جواز أن تكون الفاء الزائدة هي فاء (عند) والفاء في (فاجزعي) جواب الشرط ، وذلك لأنَّ زيادة الفاء في (عند) يحتاج إلى تأويل ، أي : فأنت عند ذلك فاجزعي[٣] ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

(٢٢) وُقُوع الْجُمْلَة الشّرطِيَّة بعد (ولَكِن) :

قال طرفة بن العبد [٤] :

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ∴ وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أَرْفُدِ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي نقلًا عن أبي علي في التذكرة القصرية : " قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْله : وَلَكِن مَتى يسترفد الْقَوْم أرفد تَقْدِيره : وَلَكِن أَنا [٥] ، إِن قيل : هَذَا لم يحْتَج إِلَى الضَّمِير ؛ لِأَن (لَكِن) إِنَّمَا تشبه الْفِعْل إِذا كَانَت ثَقِيلَة ، فَإِذا خففت زَالَ عَنْهَا

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٢/١.

(٢) النكت في القرآن ص ١٦١.

(٣) ينظر : الكنَّاش ١٤٩/١.

(٤) البيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٩، الكتاب ٧٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤.

اللغة : التلعة : ما ارتفع من مسيل الماء، وانخفض عن الجبال أو قرار الأرض ، الرفد : الإعانة ، والاسترفاد: الاستعانة .

(٥) ينظر: الكتاب ٧٨/٣.

شبه الْفِعْل ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك صلحت للجملتين ، وَإِذا صلحت لَهما لم تحتج إِلَى ضمير قيل: (لَكِن) لما فِيهَا من معنى الِاسْتِدْرَاك لم يزل عَنْهَا معنى الْفِعْل فاحتيج إِلَى الضَّمِير فِيهَا ، وَهَذَا عِنْدِي إِنَّمَا يجب إِذا دخل حرف الْعَطف عَلَيْهِ نَحْو: (وَلَكِن) الَّتِي فِي الْبَيْت ؛ لِأَن حرف الْعَطف إِذا دخل عَلَيْهَا خلصت لمعناها وَخرجت من الْعَطف ، وَإِذا لم يدْخل عَلَيْهَا حرف الْعَطف كَانَت للْعَطْف فَلم يحْتَج فِي وُقُوع الْجَزَاء بعْدهَا إِلَى إِضْمَار كَمَا لَا يحْتَاج فِي حُرُوف الْعَطف إِلَى ذَلِك [١] .

الدراسة

أورد البغدادي نص التذكرة القصرية ، وهو شاهد على وُقُوع الْجُمْلَة الشّرطِيَّة بعد (ولَكِن) لكَونهَا لَا تغير معنى الْجُمْلَة ، وشرط جَوَاز وُقُوع أَدَاة الشَّرْط بعد (لَكِن) تَقْدِير الضَّمِير بَينهمَا ، وَحِينَئِذٍ لَا ضَرُورَة فِيهِ بل هُوَ حسن للفصل ، وَإِن لم يقدر الضَّمِير فَلَا يجوز وُقُوع الأداة بعد (لَكِن) إِلَّا فِي الشّعْر، وهو مذهب سيبويه قال : "وتقول: ما أنا ببخيلٍ ولكن إن تأتني أعطك، جاز هذا وحسن ؛ لأنّك قد تضمرها هنا كما تضمر في (إذا) [٢] " وإنما لم تدخل (لكن) على الفعل لكونها تشبه الْفِعْل فَلَا تدخل عَلَيْهِ ، وَبَيَان كَونهَا دَاخِلَة عَلَيْهِ في البيت ، أَن (مَتى) مَنْصُوبَة بِفعل الشَّرْط[٣] .

وذكر ابن هشام أَنَّ الْفَارِسِي ردَّ رأي سيبويه : بِأَن الْمُشبه بِالْفِعْلِ هُوَ (لَكِن) الْمُشَدّدَة لَا المخففة وَلِهَذَا لم تعْمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء ، وَقيل :

(١) الخزانة ٦٦/٩، ٦٧.

(٢) الكتاب ٧٧/٣، ٧٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص ٧٩٠، وتمهيد القواعد ٤٣٧٣/٩.

إِنَّمَا يحْتَاج إِلَى التَّقْدِير إِذا دخلت عَلَيْهَا الْوَاو ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تُخَلِّص لمعناها وَتخرج عَن الْعَطف [١] .

المبحث الخامس

مسائل فِي بِابَي حُرُوْف الْجَرِّ وَالْإِضَافَةِ

(٢٣) حذف حرف الجر و بقاء عمله :

قال الفرزدق [١] :

(١) مغني اللبيب ص ٧٩٠.

أَشارتْ كُليبٌ بالأَكفّ الأَصابعُ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" أشارت كُلَيْب بالأكف الْأَصَابِع على أَن بَقَاء عمل حرف الْجَرّ بعد حذفه شَاذ ، وَعند ابْن عُصْفُور[٢] ضَرُورَة وَالتَّقْدِير: أشارت إِلَى كُلَيْب وَكَانَ الْقيَاس النصب بعد حذف الْجَار[٣] ، وَقد رَأَيْته فِي ديوانه وَفِي المناقضات مَنْصُوبًا[٤] ، وأنشده أَبُو عَليّ الْفَارِسِي فِي التَّذْكِرَة القصرية بِالرَّفْع[٥] ".

الدراسة

نقل البغدادي عن الفارسي في التذكرة القصرية أنه روى بيت الفرزدق بالرفع ، وهي إحدى روايات البيت ، ورواها أيضًا ابن حبيب بالرفع كما نصَّ على ذلك السيوطي[٦] ، وتوجيه الرواية أنَّ (كليب) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: هذه كليبٌ ، ورواية الكسر على حذف الجار وإبقاء عمله ، أي إلى كليب ، وَكَانَ الْقيَاس النصب بعد حذف الجَار، وبعض النحويين حمل حذف حرف الجر وبقاء عمله على الشذوذ [٧]، أوالضرورة [١] .

---

(١) عجز بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ص ٣٦٢ ، و الكتاب ٣٩ ، والخزانة٩/١١٣، وصدره :

إذا قيلَ أيٌّ النّاسِ شَرٌّ قبيلةٍ

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٤.

(٣) لأنّ النحاة إذا حذفوا حرفَ الجر نَصَبُوا .

(٤) في شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه) (أشارت كليبٌ) بالرفع . ينظر: شرح النقائض ٨٢٨/٣.

(٥) الخزانة ١١٣/٩.

(٦) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ١٤/١.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٢٣/٢، وأوضح المسالك ١٥٨/٢، والأشموني ٤٤٠/١.

وأجاز الأخفش الأصغر اطراد حذف حرف الجر ، والنصب فيما لا لَبْسَ فيه إذا كان الفعل يتعدّى إلى اثنين أحدهما بنفسه ، والآخر بواسطة حرف الجرّ: إنْ تعيّن الحرف ، وتعين موضعه ، كقول الشاعر[٢] :

نَجِنٌّ فَتَنْبُدي ما بِها مِنْ صَبابَةٍ ∴ وَأُخْفي الَّذي لَوْلا الأُسى لَقَضانِي

أي:لقضى عليَّ [٣] ،وحمل الْأَخْفَش على ذَلِك :﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[٤] أَي: على سر أَي : نِكَاح وَكَذَلِكَ : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٥] أَي : على صراطك [٦] ".

وروى البغدادي النصب وهو ثقةٌ ، قال : " ويروى: أَشرت كليبًا أَي: رفعت [٧] " لأن حرف الجر إذا حُذِف انتصب ما بعده ، ولكنه غير مقيس ، ولذا أعرب السمين الحلبي قراءة النصب لـ (غشاوةً) [٨] في قوله : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ [٩] على حذف حرف الجر فانتصب ما بعده [١٠] .

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٤، والبحر المحيط ٣٨٦/٢، وهمع الهوامع ٤٦٨/٢، والخزانة ١١٣/٩.

(٢) البيت من الطويل لعروة بن حزام في : الخزانة ١٣٠/٨، وبلا نسبة في : إيضاح شواهد الإيضاح ١٨٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢، والجنى الداني ص٧٤ ، وليس في ديوانه .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢، وتعليق الفرائد ١٧/٥.

(٤) من الآية ٢٣٥ سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٦ سورة الأعراف .

(٦) مغني اللبيب ص ١٩٠.

(٧) الخزانة ١١٣/٩.

(٨) رواية للمفضل الضبيّ عن عاصم . ينظر: السبعة ص ١٤٠، ١٤١.

(٩) رواية من الآية ٧ سورة البقرة .

(١٠) الدر المصون ١١٢/١.

فالذي يتحصل أن البيت روي بثلاث روايات : رواية الجر وهي المشهورة ، ورواية الرفع هذه رواها الفارسي في التذكرة القصرية ، ونقلها ابن حبيب : جاء ذلك في شرح أبيات المغني للسيوطي ، وفي شرح أبيات نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة بن معمر المثنى[١] ، ورواية النصب وهي رواية البغدادي في الخزانة وهي الأصل إذا حُذِف حرف الجر أن ينصب ما بعده، وعليها جاء قول الشاعر[٢] : :

تَمُرُّونَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجوا ∴ كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرَامُ

أما رواية الجر فهي وإن كانت رواية الديوان ، إلا أنَّ حذف حرف الجر لا يجوز إلا في الشعر ندورًا، وأما رواية الرفع فهي وإن كانت متّجهة من ناحية التوجيه ، وثابتةٌ برواية الفارسي وابن حبيب لها إلا أنها تُعدُّ من الانفرادات في الرواية الشعرية .

(٢٤) الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف :

قال الأعشى [٣] :

---

(١) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ١٤/١، وشرح النقائض ٨٢٨/٣ .

(٢) البيت من الوافر ، لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ص ٢٧٨، وروايته : أتمضُون أتمضُون الرسومَ ولا تُحَيَّى ، ورواية الشاهد في : لسان العرب ١٦٥/٥ (م رر) ، واللمحة ٣٢٦/١.

الشّاهد فيه: (تمرّون الدّيار) حيث إنّ الفعل (تمرّون) قد تعدّى إلى المفعول (الدّيار) بحرف الجرّ الّذي حُذِف للضّرورة ؛ وأصله: تمرّون بالدّيار .

(٣) البيت من مجزوء الكامل للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩، والكتاب ١٧٩/١، والمفصل ص ١٣٢ .

إلا عُـــلالةَ أو بُـدا ∴ هةَ قارمٍ نَـهْدِ الجُزارهْ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي : " قَالَ أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصريّة : لَيْسَ من اعْترض فِي قَوْله: إلاّ علالة أَو بداهة قارح بأنّ الْمُضَاف إِلَيْهِ مَحْذُوف بدافع أَن يكون بِمَنْزِلَة مَا شبّهه بِهِ من قَوْله: (لله درّ الْيَوْم من لامها) ؛ لِأَنَّهُ قد ولي الْمُضَاف إِلَيْهِ ، وَإِذا وليه غَيره فِي اللَّفْظ فقد وَقع الْفَصْل بِهِ بَينهمَا كَمَا وَقع الْفَصْل بَينهمَا فِي اللَّفْظ فِي قَوْله: لله درّ الْيَوْم ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك فقد ساواه فِي الْقبْح للفصل الْوَاقِع بَينهمَا وَزَاد عَلَيْهِ فِيهِ أنّ الْمُضَاف هُنَا مَحْذُوف ، وَللَّه درّ الْيَوْم مَذْكُور فَلَا يَخْلُو الْأَمر من أَن يكون أَرَادَ الْمُضَاف إِلَيْهِ فَحَذفهُ لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ ، أَو أَرَادَ إضافته إِلَى الْمَذْكُور فِي اللَّفْظ وَفصل بَينهمَا بالمعطوف، وَكَيف كَانَت القصّة فالفصل حاصلٌ بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ ، وَاعْترض بِأَن قَالَ: لَو كَانَ على تَقْدِير الْإِضَافَة إِلَى قارح الظَّاهِر لَكَانَ إلاّ علالة أَو بداهة قارحٍ. ولَا يلْزم لِأَنَّهُ يجوز أَن يكون: إلاّ علالة قارح أَو بداهة قارح فَيظْهر الْمُضَاف إِلَيْهِ مَوضِع الْإِضْمَار فتحذفه من اللَّفْظ كَمَا جَازَ عِنْد خَالف سِيبَوَيْهِ [1] بِأَن يذكر (علالة) وَهُوَ يُرِيد الْإِضَافَة فيحذف الْمُضَاف ، وَله أَن

الشاهد فيه : قوله : (إلا علالة) أصله : إلا علالة قارحٍ أو بداهته ؛ فحذف من الثاني ما تكرر في الأول وهو الهاء ؛ ثم أخر سابجًا، وفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم معطوف على المضاف وهو قوله : (أو بداهة) ، وهذا مذهب سيبويه في جميع هذا النوع .

(١) من خالف سيبويه قال بأنه لا فصل في البيت ، والأصل : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ثم حذف المضاف إليه من الأول، ولا فصل على هذا الوجه في البيت بين مضاف ولا مضاف إليه .ينظر: المقاصد النحوية ٣/١٣٦٤.

يَقُول: إنّ تقديري الْحَذف أسوغ ولأنيّ أحذفه بعد أَن قد جرى ذكره وَحذف مَا جرى ذكره أسوغ لتقدّم الدّلَالَة عَلَيْهِ . انْتهى كَلَام أبي عَليّ [١] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية وذكر مذهبه وهو جواز الفصل بين المتضايفين باسم معطوف على المضاف ، وقول الشاعر : (إلا علالة) أصله : إلا علالة قارح أو بداهته ؛ فحذف من الثاني ما تكرر في الأول وهو الهاء كما قال تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [٢] ثم أخر قارحًا ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم معطوف على المضاف وهو قوله : (أو بداهة) وهذا مذهب سيبويه ، وابن جني[٣] ، وهذا جائز عندهم في ضرورة الشعر[٤] .

وذهب الفراء[٥] ، والمبرد ، وابن الحاجب ، وابن يعيش [٦] ، إلى منع الفصل وقالوا في بيت الأعشى: أصله : إلا علالة قارح ، أو بداهة قارح ، ثم حذف المضاف إليه من الأول ، ولا فصل على هذا الوجه في البيت بين مضاف ولا مضاف إليه [٧] .

(١) الخزانة ٤/ ٤٠٥.

(٢) من الآية ٤١ سورة الفرقان .

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٧٩، والخصائص ٢/٤٠٩ ، والإنصاف ٢/٣٥٥ ، وشرح الكافية ٢/٢٦٠ .

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٧٩ .

(٥) ينظر: المقاصد النحوية ٣/١٣٦٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/٢٢٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٨٧،

(٧) ينظر: المقاصد النحوية ٣/١٣٦٤.

وبيّن ابن فضال أن المبرد إنما أجاز ذلك الوجه . يعني : في البيت . ؛ لأن المعنى مفهوم ولذا لم يجز ذلك في قوله : ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [١] بلا تنوين على نية الإضافة ، قال :" .. إنما يحذف هذا وما أشبهه اكتفاء بالثاني من الأول ؛ لأن المعنى مفهوم وليس في (قبل وبعد) ما يدل على المضاف إليه، وفي هذين البيتين ما يدل على الإضافة [٢] ".

وكلا المذهبين فيه مخالفة للأصل ؛ أما مذهب المبرد فلأنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وأما مذهب سيبويه فلأنه فصل بين المتضايفين [٣] ، ومذهب سيبويه هنا أسهل ؛ لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف [٤] .

كما أنَّ لهذا المذهب نظائر يحمل عليها ، فإن أبا البركات الأنباري قد حكي أن العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم : "هو غلام . إن شاء الله . أخيك" . يريدون : هو غلام أخيك ، فأن يُفْصَلَ بالمفرد أسهل [٥] .

---

(١) من الآية ٤ سورة الروم .

(٢) النكت في القرآن ص ٣٨٨ .

(٣) ينظر: السابق ١٣٦٤/٣.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٣٢٢٣/٧.

(٥) ينظر : الدر المصون ١٦٦،١٦٧/٥.

(٢٥) إضافة الصدر إلى العجز في العدد المركب :

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي : " قَالَ أَبُو عَلـيّ فِـي التَّذْكِرَة القصرية : البغداديون [١] يجيزون خَمْسَةَ عشرٍ[٢]، فيضيفون وَأَنت تُرِيدُ بِهِ الْعدَد ، ويستشهدون بقول الشَّاعِر[٣] :

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ ∴ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وأصحابنا [٤] يمْنَعُونَ من ذَلِك إِذا أردْت بِهِ الْعدَد ، فَإِن سميته بِخَمْسَة عشر جَازَت الْإِضَافَة على قَول من قَالَ : مَعْدِيْكَرِب ، وَجَاز أَن لَا تضيف على حد من

---

(١) ينظر مذهبهم في : الخزانة ٤٣٠/٦.

(٢) وأجازه الكوفيون عدا الفراء . ينظر :الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتبيين ص ٤٣٢.

(٣) من الرجز ،أنشدهُ أبو ثروان العُكْلي للفراء في معاني القرآن ٣٤/٢ من دون نسبه ، ونسب في التصريح ٢/ ٤٦٤ لنُفَيْع بن طارق ، وظاهر كلام العيني في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٩٤ أنه ليس له ، وقد ورد في التذييل والتكميل (٤/ ٢٢٠) برواية : علق من عنائه ... ...

الشاهد فيه : قوله : (ثماني عشْرَةٍ) استشهد به الكوفيون على جواز إضافة النيف – وهو ثماني إلى العشرة . وهم يجيزون ذلك في الكلام .

(٤) يعني البصريين : ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٩/١، و الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتذييل ٣١٤/٩.

قَالَ : مَعْدِيكَرِب ؛ لِأَنَّهُ قد خرج عَن الْعدَد بِالتَّسْمِيَة [١] ، وأَجَازَ ذَاك أَبُو عمر[٢] فِي الفرخ [٣] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ،وذكر أنه موافق لجمهور البصريين[٤] ، والفراء [٥]، الذين يمنعون إضافة الصدر إلى العجز في العدد المركب ؛ لأن الإضافة تخرجهما من العددية إلى الاسمية ذكر الفراء ذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [٦] يقول :" فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوبًا فِي خفضه ورفعه . أي : مبنيًا على فتح الجزأين ـ وَذَلِكَ أَنَّهم جعلوا اسمين معروفين واحدًا ، فلم يضيفوا الأوَّل إلى الثاني فيخرجَ من معنى العدد [٧] " ولا تجوز إضافة أحدهما إلى الآخر عند الفراء إلا في ضرورة الشعر بشرط أن ينوي بإضافتهما الاسمية ، وليس عددًا مركبًا [٨] ، يقول الفراء

(١) هذه علة من منع إضافة نيف العشرة إليها وهم البصريون ، وتبعهم الفراء ، والفارسي في المسائل القصرية . ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/٢. ٣٤، والخزانة ٤٣٠/٦.

(٢) هو الجرمي ، وكتابه (الفرخ) وهو تعليق الكتاب لسيبويه ، قال الصفدي في وفيات الأعيان ٤٨٥/٢ : " وله في النحو كتاب جيد يعرف بـ " الفرخ "، معناه : فرخ كتاب سيبويه ".

(٣) الخزانة ٤٣٠/٦.

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٩/١، و الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٣٢، والتذييل والتكميل ٣١٤/٩.

(٥) ينظر : معاني القرآن ٣٢/٢ ،٣٣.

(٦) من الآية ٤ سورة يوسف .

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، ٣٣.

(٨) ينظر : النحو البصري في معاني القرآن للفراء د/ محمد عبد المجيد ص ١٥٧، والنحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء د/ كاظم إبراهيم كاظم ص ٤٦.

: " ولو نويت بِخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر فِي شعر لجازَ ، فقلت : ما رأيتُ خمسة عشرٍ قطُّ خيرًا منها ، لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد ... أنشدني الْعُكْليّ أَبُو ثرْوان :

كُلِّف من عَنائه وشِقْوتهْ ∴ بنتَ ثَماني عَشرةٍ من حِجَّتهْ (١) ".

فهذا عند الفراء خاصٌ بضرورة الشعر ، ولَا معنى لهَذِهِ الْإِضَافَة ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا بِمَعْنى (اللَّام) أَو (من) والنيف لَيْسَ للعشرة ، وَلَا مِنْهَا بل هُوَ زِيَادَة عَلَيْهَا (٢)، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولا ينبغي أن يحمل عليه القرآن ؛ لأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره كما ذكر إمام النحاة سيبويه (٣) .

وذهب الكوفيون (٤)، والبغداديون (٥) ، ووافقهم على ذلك الجرمي في الفرخ (٦)، إلى جواز إضافة الصدر إلى العجز في العدد المركب مطلقًا نحو : خمسةَ عشرٍ عشرٍ ، فيضيفون وَأَنت تُرِيدُ بِهِ الْعدَد .

وادعى ابن مالك الإجماع على عدم جواز إضافة الصدر إلى العجز في العدد المركب ، قال في التسهيل : " ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة الا في الشعر(٧) " .

ورُدَّ عليه بأنَّ هذه الدعوى ليست بصحيحة ؛ لأن غيره حكى عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره (١) .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٤/٢.

(٢) ينظر : الهمع ٢٥٦/٣.

(٣) ينظر : الكتاب ٢٦/١.

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٥٢/١ ، والتبيين ص ٤٣٢.

(٥) ينظر مذهبهم في : الخزانة ٤٣٠/٦.

(٦) ينظر: الخزانة ٤٣٠/٦.

(٧) التسهيل ص ١١٨.

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم الذين يجيزون إضافة إضافة الصدر إلى العجز في العدد المركب مطلقًا لمجيء في فصيح كلام العرب فقد قرأ أنس بن مالك [٢] قوله : (عَلَيْها تِسْعَةَ أَعْشُرَ) [٣] وروي عن العرب : (هذا خمسةُ عشرٍ، وخمسةُ عشرِكَ) بإضافة الصدر إلى العجز في العدد المركب مما يدل على جواز إضافته [٤] .

(٢٦) نوع إضافة (أفعل) التفضيل :

قال الحارث بن حلزة [٥] :

ملكٌ أضلع البريّة لَا يو ∴ جد فِيهَا لما لَدَيْهِ كفاء

نص التذكرة القصرية :

---

(١) ينظر: التصريح ٢/٢٧٦، والمقاصد النحوية ٤/١٩٩٥.

(٢) ينظر القراءاة في : المحتسب ٢/٣٣٨ .

(٣) قراءة من الآية ٣٠ سورة المدثر .

(٤) سورة المدثر آية ٣٠ ، وينظر القراءة في : المغني في القراءات للنوزاوازي ٤/١٨٥٤.

(٥) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة ديوانه ص ٢٩، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ٤٧٦، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٢.

اللغة : ملك أضلع البريّة : أَي: أشدّ الْبَرِيَّة إضطلاعًا لما يحمّل ، أَي : هُوَ أحمل النَّاس لما يحمل من أَمر وَنهي وَعَطَاء وَغير ذَلِك. والكفاء بِالْكَسْرِ: الْمثل والنظير يُقَال: فلَان كفاءٌ لفُلَان أَي: كفءٌ لَهُ وَنَظِير.

المعنى : لَيْسَ فِي الْبَرِيَّة أحدٌ يُكَافِئهُ وَلَا يَسْتَطِيع أَن يصنع مثل مَا يصنع من الْخَيْر .

الشاهد فيه : قوله : (ملك أضلع البرية) على أنّ إِضَافَة أفعل التَّفْضِيل عِنْد أبي بكر بن السرّاج وَمن تبعه لفظيّة لَا تفيد تعريفاً بِدَلِيل هَذَا الْبَيْت فإنّ أضلع البريّة وَقع نعتاً لملك وَهُوَ نكرَة فَلَو كَانَت تفِيد التَّعْرِيف لما صحّ وُقُوعه نعتًا لنكرة .

قال البغدادي :" قَالَ أَبُو عليّ فِي التَّذْكِرَة القصرّية : قَالَ أَبُو بكر[١] : فِي أفعل النَّاس نَحْو : أشرف النَّاس، وَأفضل الْقَوْم: إنّ هَذِه الْإِضَافَة فِي تَقْدِير الِانْفِصَال ؛ لأنّ مَا تضيفه من هَذَا الْقَبِيل يَنْبَغِي أَن يكون بعض مَا يُضَاف إِلَيْهِ بِدَلَالَة امْتنَاع (زيدٌ أفضلُ الْحَمِيْرِ) فَيجب أَن يقدّر الِانْفِصَال وإلاّ لم يجز لِئَلَّا تضيف الشَّيْء إِلَى نَفسه ، فَإِن قلت: فإنّ مَا يقدّر فِيهِ الإنْفِصَال نجد فِيهِ معنى الْفِعْل نَحْو: (ضَارب) وَلَيْسَ فِي أفعل معنى الْفِعْل قيل : هَذَا وإنّ قصّر عَن فَاعل فَإِن فِيهِ معنى الْفِعْل لنصبه الظّرْف فِي بَيت أَوْس[٢] : (أحْوج سَاعَة) ووصوله تَارَة بالحرف وَأُخْرَى بِنَفسِهِ نَحْو : أعلم بِمن وأعلم من وَهَذَا مِمَّا يختصّ بِالْفِعْلِ، فَإِن قلت: إِذا قدّرت فِيهِ الِانْفِصَال اقتصرت بِهِ على النكرَة كضارب زيد ، قَالَ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[٣] فَالْجَوَاب عِنْدِي نعم وَذَلِكَ قَوْله : ملك أضلع البريّة الْبَيْت ، وَأما قَوْله : ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ فَيكون مَقْطُوعًا أَي : هُوَ أحسن الْخَالِقِينَ ؛ لأنّه مَوضِع ثَنَاء [٤] ".

(١) هو ابن السراج ، وينظر رأيه في : الأصول ٦/٢.

(٢) يعني قول أوس بن حجر وهو من الطويل :

فإنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً ∴ إلى الصَّوْن من رَيْطٍ مُلاءٍ مُسَهَّمِ

ينظر: ديوانه ص ١٢١، والمسائل الحلبيات ص ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٢. والشاهد فيه : قوله : (أحوج ساعةً إلى الصون) حيث عمل اسم التفضيل ، وهو قوله : (أحوج) في الظرف (ساعة) ، وتعلَّق به الجار والمجرور (إلى الصون) .

(٣) من الآية ١٤ سورة المؤمنون .

(٤) الخزانة ٣٦١/٤، ٣٦٢ .

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، والذي وافق فيه ابن السراج ومن تبعه على أنّ إِضَافَة أفعل التَّفْضِيل لفظيّة لَا تفِيد تعريفًا بِدَلِيل هَذَا الْبَيْت (فإنّ أضلع البريّة) وَقع نعتًا لـ(ملك) وَهُوَ نكرَة ، فَلَو كَانَت تفِيد التَّعْرِيف لما صحّ وُقُوعه نعتًا لنكرة ، وينوى بها الانفصال ؛ لكونها تُضاف إلى جماعة هو أحدها ، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ لا يمكن أن يكون بعض الجملة المضاف إليها ، ولأن فيه معنى الفعل لنصبه الظرف ، وتقوى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر[١] .

وقد ذكر الفارسي رأيه هذا مصرحًا به في الإيضاح العضدي قال :" ولا يجوز: زيدٌ أفضلُ إخوته ؛ لأنك لما أضفت الإخوة إلى ضمير (زيد) أخرجته منهم بإضافتك إيَّاهُم إليه ، ولما خرج منهم لم يجز إضافته إليهم لخروجه عن جملتهم كما لا يجوز: زيدٌ أَفضلُ الحَمِيرِ ؛ لأنه ليس منها ، وأفعل هذا إنما يُضَافُ إلى شيء هو بعضه [٢] ".

قال الصبَّان : " إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، قال البعض : لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال ، إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول .. وفيه عندي نظرٌ ؛ لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر (كقائم الآن) و(مسود الوجه) في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول ، وحينئذٍ يوجه كون إضافة

(١) ينظر: همع الهوامع ٥٠٦/٢.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٧١.

أفعل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي: أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير[١] ".

وهذا المذهب نُسِب إلى الكوفيين[٢] ، وتبعهم عليه : ابن عصفور ، والشاطبي[٣] وغيرهم [٤] .

وذهب المالقي ، والجوجري ، والأشموني ، والشيخ خالد الأزهري ، والسيوطي[٥] ، إلى أنَّ إضافة أفعل التفضيل محضة ؛ لأنه ينعت بالمعرفة ، ونسب هذا المذهب للبصريين [٦]، وهو ظاهر مذهب سيبويه [٧] .

قال المالقي : " وذهب ابن السراج ، والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة ؛ لأنه ينعت بالمعرفة [٨] ".

وقد فصَّل العلامة الرضي حكم أفعل التفضيل من حيث نوع إضافته تفصيلًا جيدًا فقال : " ومما اختلف فيه هل إضافته محضة أم لا ؟ أفعل التفضيل ، فنقول

---

(١) حاشية الصبان ٣٦٤/٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٥٠٦/٢.

(٣) ينظر: المقرب لابن عصفور ص ٢٠٩، والمقاصد الشافية ٥٩٠/٤.

(٤) نسبه الشيخ خالد في التصريح ٦٧٩/١ إلى الأكثرين ، قال : "اسم التفضيل نحو : (أفضل القوم) فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافًا لابن السراج ، والفارسي ، وأبي البقاء ، والكوفيين، وجماعة من المتأخرين كالجزولي ، وابن أبي الربيع ، وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وقال : إنه الصحيح بدليل قولهم : (مررت برجل أفضل القوم) ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ".

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٧٨٧/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٨١/٢ ، ٥٨٢، وشرح الأشموني ١٢٧/٢، والتصريح ٦٧٩/١ ، وهمع الهوامع

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢٩/٤.

(٧) ينظر: الكتاب ١١٣/٢.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٧٨٧/٢.

:هو في حال الإضافة على ضربين : أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي عليها لفظ المضاف إليه ، وثانيهما لا يُراد به ذلك والمقصود ههنا أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف ، فعند ابن السراج ، وعبد القاهر ، وأبي علي الجزولي هب غير محضة ؟ لكونها بمعنى (من) والجار والمجرور في محل نصب ، بأنه مفعول (أفضل) كما لوظهر من نحو : أفضل القوم ، فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو : ضارب زيد ، مثل : أفضل من القوم ، فمن لابتداء الغاية ظهرت أو قُدِّرت .. ثم قال ودليل تنكيره قول الشاعر :

ملكٌ أضلع البريّة لَا يو ∴ جد فِيهَا لما لَدَيْهِ كفاء

....." [1].

والذي أراه راجحًا هو أن إضافة أفعل التفضيل محضة ، وهي تفيد معنى الاختصاص ؛ لأنه لم يحفظ عن العرب ووروده حَالًا ، وَلَا تمييزًا ، وَلَا بعد رب ، وأل ، كما أنهم لا يقولون : هَذَا زيد أسودَ النَّاس بالنصب على الحال ؛ لِأَن الْحَال لَا يكون إِلَّا نكرَة [2] .

(١) شرح الكافية للرضي ٢٨٨/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١١٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٢/٢، والهمع ٥٠٦/٢.

المبحث السادس

مسائل في باب الممنوع من الصرف

(٢٧) صرف (سبحان) :

قال الشاعر [١] :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحاناً نَعُوذُ بِه ∴ وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" وَقَالَ ابْن خلف : قَوْله: سبحانًا فِيهِ وَجْهَان: يجوز أَن يكون نكرَة فَصَرفهُ وَيجوز أَن يكون صرفه للضَّرُورَة ، انْتهى. وَهَذَا من كَلَام أبي عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية قَالَ :" سبحانًا يحْتَمل وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون هُوَ الَّذِي كَانَ يضيفه فِي سُبْحَانَهُ ، وَيجوز أَن يكون معرفَة فِي الأَصْل ثمَّ نُكِّرَ كزيد من الزيدين ، وَجَاز إِفْرَاد سُبْحَانَ وَإِن لم يسْتَعْمل ذَلِك فِي الْكَلَام فجَاء فِي الشّعْر كَمَا اسْتعْمل الْعلم فِي قَوْله [٢] : سُبْحَانَ من عَلْقَمَة الفاخر [٣] ".

---

(١) البيت من البسيط ، لورقة بن نوفل في : في الخزانة ٣٨٩/٣، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في : الكتاب ٣٢٦/١، النكت في القرآن ص ١٢٨، وهو في ملحق ديوانه ص ١٦١.

(٢) يعني قول الأعشى :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ∴ سُبْحَانَ مِن علْقَمةَ الفَاخِرِ

والبيت من السريع ، في الديوان ١٩٣، وهو من شواهد سيبويه ٣٢٤/١ منسوباً له ، والمقتضب ٢١٨/٣ ،وتاج العروس ٤٤٦/٦ (سبح) .

(٣) الخزانة ٢٣٧/٧.

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، وذكر تأثر ابن خلف به في أنَّ (سُبحانًا) في البيت جاء مُنكَّرًا ، وفيه وجهان للصرف :

الوجه الأول : يجوز أَن يكون نكرَة فَصَرفهُ إذ لم يُضَف فتُرك صرفُه ، فقيل: (سبحانَ من زيدٍ) كأنّه جُعل عَلَمًا على معنَى البراءة وهذا مذهب المبرد ، وأبي علي الفارسي في الحجة ، وابن جني ، والزمخشري ، والعكبري ، وابن مالك ، وأبي حيان [١] .

قال المبرد :" فَأَما قَوْلهم : سُبْحَانَ الله فتأويله : بَرَاءَة الله من السوء ، وَهُوَ فى مَوضِع الْمصدر، وَلَيْسَ مِنْهُ فعل فَإِنَّمَا حَده الْإِضَافَة إِلَى الله ﷻ وَهُوَ معرفَة وَتَقْدِيره – إِذا مثلته فعلاً : تسبيحًا لله فَإِن حذفت الْمُضَاف إِلَيْهِ من سُبْحَانَ لم ينْصَرف ؛ لِأَنَّهُ معرفَة ، وَإِنَّمَا نكرته بِالْإِضَافَة ؛ ليَكُون معرفَة بالمضاف إِلَيْهِ [٢] .

والوجه الثاني : يجوز أَن يكون معرفَة فِي الأَصْل ، ثمَّ نُكِّرَ كزيدٍ من الزيدين[٣] ، وصُرِفَ في الشعر للضرورة كما يُصْرف العلم ، قال الفارسي في البصريات:" فأما ما نوِّن من قوله : (ثم سبحانًا يعود له) فعلى ضربين : يجوز أن يكون نكرة ، كما

---

(١) ينظر : المقتضب٣/٢١٧، الحجة للفارسي ١٥١/٢ ، والخصائص ١٩٩/٢ ، والمفصل ص ٥٧ ، والتبيان ٤٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٢، والبحر المحيط ٢٤٤/١ .

(٢) المقتضب ٢١٧/٣ .

(٣) قال الإسفراييني : وطريق تنكير العلم أن يتأول بواحد من الأمّة المسماة به نحو : (هذا زيدٌ، ورأيتُ زيدًا آخَرَ) أو يكون صاحبه قد اشتهرَ بمعني من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال علي ذلك المعني نحو قولهم : (لكل فرعون موسى) ينظر: اللباب في علم الإعراب للإسفراييني ص ٥٣.

قال بعضهم: (هذا ابن عِرسٍ مُقبلٌ) وكما تقول : (زيدُنا) .. فلما نُكِّرَ صُرِفَ ، فهذا شائع مقيس ، وإن شئت قلت: صرفه في الشعر .. [١] ".

وتبع الفارسي على جواز الوجهين : السيرافي ، ابن يعيش ، والسيوطي[٢] ، واقتصر على الوجه الثاني: ابن فضال المجاشعي ، وتلميذه ابن الشجري [٣] .

قال السيرافي : " (سبحانًا) فيه وجهان ؛ أحدهما: أن يكون نوّن للضرورة كما يُصرف ما لا ينصرف في الشعر ، والآخر أن يكون نكرة [٤] ".

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو جواز الوجهين على السواء لأن كلًا منهما وارد في المسألة ، ومن أجاز وجهًا واحدًا في المسألة لم يُنكر على الآخر فهذا سيبويه وإن قال بالوجه الأول [٥] وهو أنَّ (سُبحانًا) صُرِف ؛ لأنه نكرةً ثم عُرِّف إذ لم يُضف ، قال بالضرورة أيضًا لما جاء البيت قال : "وقد جاء سُبْحانَ منوَّنا مفرَدًا فى الشعر [٦] " ثم ذكر البيت .

(١) المسائل البصريات ٤١٣/١، ٤١٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٠٤/١ .

(٣) ينظر: النكت في القرآن ص ١٢٨، وأمالي ابن الشجري ٥٧٨/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٤/١، شرح الفصل لابن يعيش ١٢١/١، وهمع الهوامع ١١٥/٢.

(٥) ينظر : الكتاب ٣٢٤/١.

(٦) السابق ٣٢٦/١.

(٢٨) عِلَةُ مَنْع (إبْلِيْس) من الصَرْفِ :

نص التذكرة القصرية :

قال ناظر الجيش :" رد أبو علي في القصريات على أحمد بن يحيى [١] ما ادّعاه من أن إبليس من : أبلس وأنه مسمى بذلك لانقطاع رجائه من الله تعالى، فقال : هذا لا يصح ؛ لأنه غير معروف وليس بمؤنث[٢] " [٣] .

الدراسة

ذكر ناظر الجيش ردَّ الفارسي في التذكرة القصرية على أبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب ، وهو أنَّ إبليس اسمٌ عربيٌ مشتق من (أبْلَسَ) أو من (الإبلاس) ولم ينصرف ، للتعريف ولأنه لا نظير له في أسماء العرب[٤] ، وردَّهُ الفارسي بأنَّ هذا لا يصح ؛ لأنه غير معروف وليس بمؤنث ، وتابعه في هذا الرد تلميذه ابن جني ، والجواليقي ، والعكبري ، والمنتجب الهمذاني ، والسمين الحلبي، وابن عادل[٥] ، و(إبليس) عندهم علم أعجمي الأصل، منع من الصرف للعلمية والعجمة والعجمة .

---

(١) لم أعثر عليه في مجالسه .

(٢) لأن المؤنث يمنع من الصرف على الإطلاق إذا كان بالتاء سواءٌ أكان مؤنثًا حقيقي التأنيث نحو : فاطمة وعائشة ، أو مسمىً به نحو : طلحة وحمزة ، وإذا زاد على ثلاثة أحرف نحو : زينب وسعاد فإنه يمنع من الصرف على الإطلاق .

(٣) تمهيد القواعد ٤٠٠٣/٨، ٤٠٠٤.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي٢٩٥/١ ، وروح المعاني للآلوسي ٢١٠/١.

(٥) ينظر: المنصف ١٢٨/١، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي ص ٧١، واللباب في علل البناء والإعراب ٥١٧/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٢٢٨/١، والدر المصون ٢٧٦/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٤٠/١.

قال الفارسي في الحلبيات : " وكذلك (إبليس) ليس من قوله : ﴿يُبۡلِسُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [١] ؛ لأنه لو كان لصُرِف ؛ ألا ترى انك لوسميت بـ(إخريط) و(إجفيل) رجلًا لصرفته في المعرفة [٢] "

وقال الجواليقي :" وإبليس ليس بعربي ، وإن وافق "أبلس الرجل" : إذا انقطعت حجته ، إذ لو كان منه لصُرِفَ ، ألا ترى أنك لو سميت رجلًا : بـ (إحريض) و(إجفيل) لصرفته في المعرفة " [٣].

وردَّ ناظر الجيش عن ثعلب قائلًا :" على أن أحمد بن يحيى يمكن أن يعتقد في إبليس أنه عربي ولذلك اشتقه من: أبلس وامتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة من حيث إنه قلّت التسمية به [٤] ".

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو أنَّ إبليس علم أعجمي ، ولم ينصرف للعلمية والعجمة وهو ما ذهب إليه الفارسي في التذكرة القصرية ؛ لأنَّ (إبليس) قد جاء في القرآن الكريم ممنوعًا من الصرف ، ولو كان عربيًا لكان فيه سبب واحد لمنعه من الصرف وهو التعريف ، وكان منصرفًا ، فامتناعه من الصرف دليل على العجمة [٥] .

---

(١) من الآية ١٢ سورة الروم .

(٢) الحلبيات ص ٣٥٢.

(٣) المُعَرَّب للجواليقي ٧١.

(٤) تمهيد القواعد ٤٠٠٤/٨.

(٥) ينظر: المُعرَّب للجواليقي ٧١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٩٥/١.

المبحث السابع

مسائل فِي بَاب إِعْرَابِ الْفِعْلِ ، و ما يَعْمَلُ عَمَلَه

(٢٩) إضمار (أنْ) من غير بدل في قول طرفة (١) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ∴ وأَن أَشهد اللَّذَّات هل أَنت مُخْلِدِي

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" وَفِي التَّذْكِرَة القصرية وَهِي أسئلة من أبي الطّيب مُحَمَّد بن طوسي الْمَعْرُوف بالقصري وأجوبة من شَيْخه أبي عَليّ الْفَارِسِي قَالَ: سَأَلت أَبَا عَليّ عَن (أحْضُرَ الوَغَى) أَي شيءٍ مَوْضِعه فَقَالَ: نصبٌ وَهُوَ يُرِيد حَاضرًا ، فَقلت: كَيفَ يجوز أَن يكون حَالًا وَإِنَّمَا الْحُضُور مزجورٌ عَنهُ لَا عَن غَيره ، فَقَالَ: قد يجوز أَن يكون لم يذكر المزجور عَنهُ ، فَقلت: قد فهمنا من قَوْله : (أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى) قد نَهَاهُ عَن حُضُور الوغى ، قَالَ: صير أَن يفهم مِنْهُ هَذَا وَإِن كَانَ ذَلِك لَا يفهم مِنْهُ إِذا قدرته بِقَوْلِك : حَاضرًا ، قلت: فَإِن الْحُضُور لم يَقع وَنحن نعلم

(١) البيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٣ وروايته : (أَلَا أَيُّهَذَا اللائمي) ، والكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢، وعلل النحو لابن الورَّاق ص ٤٤٢ ، وفي (أَحْضُر الوَغَى) روايتان : الرفع على الأصل ، والنصب على إضمار (أن) ، وهو شاذ ، والأصل أنَّ (أنْ) إذا حذف أن يبقى الفعل مرفوعًا ، يقول الأنباري : " ذهب الكوفيين إلى أنَّ (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل" الإنصاف ٤٥٦/٢.

أَنه مَا نَهَاهُ وَقد حضر ، قَالَ: هَذَا مثل قَوْلك: هَذَا صَاحب صقر صائدًا بِهِ غَدًا [١] ، قلت: فَمَا الْحَاجة إِلَى أَن قدرته حَالًا، قَالَ: ليتعلق بِمَا قبله ، وَإِلَّا فَلَا سَبِيل إِلَى تعلقه بِمَا قبله إِلَّا على هَذَا الْوَجْه [٢] ".

الدراسة

أورد البغدادي نصَّ التذكرة القصرية في معرض حديثه عن الأوجه الجائزة في إعراب البيت ، وفي قول طرفة : (أَحْضُر الوَغَى) روايتان : الرفع على الأصل والمراد (أن أحضرَ الوغى) فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل ؛ لأنَّ الْأَفْعَال لَا تضمر عواملها فَإِذا حُذِفَت رفع الْفِعْل وَكَانَ دَالًا على مصدره [٣] ، وهو مذهب البصريين [٤] .

واستدلوا على مذهبهم بأنه لا يجوز إعمال (أن) مضمرةً ؛ لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مضمرةً من غير بدل ، والذي يدل على ذلك أنَّ (أنَّ) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ، وإذا كانت (أَنَّ) المشددة لا تعمل مع الحذف فأنِ الخفيفة أولى أن لا تعمل [٥] .

---

(١) اتفق النحاة على صحة مجيء الحال المقدرة في نحو : (مَرَرْت بِرَجُل مَعَه صقر صائدًا بِهِ غَدًا) أَي : مُقَدرًا الصَّيْد بِهِ غَدًا . ينظر: الكتاب ٥٢/٢، والأصول ٢٦٨/٢، ومغني اللبيب ص ١٣٠.

(٢) الخزانة ٥٠٧/٨، ٥٠٨ .

(٣) ينظر: المقتضب ١٣٦/٢، والأصول ١٧٦/٢، ١٧٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٩/٣ ، والإنصاف ٤٥٦/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف ٤٥٨/٢.

وأجاز الكوفيون النصب بإضمار (أن) لأنهم يُجوِّزون عمل (أنْ) مع حذفها من غير بدل[١] .

واستدلوا على مذهبهم بقول طرفة السابق ، وبقراءة عبد الله بن مسعود[٢] : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ } [٣] فنصب (لا تَعْبُدُواَ) بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف [٤] .

وردَّ البصريون أدلة الكوفيين بأنَّ الفعل في (لا تَعْبُدُواَ) مجزوم بـ(لا) الناهية ، والرواية في البيت بالرفع ، وهي الرواية الصحيحة عندهم[٥] .

وذهب أبو علي الفارسي أن (أُحضُر الوغي) في موضع نصب على الحال، أي : حاضرًا ، والذي يُقدِّر وجود معنى الْحَال هُوَ صَاحبهَا كالمرور بِهِ فِي قَوْلك : مَرَرْت بِرَجُلٍ مَعَه صقرٌ صائدًا بِهِ غَدًا ، أَي : مُقَدرًا حَال الْمُرُور بِهِ أَن يصيد بِهِ غَدًا، وهو بذلك موافق لمذهب البصريين ، وقد صرَّح به في المسائل القصرية ، والمسائل المنثورة قال بعد أن ذكر بيت طرفة :" فلما حذف (أن) صار الفعل في موضع الحال [٦] " .

ووصف أبو علي نصب (أحْضُر الوَغَى) بأن مضمرةً بالقبح في المسائل العسكريات قال : " نصب (أحضر) على إضمار (أن) وهذا قبيح ، ألا ترى أنَّ (أنْ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٥/٣ ، الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٢) ينظر القراءة في : مختصر في شواذ القرآن ص ١٥.

(٣) من الآية ٨٣ سورة البقرة .

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف ٤٦٠/٢.

(٦) المسائل المنثورة ص ١٦٩.

) لا تكاد تعمل مضمرة حتى تثبت عنها عوضًا نحو: (الفاء ، أو الواو) تعطف على اسمٍ ..[١] " وفي بيت طرفة هذا أجاز البصريون النصب فِيهِ ، وَوجه جَوَازه إِظْهَار (أَن) فِي آخر الْبَيْت ، وَهُوَ قَوْله : (وَأَن أشهدَ اللَّذَّات) فَصَارَت (أَن) فِي هَذَا الْموضع كالعوض من الْمَحْذُوف ، وَأما إِذا لم يكن فِي الْكَلَام (أَنْ) تنعطف على المضمرة ، فَهُوَ غير جَائِز [٢] .

ووصفهُ ابن مالك بالشذوذ في ألفيته [٣] فقال :

وشَذَّ حَذفُ أَنْ ونَصْبٌ في سِوى ∴ ما مَرَّ فاقْبَل مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى

والذي أراه راجحًا هو مذهب الكوفيين في المسألة : لقوة أدلة هذا المذهب فقد جاء الفعل المضارع منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة في منثور العرب ومنظومهم منها بيت طرفة السابق برواية النصب ، وقد رواها كثيرٌ من النحويين واللغويين المشهود لهم بالثقة فهي ثابتة ، ولا يُمكن إنكارها فقد رواها الفراء وغيره ، قال عنه السيرافي :" وكان ـ أي الفراء ـ صدوقًا في روايته[٤] " ويقول السيوطي: " وَالْفراء ثِقَة فِيمَا يَنْقُلهُ [٥] " .

(١) المسائل العسكريات ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) ينظر: علل النحو ص ٤٤٣.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٥٨ .

(٤) ما ذكرهُ الكوفيون من الإدغام لأبي سعيد السيرافي ص ٦٩ .

(٥) همع الهوامع ١٥٢/٢.

ومن النثر قول العرب : " تَسْمَعَ بالمعيدي خير من أن تراه "[١] بنصب (تسمع) بإضمار (أن) ، والذي حسّن حذفها من (تسمع) ، ذكرها في (أن تراه) [٢] .

(١) من أمثال العرب : قَالَه النُّعْمَان للصقعب بن عَمْرو النَّهْدِيّ من قضاعة معد وَكَانَ يسمع بِذكرِهِ فيستعظمه فَلَمَّا رَآهُ اقتحمته عينه ، ويضرب لمن خَبَرُه خَيْرٌ من مَرْآه . ينظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١/٣٧١،٣٧٠.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٣٩١ .

(٣٠) المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله في قول النابغة الجعدي [١] :

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولًا ∴ أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

نص التذكرة القصرية :

قال البغدادي :" وَفِي التَّذْكِرَة القصرية : قلت لأبي عَليّ : قَوْله : (أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي) يدل على أَن (حَقًّا) بِمَعْنى: أَفِي الحق ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرِيد أتحقون حَقًّا أَن أخطلكم هجاني ، وَإِنَّمَا يُرِيد أَفِي الْحق أَي : أخبروني هَل هجاني أخطلكم وَلَيْسَ يُرِيد : أتحقون هَذَا الْخَبَر فَلم يُنكر أَبُو عَليّ هَذَا وَصَححهُ وَصَوَّبَهُ [٢] ".

الدراسة

ذكر البغدادي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، وقد أشار الفارسي في نصِّه إلى مذهب أبي العباس المبرد في المسألة ، وإن لم يصرح به وهو أنَّ (أحَقًّا) مصدر لحق محذوفًا وَ(أَن) وصلتها فَاعل ، والتقدير: (أتحقون حَقًّا أَن أخطلكم هجاني) وردَّهُ لمخالفته للمعنى ؛ لأن الشاعر لم يرد (أتحقون حَقًّا أَن أخطلكم هجاني) وإنما أراد معنى الظرفية .

قال البغدادي : "حَقًّا فِي معنى الظّرْف فَأن مَعَ معموليها مؤولة بمصدر فَاعل لثبت محذوفًا أَو فَاعل للظرف على الْخلاف فِي نَحْو: أعندك زيدٌ ، أَو مُبْتَدأ مُؤخر والظرف قبله خبر، وَإِنَّمَا قَالَ فِي معنى الظّرْف لِأَنَّهُ ظرف مجازي مُشْتَمل على

---

(١) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٨١ ، والكتاب ٣/ ١٣٧، والتذييل ٣/ ٢٨٠ .

الشاهد فيه : قوله : (حقًا)؛ حيث نُصِبَ على الظرفية في موضع الخبر و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ.

(٢) الخزانة ٢٧٦/١٠

الْمُحَقق كاشتمال الظّرْف على المظروف ، وَالدَّلِيل على أَنه جَار مجْرى الظّرْف وُقُوعه خَبرًا عَن الْمصدر دون الجثة كَمَا أَن ظرف الزَّمَان كَذَلِك [١] ".

ووافق المبرد : ابن مالك ، قال في شرح التسهيل : "ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا (حقًا) نصب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله ، و(أنّ) في موضع رفع بالفاعلية .. [٢] "

ومذهب الفارسي أنَّ (أحقًّا) ظرف ؛ تقديره : أفي الحق وهو خبر مقدم ، و(أن) وصلتها في موضع رفع مبتدأ [٣]، ويدل على الابتداء أنهم إذا أبدلوا من (أن) أتوا بالمصدر بدل (أن) ورفعوه ، قال الشاعر [٤] :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ جرأة مِطْلَقٍ ∴ عَلَيَّ وَقَد أَعْيَيْتُ عاداً وَتُبَّعا

والدليل على أن حقًا منصوب على تقدير (في) تصريحهم بها في بعض الأماكن قال الشاعر [٥] :

أَفِي حقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ ∴ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

(١) الخزانة ٢٧٣/١٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٢، ٢٤.

(٣) وصرح به في : التعليقة على كتاب سيبويه ٢٤٨/٢، ٢٤٩ .

(٤) البيت من الطويل بلانسبة في : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١١٧/٢، والتذييل ٢٥٨/٧، والخزانة ٢٨٥/١٠.

(٥) البيت من الوافر ، لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٠١ ، والتذييل ٨٨/٥، وتمهيد القواعد ١٣٤٠/٣، والمقاصد النحوية ٤٧٤/١.

الشاهد فيه : قوله : (أفي حق مواساتي ..) حيث جُرَّت كلمة (حق) بفي كما تجر الظروف ، فدل ذلك على أنها إذا نصبت كانت ظرفًا.

وفي التصريح بـ (في) دليل على بطلان ما ذهب إليه أبو العباس في قولك: أحقًا أنك قائم ، من أن قولك: (أنك قائم) في موضع رفع على الفاعلية [١] .

وما ذهب إليه الفارسي هو مذهب سيبويه [٢] ، وجمهور البصريين[٣] ، قال سيبويه :" وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقًا إنَّك ذاهبٌ على القلب ، كأنَّك قلت: إنَّك ذاهبٌ حقاً، وإنَّك ذاهب الحقَّ، وأنَّك منطلقٌ حقًا ؟ فقال: ليس هذا من مواضع (إنَّ) ؛ لأن إنَّ لا يبتدأ بها في كل موضع ، ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة ، إنك ذاهبٌ ، تريد إنك ذاهبٌ يوم الجمعة ولقلت أيضًا لا محالة إنك ذاهبٌ تريد إنك لا محالة ذاهبٌ ، فلما لم يجز ذلك حملوه على: أفي حق أنَّك ذاهبٌ [٤] ".

والذي أراه راجحًا من التوجهين هو ماذ هب إليه إمام النحاة سيبويه ، والجمهور ، وتبعهم الفارسي أنَّ (أحقًّا) في البيت في معنى الظرفية ؛ تقديره : أفي الحق وهو خبر مقدم ، و(أن) وصلتها في موضع رفع مبتدأ مؤخر ، وذلك لأنه هذا التوجيه قد جاء مصرحًا به في الشعر ، فلو لم يكن أصله هكذا لما أبرزه الشاعر[٥] .

---

(١) التذييل ٢٥٨/٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٤/٣، ١٣٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٩١/١، وأوضح المسالك ٢٠٥/٢، والتصريح ٣٠٩/١، والمقاصد النحوية ٧٢٨/٢.

(٤) الكتاب ١٣٥/٣.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية ٧٢٨/٢.

(٣١) شتان بين التعريف والتنكير :

نص التذكرة القصرية :

قال الزبيدي : " وَقَالَ أَبو عليّ الفارسيّ، فِي التَّذْكِرَة القصريّة، بعد أَنْ نقل قولَ المازنِيّ [١] : شَتّانَ إِذا كَانَ فِي مَوْضِعه، فَهُوَ اسْمٌ للْفِعْل ، وَهُوَ شَتّ بِمَنْزِلَة صَهْ، فإِنْ نَوَّنْتَهُ، فَهُوَ نَكِرَةٌ، وإِنْ لم تُنَوِّنْه، فَهُوَ معرفَة، فإِن نقلت شَتّانَ عَن أَنْ يكونَ اسْماً للفِعل، فَجَعَلته اسْمًا للتَّشتيت من معرفَة، صارَ بمنزلةِ : **سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ** [٢] ، فِي أَنَّهُ اسمٌ للتَّنْزيه ، معرفةٌ [٣] ".

الدراسة

ذكر الزبيدي نصَّ الفارسي في التذكرة القصرية ، ومذهبه في المسألة : جواز تعريف شتَّان وتنكيره ، وهو مذهب سيبويه ، والجمهور [٤] .

يقول سيبويه : "وسالت الخليل عن شتّان فقال: فتحها كفتحة هيهاة ، وقصتها في غير المتمكن كقصتها ونحوها ، ونونها كنون سبحان زائدةٌ ، فإن جعلته اسم رجل فهو كسبحان [٥] " فـ(شتان) عندهم اسم فعل مثل : صه ، فإذا نونته فَهُوَ نكرَة ، وإذا لم تنونه فَهُوَ معرفَة مثله في ذلك مثل : (سبحان) إن

---

(١) ينظر مذهبه في : التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٥/٣، وتاج العروس ٤/ ٥٧٨ (ش ت ت) ، ونقله البغدادي مصرحًا به الخزانة ٢٨٦//٦ قال : " "قَالَ أَبُو عُثْمَان : سُبْحَانَ وشتان يجوز تنوينهما اسْمَيْنِ كَانَا أَو فِي موضعهما ".

(٢) سبق تخريجه .

(٣) تاج العروس ٤/ ٥٧٨ (ش ت ت)

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢٩١/٣.

(٥) الكتاب ٢٩٣/٣.

جعلته اسمًا للتنزيه فهو معرفَة ، فَإن نونته تنكر لأجل التَّنْوِين ... وتبعهم على ذلك كثيرٌ من النحويين منهم : ابن مالك ، وابن هشام ، وابن عقيل [١] .

وصَحَّحَ ابنُ أُمّ قَاسم فِي شرح الخُلاصة : أَنَّ شَتَّانَ اسمُ فِعْل ، بِمَعْنى تَباعَدَ وافْتَرَقَ [٢] .

ووضح البغدادي مذهب الفارسي فقال : " فَإن نقلت (شتان) عَن أَن يكون اسْمًا للْفِعْل فَجَعَلته اسْمًا للتشتيت معرفَة وَصَارَ بِمَنْزِلَة: (سُبْحَانَ من عَلْقَمَة الفاخر) فِي أَنه اسمٌ للتنزيه معرفَة جَازَ ، فَإن نونته ونونت (سُبْحَانَ) هَذَا تنكر لأجل التَّنْوِين ، وَصَارَ بِمَنْزِلَة زيدٍ من الزيدين إِذا نكرت زيدًا الْمعرفَة [٣] ويضعف جعل هَذِه الْمعرفَة نكرَة ؛ لِأَن الْمَعْنى الملقب بـ(سبحان وشتان) شيءٌ وَاحِد لَا يَصح لَهُ أَن يكون أمثالٌ من جنسه هِيَ تَنْزِيه وتشتيت وَلَيْسَ كَذَلِك الملقب بزيد ؛ لِأَنَّهُ يَصح أَن يكون لَهُ أمثالٌ من جنسه فَيقدر زيدًا من الزيدين يَصح فِي الْمَعْنى وَتَقْدِير: (سُبْحَانَ) من أَمْثَاله لَا يَصح فِي الْمَعْنى .

فَالْجَوَاب أَن هَذَا وَإِن لم يَصح فِي الْمَعْنى فَإن تقديرهم لَهُ تَقْدِير مَا يَصح لَهُ فِي هَذَا الْمَعْنى جائزٌ ، يدل على ذَلِك أَن من قَالَ : هَذَا ابْن عرس مُقبلًا ، نزل الْجِنْس منزِلَة شَيْء واحدٍ ، وَإِن كَانَ فِي الْحَقِيقَة أَشْيَاء ، ثمَّ قَالَ : هَذَا ابْن عرس مقبلٌ ، نزل مَا قد نزله منزِلَة شَيْء وَاحِد منزِلَة أَشْيَاء كَثِيرَة ، فَهَذَا ابْن عرس مقبلٌ بِمَنْزِلَة زيدٌ من الزيدين مُنْكرًا من هَذَا ابْن عرس مُقبلًا .

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٨٥/٣، وأوضح المسالك ٧٩/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/٣ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١١٦٠/٣.

(٣) يعني أنه كان في الأصل معرفة ثم نُكِّر بالتنوين .

وَنَظِير تلقيب الْمَعْنى (بسبحان ، وشتان) فِيمَن جعله لقبًا للمعنى جعل النَّحْوِيين (أفعل) معرفَة فِي قَوْلهم : أفعل إِذا كَانَ وَصفًا لَا ينْصَرف فيجعلون (أفعل) معرفَة لقبًا للمعنى وَهُوَ هَذَا الْوَزْن ، فَلم يخرج النحويون بتلقيبهم الْمعَانِي عَن كَلَام الْعَرَب ؛ لِأَنَّهَا قد لقبت الْمعَانِي كَمَا لقبت الْأَشْخَاص ، وَنَظِير ذَلِك قَوْلهم: فَحملت برة فجار ، وبرة تلقيب الْمَعْنى فَلهَذَا لم يصرفهَا ، انْتهى كَلَام أبي عَليّ ولنفاسته سقناه برمتِهِ [١] ".

وذهب ابن دُرَسْتويه ، والمرزوقي ، والهروي فِي شرح الفصيح أَنَّهَا مصدر[٢]، ونُسِب إلى أبي حاتم السجستاني ، والزجاج [٣] ، قَالَ المرزوقي: " شتان مصدر لم يسْتَعْمل فعله ، وَهُوَ مبنيٌّ على الْفَتْح لِأَنَّهُ مَوضِع فعل مَاض وزيدٌ: فَاعل لَهُ [٤] ".

والذي أراه راجحًا أنَّ شتان : اسم للفعل مبني على الفتح ، لوقوعه موقع الفعل الماضي ، وهي إذا لم تنون كانت معرفة ؛ ودلت على معنى مخصوص ، وإذا نونتها كانت نكرة مبهمة ، فإذا قلنا شتان زيدٌ وعمرُو فزيد : فاعل شتان كأنه قال : بَعُدَ زيد وعمرو كذلك (ما) أيضًا: فاعله بشتان في قوله : شتان ما بينهما، كأنك

(١) الخزانة ٦/٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) ينظر: تصحيح الفصيح وشرح لابن دُرَستويه ص ٤٤٦، وإسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ٢/٨٢١، وشرح الفصيح للمرزوقي ص ٣٠٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١١٦٠، وتاج العروس ٤/ ٥٧٨ (ش ت ت) .

(٤) ينظر: شرح الفصيح للمرزوقي ص ٣٠٥.

قلت: بعد ما بينهما ، وهي بمعنى: الذي والظرف الذي بعدها : صلتها [١] ، لسهولة هذا المذهب ، وخلوه من التأويلات الواردة على غيره [٢] .

(٣٢) استعمال (كَذَبَ عليك) في الإغراء :

نص التذكرة القصرية :

قال الشهاب الخفاجي : " وفي (القصريات) قال (أبو بكر) [٣] : في قول من نصب الحج، فقال: كَذَبَ عليك الحجَّ ، إنه كلامان كأنه قال: كذب، يعني رجلًا ذم إليه الحج، ثم هيج المخاطب على الحج فقال: عليك الحج ، هذا وعندي قوله هو القول ، وهو أنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم، ولذلك لم تتصرف ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلًا ماضيًا معلقًا بالمخاطب ليس إلا ، وهى في معنى الأمر : كقولهم في الدعاء : رحمك الله [٤] ".

الدراسة

ذكر الشهاب الخفاجي نص أبي علي في التذكرة القصرية ، ومذهبه في المسألة أنَّ كلمة : الحج في قولهم : (كَذَبَ عَلَيْكَ الحجَّ) منصوب على الإغراء ، ويكون على كلامين كَأَنَّهُ قَالَ: كذب الْحَجَّ ، عَلَيْك الْحَجَّ أَي : ليرغبك الْحَجَّ ، وهُوَ وَاجِب عَلَيْك فأضمر الأول لدَلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ .

---

(١) ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ٢٢٧، و التصريح ٢٤/١.

(٢) ينظر: تصحيح الفصيح وشرح لابن دُرَستويه ص ٤٤٦، وإسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ٨٢١/٢، وشرح الفصيح للمرزوقي ص ٣٠٥.

(٣) هو ابن السراج ، وينظر مذهبه في : شرح الرضي على الكافية ٨٨/٣.

(٤) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٤٠٥.

وعلل ذلك بأنَّها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم ، ولذلك لم تتصرف ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلًا ماضيًا معلقًا بالمخاطب ليس إلا ، وهى في معنى الأمر : كقولهم في الدعاء : رحمك الله [١] .

وتبعه على ذلك كثيرٌ من النحويين واللغويين منهم : الزمخشري ، وابن الأثير، والراغب الأصفهاني، والفيروز آبادي ، والزبيدي [٢] ولغة النصب هي لغة مسموعة عن أهل مُضر ، وذلك أنهم إذا أمروا بشيء ، وأغرُوا به أن يستعملوا (كَذَبَ عليك كذا) بمعنى الزمه أو عليك به ، وكأنهم يُصيِّرون الفعل (كذب) إلى اسم فعلٍ بمعنى : الْزمْ ، فينصبون ما بعد (كذب) وعلى لغتهم ورد الأثر المروي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال : " كَذَبَ عليكم الحجَّ ، وكذب عليكم العمرةَ كذب عليكم الجهادَ ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم " [٣] بنصب " الحجَ ، والعمرةَ ، والجهادَ " وفي (كذب) ضمير مضمر يعرب فاعلاً [٤] .

(١) ينظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٤٠٥.

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث ٢٥٢/٣ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٨/٤، والمفردات في غريب القرآن للراغب ص ٧٠٥ والقاموس المحيط ص ١٣٠ (ك ذ ب) ، وتاج العروس ١١٩/٤ (ك ذ ب) .

(٣) الأثر أخرجه الإمام أبو بكر عبد الرازق الصنعاني في المصنَّف في كتاب الجهاد باب وجوب الغزو ١٧٢/٥، والأثر كما ورد : " كَذَبَ ، عَلَيْكُمْ ثَلَاثَةُ أَسْفَارٍ، كَذَبَ، عَلَيْكُمُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْ يَبْتَغِيَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ مَالِهِ ، وَالْمُسْتَنْفِقُ وَالْمُتَصَدِّقُ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْجِهَادِ " والرواية فيه بالرفع .

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٧٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٧، ٨٨، واللسان ٧١٠/١ (ك ذ ب) ، وتاج العروس ١٢٢/٤(ك ذ ب).

وعلى لغتهم ـ أيضًا ـ ما روي أن ابن معد يكرب شكى إلى عمر بن الخطاب ﷺ المعص [١] فقال له : " كذَبَ عليك العسلَ " [٢] بنصب العسل أي عليك به[٣] .

وأهل اليمن يرفعون [٤] ما بعد (كذب) على أنه فاعل في اللفظ ، ومعناه عندهم: عليكم الحجَّ .

قال الأخفش في المعاني : " تجئ أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني منها قولهم : هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ ، وقولهم : كَذَبَ عليكم الحجُّ يرفعون (الحج) بـ (كذب) وإنما معناه (عليكم الحج) نصب بأمرهم " [٥]

وعدَّ ابن الأثير رفع (الحجُّ) من الشذوذ فقال :" وَكَانَ وجْهُه النَّصْب عَلَى الإغْراء، وَلَكِنَّهُ جَاءَ شَاذًّا مَرْفُوعًا "[٦] .

وقال ابن منظور : " وكان وجهه النصب على الإغراء ، ولكنه جاء شاذًا ومرفوعًا ، وقيل معناه : وجب عليكم الحج ، وقيل معناه : الحثُّ والحضُّ " [٧] .

---

(١) المَعَصُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ: الْتِواء في عَصَب الرِّجْل . النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٨/٤.

(٢) الأثر في : غريب الحديث للخطابي ٣٧٠/٢ ، والمجموع المغيث في عريبي القرآن والحديث لأبي موسى الأصبهاني ٤٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٨ ، والمزهر للسيوطي ١ / ٣٨٣ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٨ ، وروي القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢١٤/١العكس فقال : " فمن الناس من يرفع بها ، وهم مضر ، ومنهم من ينصب وهم اليمن ".

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٧٤.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٨/٤ .

(٧) اللسان ٧٠٩/١ (ك ذ ب) .

والذي أراه قصر هذا الأسلوب على السماع احترامًا للمسموع الوارد عن قبيلة مُضر ؛ وهو غير معهودٍ عند أغلب القبائل العربية ، وما جاء عن أمير المؤمنين عمر ﷺ فيحتمل أنه تكلم مع السامع بلغته التي يعهدها ، وقد جاء بالنصب على الإغراء قول عنترة العبسي [١] :

كذَبَ العَتيقَ وماءَ شَنٍّ بَارِدًا ∴ إن كُنْتِ سَائِلَتِي غبُوقًا فاذْهَبِي

نصب (العتيق) بـ(كذب) على الإغراء ، هو بمعنى : الزم .

الخاتمة

(١) البيت من الكامل لعنترة العبسي في شرح ديوانه صـ ٢٠ ، وإيضاح شواهد الأيضاح ١/٢١٤، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٨٧ ورواية الديوان : كذَبَ العَتيقُ ومَاءُ شَنٍّ بَارِدًا .
والمعنى : أن الشاعر يخاطب زوجته ويقول لها : عليكِ بأكل العتيق وهو التمر اليابس ، وشر الماء البارد ،ولا تتعرضي لغَبُوق اللبن وهو شُربه عشيًا ، لأن اللبنَ خَصَصْتُ به مُهري الذي أنتفع به ويسلمني من الأعداء .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبجوده تكمل الغايات ، والصلاة والسلام على النَّبيِّ المصطفى ، وعلي آله وصحبه ، ومن سار على هديه ، واستن بسنته، واقتفى أثره إلى يوم الدين .

وبعد .....

فقد تمَّ البحثُ بعون الله وتوفيقه ، وقد توصلتُ فيه إلى أهم النتائج التي يُمكِنُ إبرازُها على النحو التالي :

(١) أثبت البحث أنَّ لأبي علي الفارسي كتابين باسم التذكرة ، أحدهما : التذكرة . وهو مفقود . و يقع في عشرين مجلدًا ، والآخر التذكرة القصرية وهو موضوع بحثنا.

(٢) تعددت المصادر النحوية التي تقلت عن كتاب (التذكرة القصرية) لأبي علي الفارسي ، فقد نقل عنه ابن جني في الخصائص باب : (تدريج اللغة) ، وابن هشام في المسائل السفرية ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ، والدماميني في تعليق الفرائد ، والشهاب لخفاجي في شرح ملحة الإعراب ، والبغدادي في شرح أبيات المغني ، والخزانة ، والزبيدي في تاج العروس من جواهر القاموس .

(٣) أثبت البحث أنَّ الفارسي ألَّف كتابه التذكرة القصرية قبل كتبه : الإغفال ، ونقض الهاذور ، والحجة للقراء السبعة .

(٤) أثبت البحث تطور أبي علي الفارسي في آرائه النحوية من خلال كتابه التذكرة القصرية ، وباقي مؤلفاته الأخرى منها مسألة : (لهي أبوك بين البناء والإعراب) ومسألة : (نوع اللامين قول الشاعر : (لَهِنَّا لمَقْضِيٌّ) .

(٥) أثبت البحث أنَّ الفارسي في كتابه التذكرة القصرية كان ذا شخصية مستقلة ، يُرجح أقواله بالدليل ويرد على معارضيه بما يدحض حجتهم .

(٦) كتاب التذكرة القصرية حوى مسائل جديدة لم يتطرق إليها الفارسي في باقي كتبه منها مسألة : (نوع (ما) و (كان) في قولهم : لأضربنَّه ما كان) ومسألة : كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت في أول الصلة) .

(٧) أكثر المسائل جاءت في أبيات شعرية عالج فيها أبو علي الفارسي قضايا نحوية وهذا شبيه بما فعله في كتابه شرح الأبيات مشكلة الإعراب .

ثبت المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم : ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ .

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية ، وآثاره في القراءات والنحو د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الناشر: دار المطبوعات الحديثة ، جدة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة الأولى١٤١٥هـ ـ ١٩٩٨م .
- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ، تحقيق : أحمد بن سعيد بن محمد قشاش الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د/ عبد العال سالم مكرم الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م .
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ، تحقيق: د/ عبد الحسين المبارك ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت – لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ، المحقق: د/ عبد الفتاح الحموز ، الناشر: دار عمار ـ الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري ، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز الناشر :عالم الكتب بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ١٩٩٦م .

- إعراب القرآن للنَّحَّاس ، وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم الناشر: منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- الأعلام للزركلي ، الناشر: دار العلم للملايين ، الطبعة : الخامسة عشر ٢٠٠٢ م .
- ألفية ابن مالك ، الناشر: دار التعاون من دون تاريخ .
- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة و تحقيق : د/ فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر: دار الجبل – بيروت ، ودار عمار – عمان ١٤٠٦هـ- ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشّجريّ ، تحقيق د/محمود محمد الطّناحيّ، الناشر: مكتبة الخانجيّ ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي الناشر: المكتبة العصرية – بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ، دراسة وتحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري ، الناشر : المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق : الشيخ : يوسف الشيخ محمد البقاعي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، من دون تاريخ .

- الإيضاح للفارسي ، تحقيق : د / كاظم بحر المرجان ،الناشر: عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦م م.
- الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م .
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ، دراسة وتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م .
- البحر المحيط لأبي حيان ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر، بيروت ، الطبعة: ١٤٢٠هـ .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادى ، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، من دون تاريخ .
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي ، تحقيق :عبد الستار أحمد فراج وآخرين ، الناشر: دار الهداية .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه ، من دون تاريخ .
- التبيين عن مذاهب النحويين من البصريين والكوفيين للعكبري ، تحقيق ودراسة : عبد الرحمن السليمان العثيمين ، الناشر : جامعة أم القرى .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي ، الناشر: دار الكتاب العربي ، الطبعة لأولى ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان ، تحقيق : د/ حسن هنداوي، الناشر: دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن دُرُسْتَوَيْه ، المحقق: د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ، عام النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد الأزهري ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني ، تحقيق : د/ محمّد عبد الرحمن المفدَّى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي ، تحقيق : د/ عوض بن حمد القوزي الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) لابن جني ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، خديجة عبد الرازق الحديثي ، أحمد مطلوب ، مراجعة : د/ مصطفى جواد ، الناشر: مطبعة العاني – بغداد ، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، تحقيق : أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر : دار الكتب المصرية القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق: د/ فخر الدين قباوة ،

والأستاذ : محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- حجة القراءات لابن زنجلة ، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ، الناشر: دار الرسالة .
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وأحمد يوسف الدقاق ، الناشر: دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الخصائص لابن جني ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ، من دون تاريخ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم - دمشق، من دون تاريخ .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عبد المعيد ضان ، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر آباد ـ لهند ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
- الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢

- ديوان الأعشى الكبير "ميمون بن قيس" تعليق محمد محمد حسين، بيروت

سنة ١٩٦٨م.

- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه وحققه وشرحه د/ سجيع جميل الجبيلي ، الناشر : دار صادر ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم. دار صادر ، بيروت ١٣٨٠هـ.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي تحقيق د/ عزة حسن. دمشق سنة ١٣٧٩.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، الناشر: دار المعارف ، الطبعة الثالثة.
- ديوان الحارث بن حلزة ، جمع وتحقيق وشرح : د/ أميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : عبد الله سنده ، الناشر : دار المعرفة بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
- ديوان الحطيئة ، اعتنى به : حمدو طماس ، الناشر : درا المعرفة بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أبي نصر بن أحمد الباهلي ، تحقيق : د/ عبد القدوس أبو صالح ، الناشر : مؤسسة الإيمان ، الطبعة الأولي ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- ديوان طرفة بن العبد ، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ، الناشر : دار المعرفة بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- ديوان عبد الله بن الزبير ، تحقيق د/ يحيى الجبوري ، الناشر : دار الحرية بغداد ١٣٩٤هـ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فايز محمد ،

الناشر : دار الكتاب العربي الطبعة الثانية ١٤١٦هـ .١٩٩٦م

- ديوان الفرزدق ، شحه وضبطه وقدم له :الأستاذ / علي فاعور ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .١٩٨٧م .
- ديوان النابغة الجعدي جمعه وحققه وشرحه : د/ واضح الصمد ، الناشر : دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
- ديوان النمر بن تولب العُكلي ، جمع وشرح وتحقيق :د/ محمد نبيل طريفي ، الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي تحقيق: أ.د/ شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، الناشر: دار الحديث، القاهرة ، طبعة ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ،الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، حققه ونشره : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، الناشر: دار الثقافة العربية الطبعة الأولى ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)

لابن الوردي ، تحقيق ودراسة : د/ عبد الله بن علي الشلال ، الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- شرح التسهيل المسمى ، (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لناظر الجيش ، دراسة وتحقيق: أ.د / علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيّد ، ود/ محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- شرح التصريف للثمانيني، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الناشر: مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
- شرح ديوان عنترة بن شداد ، عنى بتصحيحه : أمين سعد ، الناشر : المطبعة العربية بمصر من دون تاريخ .
- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي ، وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي الناشر: لجنة التراث العربي ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي

سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م .

- شرح كتاب سيبويه للرماني [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه] أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح المفصّل ، لابن يعيش ، تحقيق : د/ إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .٢٠٠١م .
- شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدّكتور: فوّاز الشعّار ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٨م.
- شرح شذور الذهب للجوجري في معرفة كلام العرب للجوجري ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .
- شرح الفصيح لثعلب للمرزوقي ، قراءة وتحقيق : سليمان بن إبراهيم العايد ، من دون طبعة ولا تاريخ .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- شرح نقائض جرير والفرزدق ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه) تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود

خالص، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات ، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م .

- شعر أبي زبيد الطائي ، جمعه وحققه : نوري حمودي القيسي ، الناشر : مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م .
- علل النحو لأبي الحسن ابن الورَّاق ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .
- غريب الحديث للخطابي ، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري ، المحقق: علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار المعرفة ، لبنان ، الطبعة الثانية .
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) للطيبي ، مقدمة التحقيق : إياد محمد الغوج ، القسم الدراسي : د/ جميل بني عطا ، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب : د/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء ، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .

- فهرنك فارس امروز ، علا محسن صدري أبشار ، ونسرين حكمي ونسرّن حكمي ، دار النشر موسوعة نشر كلمة ، طهران ١٩٩٦م من دون طبعة .

❖ الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين ، المحقق: د/ حاتم صالح الضامن ، الناشر: دارالرائد العربي ، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

❖ قواعد التوجيه في النحو العربي ، إعداد : عبد الله أنور سيد الخولي رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

❖ كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨م - ١٩٨٨م .

❖ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه : محمد نظام الدين الفُتَيّح ، الناشر : مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

❖ الكتاب لسيبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

❖ الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد ، دراسة وتحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام ، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، عام النشر: ٢٠٠٠ م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

❖ اللباب في علم الإعراب للإسفراييني ، تحقيق: د/ شوقي المعري ، الناشر : مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

❖ اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

، لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م .

- لسان العرب لابن منظور ، الناشر: دار صادر، بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، السعودية الطبعة : الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام للسيرافي ، حققه وقدم له : د/ صبيح التميمي ، الناشر : دار البيان العربي ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى الأصبهاني ، المحقق: عبد الكريم العزباوي ، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة ، الطبعة الأولى،جـ ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ، جـ ٢، ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، و د/ عبد الحليم النجار ، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- مختار بذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ، تحقيق: د/ حسين أحمد بو عباس، الناشر : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م .

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، الناشر : مكتبة المتنبي بالقاهرة ، من دون تاريخ .

- المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف ١٤٢٦هـ .
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب ، الناشر: جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ١٤٠١ هـ ،١٩٨١ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الناشر: مطبعة المدني الطبعة : الأولى، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥هـ.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق: د/ حسن هنداوي ، الناشر : دار القلم دمشق ، ودار المنارة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- المسائل المشكلة المعروفة (بالبغداديات) لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السِنْكَاوي الناشر: مطبعة العاني بغداد، من دون تاريخ .
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تحقيق وتعلبق : شريف عبد الكريمم النجار ، الناشر : دار عمار ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٤م .
- المصنف لأبي بكر الصنعاني ، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر: المجلس العلمي، الهند ، يطلب من: المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

- معانى القرآن للأخفش ، تحقيق: د/ هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

❖ معاني القرآن للفراء ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف و الترجمة – مصر، الطبعة الأولى، من دون تاريخ .

❖ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق : د/ عبد الجليل شلبي ، الناشر: عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

❖ معجم الأدباء لياقوت الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م .

❖ معجم البلدان لياقوت الحموي ، الناشر: دار صادر، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٥م .

❖ معجم مقاييس اللغة لابن فارس ،تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

❖ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الناشر : مطبعة دار الكتب ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

❖ المغني في القراءات للنوزاوازي ، تحقيق : د/ محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي ، الناشر : الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه ، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م .

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، الناشر : دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة السادسة ١٩٨٥م .

❖ المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، المحقق: صفوان عدنان الداودي ، الناشر: دار القلم، الدار الشامية ، دمشق بيروت ، الطبعة الأولى –

١٤١٢ هـ .

❖ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م .

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، تحقيق: عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين ، الناشر : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، تحقيق: د/ علي محمد فاخر و د/ أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز فاخر، الناشر: دار السلام ، مصر الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

❖ المقتضب للمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، من دون تاريخ.

❖ نتائج الفكر في النَّحو للسُهَيلي ، حققه وعلّق عليه : الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ : علي محمد معوَّض ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.

❖ النحو البصري في معاني القرآن للفراء د/ محمد عبد المجيد ، الناشر : مكتبة بستان المعرفة ٢٠١١م .

❖ النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء د/ كاظم إبراهيم كاظم ، الناشر: عالم الكتب من دون تاريخ .

❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، المحقق: إبراهيم السامرائي ، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء ، الأردن ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ

- ١٩٨٥ م .

❖ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، للشريف الإدريسي ، الناشر: عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

❖ النكت في القرآن الكريم لعلي بن فضال المجاشعي ، دراسة وتحقيق : د/عبد الله عبد القادر الطويل ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

❖ النهاية في غريب الحديث والأثر ابن الأثير ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ، محمود محمد الطناحي ، الناشر: المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ،

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، من دون تاريخ .

❖ الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت ، عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .

❖ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

(بحمد الله)